

الفصول (٣)

GARB5313

النحو [٣]

المحتويات

٢١-٧	الدرس الأول : النداء (١)
٣٦-٢٣	الدرس الثاني : النداء (٢)
٥٤-٣٧	الدرس الثالث : النداء (٣)
٧١-٥٥	الدرس الرابع : النداء (٤)
٨٦-٧٣	الدرس الخامس : النداء (٥)
١٠١-٨٧	الدرس السادس : النداء (٦)، والاستغاثة وأحكامها، والندبة وأحكامها
١١٧-١٠٣	الدرس السابع : أحكام الترخيم
١٣٣-١١٩	الدرس الثامن : تابع أحكام الترخيم
١٥٠-١٣٥	الدرس التاسع : أسلوب الاختصاص
١٦٧-١٥١	الدرس العاشر : التحذير والإغراء
١٨٤-١٦٩	الدرس الحادي عشر : باب القسم
٢٠٢-١٨٥	الدرس الثاني عشر : أسماء الأفعال، وبعض أحكامها
٢١٩-٢٠٣	الدرس الثالث عشر : تابع: أسماء الأفعال، وبعض أحكامها
٢٣٥-٢٢١	الدرس الرابع عشر : حقيقة الصرف واشتقاقه - الممنوع من الصرف (١)
٢٥٢-٢٣٧	الدرس الخامس عشر : الممنوع من الصرف (٢)
٢٦٩-٢٥٣	الدرس السادس عشر : الممنوع من الصرف (٣)

النحو [٣]

- الدرس السابع عشر : الجملة وأقسامها وبعض أحكامها - الجمل ٢٧١-٢٨٨
التي لا محل لها من الإعراب (١)
- الدرس الثامن عشر : الجمل التي لا محل لها من الإعراب (٢) ٢٨٩-٣٠٤
- الدرس التاسع عشر : الجمل التي لا محل لها من الإعراب (٣) ٣٠٥-٣٢٠
- الدرس العشرون : الجمل التي لها محل من الإعراب ٣٢١-٣٣٥
- الدرس الحادي والعشرون : تابع الجمل التي لها محل من الإعراب ٣٣٧-٣٥٢
- قائمة المراجع العامة : ٣٥٣-٣٥٦

النداء (١)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : تعريف المنادى ٩
- العنصر الثاني : حروف النداء واستعمالاتها ١٠
- العنصر الثالث : تقسيم المنادى إلى ما يمتنع حذف حرف النداء معه، وما يجوز ١٧

تعريف المنادى

تعريف المنادى :

النداء في اللغة : الدعاء بأي لفظ كان ، واشتقاقه من قولهم : ندي الصوت ندًا أي : ارتفع ، وامتد في حُسن فهو ندي. يقال : فلان أندى صوتًا من فلان : إذا كان أبعد منه ، وأحسن. وقيل : هو مشتق من قولهم : ندى القوم ندواً : إذا اجتمعوا في النادي فتشاوروا أو تحدثوا.

وهمزة النداء منقلبة عن واو ككساء ، ودعاء فأصلها نداو وقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فأبدلت همزة ، وقد ذكر علماء اللغة أن النداء فيه أربع لغات : كسر النون ، وضمها مع المد ، وكسر النون ، وضمها مع القصر فالمد معه لغتان : نداء ، ونُداء ، والقصر معه لغتان : ندًا ، ونُدًا.

قالوا : وكسر النون أكثر من ضمها ، والمد فيهما أكثر من القصر ، فالكسر مع المد أي : نداء أكثر اللغات الأربع استعمالاً ، وهو أيضاً مصدر قياسي للفعل نادى ؛ لأن نادى على وزن فاعل ، وقياس فاعل الفِعال ، والمُفاعلة لكن الفِعال لا يطرُد ، فقد قال العرب مثلاً : جالس مجالسة ، وشارك مشاركة ، ولم يقولوا : جلاسًا ، وشاركًا ، وبقية اللغات مصادر سماعية ، وقيل : المضموم اسم مصدر لا مصدر.

النداء في اصطلاح النحويين : طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ، ونحوه

ملفوظ به كقوله تعالى : ﴿ يَمْزِيغُ افْتُيَ لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣] أو مقدر كقوله ﴿ كَلَّا ﴾ : ﴿ رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٣] أي : يا ربنا.

وما دام النداء طلب الإقبال ، فهو إذن من قبيل الأساليب الإنشائية الطلبية ، وقد اعترض على ذلك بأن هناك تناقضاً بين كون النداء طلباً ، وكون حرف النداء نائباً

مناب الفعل أدعو، ونحوه مثل أنادي، أو أريد، أو أقصد، وكلها أفعال خبرية، فكيف يكون النداء طلباً في حين أن حرف النداء نائب مناب فعل خبري؟

وأجيب بأن الفعل النائب عنه حرف النداء مقصود به الإنشاء لا الخبر فلا تناقض، ويرى العلامة الرضي أن الأولى أن يقدر الفعل النائب عنه حرف النداء بلفظ الماضي أي: يقال: إنه نائب عن الفعل دعوت، أو ناديت، أو أردت، أو قصدت، أو نحو ذلك؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي.

والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقي كقولك: يا عبد الله أن تريد من المنادى أن يقبل عليك، وأيضاً الإقبال المجازي المقصود به الإجابة كقولك: يا الله، ولا تناقض في نحو قولك: يا زيد لا تقبل؛ لأن يا لطلب الإقبال الحقيقي لسماع النهي، فلم يتوجه للمنادى النهي إلا بعد إقباله.

راجع (شرح الكافية) للعلامة الرضي الجزء الأول الصفحة السادسة والأربعين بعد الثلاثمائة، و(توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك) للمرادي الجزء الثالث الصفحة السادسة والستين بعد المائتين، و(المصباح المنير) للفيومي مادة ندى الجزء الثاني الصفحة السابعة، والستين بعد المائتين.

حروف النداء واستعمالاتها

حروف النداء ثمانية: ستة أثبتها سيويوه، ومن سار على دربه، واثنان زادهما الكوفيون.

قال المرادي ذاكراً ذلك في (توضيح المقاصد): "وهي -يعني حروف النداء: يا، وأيّ، وأيا، وهيا، والهمزة، ووا في الندبة، وزاد الكوفيون آ، وآي بالمد"، وإليك الحديث بالتفصيل عن استعمال هذه الحروف:

الحرف الأول يا:

فهي أم الباب كما يقولون، وأصل حروف النداء، وأعمها، ويرجع ذلك إلى أسباب أهمها:

السبب الأول: أنها دائرة في جميع وجود أسلوب النداء؛ لأنها تستعمل للقريب، وللبعيد، والمراد بالبعيد ما يشمل المتوسط بناء على أن المراتب ثلاثة: بعيد، وقريب، ومتوسط، وإلا فالأمر ظاهر، والذي يحدد القرب، وخلافه العرف.

ويرى بعضهم كالزمخشري في (المفصل)، وابن مالك، والمرادي، وابن هشام أنها موضوعة أساساً لنداء البعيد، أو من هو بمنزلته من نائم، أو ساه، وإذا نودي بها القريب فلحرص المنادي على إقبال المنادي المدعو عليه، ومفاطنته لما يدعوه له.

قال الزمخشري في (المفصل) في الصفحة الخامسة، والستين بعد الثلاثمائة: "وقول الداعي: يا رب، ويا الله استقصار منه لنفسه، وهضم لها، واستبعاد عن مظان القبول، والاستماع، وإظهار للرغبة في الاستجابة بالجوار" انتهى.

والجوار: معناه التضرع إلى الله بالدعاء يريد الزمخشري أن يا، وهي التي لنداء البعيد، أو من هو بمنزلته من وجهة نظره حينما ينادى بها الله وَعَلَى، وهو أقرب إلينا من حبل الوريد، وحينما نقول: يا رب، أو يا الله يكون الأسلوب دعاء أخرج مخرج النداء.

والذي حسن إخراجه هذا المخرج هو استصغار العبد لنفسه، واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تبارك، وتعالى، والبيان عن حاجته، وهو العبد الفقير إلى إقبال المدعو تبارك، وتعالى عليه بما يطلبه فقد وقف العبد موقف من كأنه مغفول عنه،

وإن لم يكن المدعو غافلاً - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وذلك لإظهار الرغبة،
وشدة الحاجة إلى المولى الغني سبحانه.

وعلى هذا يكون استعمال يا في النداء للقريب عند هؤلاء على غير وجه الحقيقة،
والذي تطمئن إليه النفس ما ارتضاه العلامة الرضي في (شرحه على الكافية) تبعاً
لابن الحاجب صاحب (الكافية) "أن كون يا للبعيد، والقريب على وجه الحقيقة
أولى لاستعمالها فيهما على السواء قال: ودعوى المجاز، أو التأويل خلاف
الأولى". انتهى.

السبب الثاني: أن يا تتعين في نداء اسم الله تعالى، وفي الاستغاثة، وفي نداء أي،
وأية، وتتعين هي، أو وا في الندبة.

السبب الثالث: أنه لم يأت في القرآن الكريم مع كثرة النداء فيه نداء بغيرها.

السبب الرابع: أنها تقدر عند حذف حرف النداء دون سواها كقوله تعالى على
لسان موسى #: ﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي ﴾ [الأعراف: ١٥١] أي: يا ربي.

الحرف الثاني من حروف النداء أيا:

وهي لنداء البعيد كقول ذي الرمة:

أَيَا ظِيْبَةَ الوَعَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ ❖ وَبَيْنَ النِّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ
الوعاء: أرض رملية لينة. وجُلَاجِل: موضع، أو جبل في بلاد تميم. والنَّقَى:
التل من الرمل.

عنى الشاعر شدة تقارب الشبه بين المرأة، والظبية فاستفهم استفهام شاك مبالغة
في التشبيه.

الحرف الثالث هـ:

وهي لنداء البعيد أيضاً كقول الشاعر:

فأصاخ يـرجو أن يكون حياً ❖ ويقول من فرح: هيا ربي
وأصاخ: استمع، والضمير يعود إلى الراعي في البيت قبله، وهو:

وحديثها كالقطر يسمعه ❖ راعي سنين تنابت جدباً
الحيا: المطر الكثير، والقطر: هو المطر الخفيف الرقيق، ووجه الشبه بين حديثها،
والقطر ظن كل منهما مقدمة لغيره من وصال، وغيث فإن أول القطر غيث ثم
ينهمر.

الحرف الرابع أ:

بفتح الهمزة، وسكون الياء كقول كثير عزة:

ألم تسمعي أي عبدة في رونق الضحى ❖ بكاء حمامات لهن هدير
عبدة: منادى مرخم، وأصله عبدة فرخمه بحذف آخره كما ستعرف في الترخيم
إن شاء الله، وهو اسم امرأة. وروث الضحى: حسنه، ولعانه. وهدير: أي
صوت.

وهي أي: أي لنداء البعيد عند ابن مالك.

الحرف الخامس "أ":

أي الهمزة المقصورة كقول امرئ القيس:

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل ❖ وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

فاطم: منادى مرخّم، وأصله فاطمة مثل عبدة في بيت كُثير السابق. مهلاً: مفعول مطلق أي: أمهلي مهلاً، وهو اسم مصدر. وبعض: معموله. والتدلل: الإعراض مع كبر. وأزمنت: عزمت. والصرم: القطع. والإجمال: الإحسان.

وهي لنداء القريب بإجماع العلماء، ولا عبدة بما نقله ابن الجباز من كونها للمتوسط، فهي دعوى بلا دليل، ولذلك قال الدماميني: "والدليل على أن الهمزة للقريب كون الكلام - يعني في بيت امرئ القيس السابق - مسوقاً للمعاتبه، وهي لا تكون إلا بين قريبين". انتهى.

والسر في إجماع العلماء على كون الهمزة للقريب أن غير القريب، وهو البعيد، ومن في حكمه كالنائم، والساهي، والمتراخي يفتقر في دعائه إلى شيئين: مد الصوت، وبعده، ومن ثم جعل لندائه ما يتحقق فيه هذان الشئان، وهو: يا، وأيا، وهيا؛ لأن أواخرهن ألفات، والألف ملازمة للمد، ويتحقق بها رفع الصوت، وأما أي فمع أن الياء فيها ليست مدة لكونها إثر حركة غير مجانسة لها، وهي الفتحة نجد الياء فيها زائدة على المبنى، وزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. وأما الهمزة المقصورة "أ" فلا يتحقق فيها شيء من ذلك، ومن هنا جعلت لنداء القريب خاصة قال سيبويه في (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة التاسعة، والعشرين بعد المائتين، وما بعدها: "هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو يعني المنادى، فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء بيا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف يقصد بالهمزة المقصورة.

قال: نحو قولك: أحرار بن عمرو إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل". انتهى.

السادس، والسابع من حروف النداء: "أ" بهمزة ممدودة، وأيْ بهمزة ممدودة كذلك بعدها ياء ساكنة:

وهما للبعيد، واستعمالهما نادر، ولم يعدهما كثير من النحويين منهم سيبويه في حروف النداء، وقد حكاهما الكوفيون عن العرب الذين يوثق بعريتهم، ورواية العدل مقبولة كما ذكر ابن مالك.

الحرف الثامن وآ:

والجمهور على أنها مختصة بالندبة، فلا تستعمل في غيرها نحو: وا زيدا، وحكى بعضهم أنها قد تستعمل في النداء قليلاً كقول عمر بن الخطاب لعمر بن العاص } : "وا عجباً لك يا بن العاص".

وقد تستعمل يا أيضاً في الندبة بشرط أمن اللبس بالمنادى كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز < :

حُمِلت أُمراً عظيماً فاصطبرت له ❖ وقمت فيه بأمر الله يا عمراً
فصدور ذلك بعد موت عمر < دليل على أنه مندوب، ويدعم ذلك، ويقويه
ثبوت ألف الندبة إذ لو كان منادى لقال جرير: يا عمرُ بالضم؛ لأنه منادى مفرد
معرفة كما ستعرف ذلك بالتفصيل إن شاء الله.

وقد أجمع العلماء على جواز استعمال أحرف النداء التي للبعيد في نداء القريب لأحد غرضين:

الأول: قصد التوكيد، والمبالغة في طلب الالتفات، والحث على زيادة الإقبال، والإشارة إلى أن ما يلقي للمخاطب أمر عظيم من شأنه أن يعنى به غاية العناية، وأن يهتم به كمال الاهتمام.

الثاني: تنزيل المخاطب القريب حساً، أو معنًى منزلة البعيد إما لسهوه، أو نومه، أو غفلته، وإمّا للإشارة إلى بعد مكانته، وعلوّ منزلته، واستقصار المنادي نفسه بالنسبة إليه كما رأينا في وكما نعلم في نداء العبد لربه: يا رب يا الله، وإمّا للإشارة إلى بعده من نفس المتكلم، أو انخراط درجته عنه.

وأما العكس، وهو نداء البعيد بما للقريب أي: نداء المنادى البعيد بحرف مما يستعمل للقريب فقد أجمعوا على منعه إن كان لغرض التوكيد، وأجازوه إن كان لتنزيل البعيد حساً، أو معنًى منزلة القريب للإشارة إلى قربيه من نفس المتكلم حتى كأن المتكلم يراه قريباً، وإن كان بعيداً.

قال سيويوه في (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الثلاثين بعد المائتين: "وقد يستعملون هذه التي للمد - يقصد الحروف التي تستعمل لنداء البعيد - في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير وا إذا كان صاحبك قريباً منك مقبلاً عليك توكيداً". انتهى ما قال سيويوه.

وقال الناظم ابن مالك في (الألفية) مشيراً إلى أحرف النداء، واستعمالاتها:

وللمنادى النائي، أو كالنائي يا ❖ وأي، وآ كذا أيا ثم هيا
والهمز للداني، ووا لمن ندب، أو يا ❖ وغير وا لدى اللبس اجتنب

راجع (شرح التسهيل) لابن مالك الجزء الثالث الصفحة السادسة، والثمانين بعد الثلاثمائة، و(شرح الكافية) للرضي الجزء الرابع الصفحة الخامسة، والعشرين بعد الأربعمائة، و(توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الثالث الصفحة السادسة، والستين بعد المائتين، و(مغني اللبيب) لابن هشام الجزء الأول الصفحة الثالثة، والسبعين بعد الثلاثمائة.

تقسيم المنادى إلى ما يمتنع حذف حرف النداء معه ، وما يجوز

المنادى قسمان :

القسم الأول : يمتنع حذف حرف النداء منه .

القسم الثاني : يجوز حذف حرف النداء منه .

فأما القسم الأول : فيمتنع حذف الحرف منه ، أو معه فيما يأتي :

أولاً : إذا كان المنادى لفظ الجلالة فلا يجوز حذف حرف النداء من قولك : يا الله دون التعويض عنه بالميم المشددة في آخر المنادى ، وذلك لسببين :

أولهما : أن ندائه خلاف الأصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء منه لم يدل عليه دليل .

والآخر : أن حق ما فيه الألف ، واللام أن يتوصل إلى ندائه بأي ، أو باسم الإشارة فنقول : يا أيها الرجل ، أو يا هذا الرجل ، فلما حذفت الغُصلة مع هذا الاسم الكريم لكثرة ندائه امتنع حذف حرف النداء معه ؛ لئلا يكون ذلك إجحافاً .

وأجاز بعض النحاة حذف حرف النداء مع هذا اللفظ الجليل محتجاً بقول أمية بن أبي الصلت :

رضيت بك اللهم رباً فلم أر ❖ أدين إلهاً غيرك الله راضياً
فلفظ الجلالة منادى بحرف محذوف أي : يا الله ، وأجاب المانعون بألا حجة في البيت لإمكان حمله على الضرورة ، أو الشذوذ ، وسنفضل القول في حكم الجمع بين حرف النداء ، وأل في درس لاحق إن شاء الله تعالى تبعاً للمنهج المقرر .

ثانيًا: إذا كان المنادى مضمراً كقول الأحوص اليربوعي لأبيه: "يا إياك قد كفيتك" وذلك لما وفدا على معاوية < وخطب الأحوص، ووثب أبوه ليخطب فكفه الأحوص بهذه العبارة: "يا إياك قد كفيتك".

ومن ذلك أيضاً قول سالم بن دارة:

يا مرَّ يا بن واقع يا أنتَ ❖ أنت الذي طلقت عام جعتَ
وإنما امتنع حذف حرف النداء مع المضمّر لاختلاف النحاة في جواز ندائه كما
سنتحدث عن ذلك لاحقاً بالتفصيل - إن شاء الله تعالى، فكان لا بد من ذكر
الحرف معه؛ لثلاث فوات الدلالة على النداء بحذفه.

ثالثًا: إذا كان المنادى بعيداً؛ لأن البعد يتطلب إطالة الصوت ليسمع المنادى،
وحذف الحرف يفوت هذا الغرض.

رابعًا: إذا كان المنادى مستغاثاً به فلا يجوز أن تقول مثلاً: لزيد، وأنت تريد أن
تقول: يا لزيد في نحو مثلاً أن تقول: يا لزيد لعمرو، وذلك؛ لأن المستغيث يبالغ
في رفع صوته، ومدّه إما للإشعار بشدة حاجة المستغاث له للمستغاث به كقول
عمر <: "يا لله للمسلمين".

وإما لتوهمه في المستغاث الغفلة، والتراخي نحو: يا لعلمائنا للفضيلة، وإما
للمبالغة في تنبيه المستغاث به بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمراً مهماً
نحو: يا لشبابنا لتعاليم الدين، وحذف الحرف يفوت الدلالة على هذه الأغراض
من الاستغاثة.

خامساً: إذا كان المنادى مندوباً نحو: وا زيدا قال سيويه في (الكتاب) الجزء
الثاني الصفحة الحادية، والثلاثين بعد المائتين: "والندبة يلزمها يا، ووا؛ لأنهم

يحتلطون، ويدعون ما قد فات، وبعد عنهم، ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها، فمن ثم ألزموها المد، وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنم". انتهى.

فالندبة لا يجوز حذف الحرف منها لأمرين ذكرهما سيويه في النص السابق :

أولهما: أن الناس يحتلطون أي: يجتهدون، ويبالغون في إظهار الحزن، وينادون المندوب الذي قد فات، وصار بعيداً عنهم.

وثانيهما: أنهم محتاجون لإظهار مشاعرهم، والتعبير عن حزنهم إلى إطالة الصوت، والترنم، والحذف مفوت لكلا الأمرين، وزاد الرضي علة ثالثة في (شرحه على الكافية)، وهي: أن المندوب منادى مجازاً، ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه، وطلب الإقبال كما في النداء المحض، فلما نُقل عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازاً ألزم لفظاً علامة النداء تنبيهاً على الحقيقة المنقول هو عنها.

سادساً: إذا كان المنادى متعجباً منه كقولك: يا للماء، ويا للعشب متعجباً من كثرتهم، وإنما لم يجر حذف الحرف منه؛ لأن التعجب يتطلب إطالة الصوت؛ ولأن المتعجب منه منادى مجازاً كالمندوب.

وقد اقتصر الناظم على ثلاثة أشياء من الستة المتقدمة، فقال في (الألفية):

وغير مندوب، ومضمر، ومّا ❖ جا مستغائاً قد يُعزّى فاعلما
وقوله: "قد يُعزّى" يعني: قد يتجرد من حرف النداء، والمعنى: أن غير هذه المناديات الثلاثة يعني: وما جرى مجراها مما يتطلب في النداء إطالة الصوت، والترنم قد يتجرد من حرف النداء، أما هذه المناديات الثلاثة، ونظائرها، فلا يجوز أن تتجرد من حرف النداء.

القسم الثاني: وهو الذي يجوز فيه حذف حرف النداء:

وهو ما عدا القسم الأول، ولا فرق بين أن يكون المنادى مفرداً كقوله تعالى:

﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] أي: يا يوسف.

وقوله ﷻ: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، أو مضافاً، وهو كثير في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقوله ﷻ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨]، أو شبيهاً بالمضاف كقولك: خيراً من زيد أقبل أي: يا خيراً من زيد أقبل.

وقد يجيء من الأسماء ما يجوز أن يكون من قبيل المنادى المحذوف منه حرف النداء، وأن يكون من غيره، وفي القرآن الكريم من ذلك كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ

اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

فقد ذكر العلماء أن مالك الملك يجوز أن يكون نداءً ثانياً بمعنى أن لفظ الجلالة في قوله: اللهم، المنادى الأول، ومالك الملك المنادى الثاني، وقد حذف منه حرف النداء من المنادى الثاني دون تعويض أي: يا مالك الملك، وقالوا أيضاً: ويجوز أن يكون مالك الملك وصفاً للمنادى الأول اللهم، وستعرف أن اللهم أصله يا الله، وقد حذف منه حرف النداء، وعوض عن هذا الحرف الميم المشددة في آخر الاسم الكريم.

قالوا: ويجوز أن يكون مالك الملك وصفاً للمنادى الأول على الموضع أي: مراعى فيه المحل عند من أجاز ذلك، وهو المبرد، والزجاج، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] فإن أهل البيت يجوز أن يكون منادى بحرف نداء محذوف أي: يا أهل البيت، ويجوز

أيضاً أن يكون منصوباً على الاختصاص أي: يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أخص، أو أعني أهل البيت.

ومن ذلك كذلك قوله تعالى: ﴿ أَنْ أَدُؤْا إِلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ ﴾ [الدخان: ١٨] من الآية الثامنة عشرة من سورة الدخان. قال ابن عباس } : "المعنى: أن أدوا إلي الطاعة يا عباد الله أي: اتبعوني على ما أدعوكم إليه من الإيمان".

وقال مجاهد، وقتادة، وابن زيد: "طلب منهم أن يؤدوا إليه بني إسرائيل" كما قال: ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَا تَغْدِبْهُمْ ﴾ [طه: ٤٧] فعلى قول ابن عباس } يعد التعبير بقوله: عباد الله منادى بحرف نداء محذوف أما مفعول أدوا، فمحذوف إذ قال: التقدير أن أدوا إلي الطاعة يا عباد الله.

أما على قول مجاهد، ومن ذكر معه عباد الله مفعول أدوا؛ لأنهم قالوا: إن التقدير أن أدوا إلي عباد الله أي: طلب منهم أن يؤدوا إليه بني إسرائيل من وجهة نظر مجاهد، ومن معه.

راجع (شرح التسهيل) لابن مالك الجزء الثالث الصفحة السادسة، والثمانين بعد الثلاثمائة، و(شرح الكافية) الجزء الأول الصفحة السابعة، والعشرين بعد الأربعمائة، و(أوضح المسالك) لابن هشام الجزء الثالث الصفحة الثالثة، والسبعين.

النداء (٢)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : ما يقل حذف حرف النداء معه، وما يكثر فيه ٢٥
ذلك
- العنصر الثاني : حكم نداء المضمّر ٢٩
- العنصر الثالث : أحكام المنادى من حيث البناء والإعراب ٣١

ما يقل حذف حرف النداء معه، وما يكثر فيه ذلك

فالحديث عن هذا الموضوع متفرع عن الحديث في العنصر الأخير الذي أوردناه في ختام الدرس الأول، وذلك أن الذي يجوز حذف حرف النداء معه، منه نوعان اختلف العلماء في جواز حذف الحرف معهما من المناديات، وهما: اسم الإشارة، واسم الجنس لمعين، أو المعين، فالبصريون يمنعون حذف حرف النداء منهما مطلقاً، والكوفيون يجوزون هذا الحذف مطلقاً.

وابن مالك أجازه فيهما بقلة تارة، ثم رجح رأي الكوفيين تارة أخرى، والمرادي جعل الحذف مع اسم الجنس قياساً مطرداً، ومع اسم الإشارة مقصوراً على السماع، وقد اعتمد البصريون في المنع مع اسم الإشارة على سببين:

الأول: أن اسم الإشارة اسم مبهم، والأصل فيه أن يكون وصفاً لأي، فالأصل في نحو: يا هذا أقبل: يا أيُّ هذا أقبل، فلما حذفت أي صار حرف النداء كأنه بدل منها فلزم ذكره، وامتنع حذفه حتى لا يجتمع حذف الموصوف، وهو أي، وحذف الحرف فيكون ذلك إجحافاً.

الثاني: أن اسم الإشارة موضوع في الأصل لما يشار إليه لغير المخاطب، وبين كون الاسم مشاراً إليه أي: غير مخاطب، وكونه منادى أي: مخاطباً تنافر ظاهر، كيف يكون الشيء مخاطباً غير مخاطب في الوقت نفسه؟!

فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل، وجُعِلَ مخاطباً احتيج إلى علامة ظاهرة يستعملها المتكلم تدل على تغييره، وجعله مخاطباً، وهذه العلامة هي: حرف النداء، ومن هنا لحنوا المتنبّي أي: حكموا عليه باللحن بأنه وقع في لحن في قوله:

هذي برزت لنا، فهجت رَسيسًا ❖ ثم انصرفت، وما شفيت نَسيسًا
لماذا لحنوه؟ قالوا: لأنه حذف حرف النداء من المنادى المشار إليه إذ التقدير في
قوله: هذي: يا هذي، فحذف المتنبّي حرف النداء من المنادى المشار إليه إذ
التقدير: يا هذي يعني: يا هذه، فحذف حرف النداء من المنادى المشار إليه،
وهذا الحذف غير جائز، فوقع في اللحن من وجهة نظر البصريين، وبرزت أي:
ظهرت، وهجت أي: أثرت، والرئيس بفتح الراء، وكسر السين: الحمّى، أو
الهم، والنسيس بفتح النون، وكسر السين: بقية الروح.

وقيل في محاولة الدفاع عن المتنبّي: إن المتنبّي كوفي، ومذهب الكوفيين جواز هذا
الحذف، على أنه يمكن أن يُخرَج أيضًا على أن اسم الإشارة ليس بمنادى، وإنما
هو مفعول مطلق أي: برزت هذه البرزة، فهو إشارة إلى المصدر المفهوم من
الفعل برز فلا وجه لتلحينه.

وأما الكوفيون فقد اعتمدوا على جعلهم حذف حرف النداء من المنادى المشار
إليه مقيسًا مطردًا على أمرين أيضًا:

الأول: أن حق الحذف ألا يحذف من المعرفة المتعرفة بالنداء إذ هو حينئذ حرف تعريف
أيضًا، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يُظن بقاؤه على أصل التنكير،
أما اسم الإشارة فمعرف قبل النداء لا بالنداء، فلا يضر حذف الحرف منه.

الثاني: أن هذا الحذف قد ورد في فصيح الشر، وفي الشعر فقد جاء في القرآن
الكريم، وهو أعلى كلام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ﴾
[البقرة: ٨٥] إذ التقدير: يا هؤلاء.

ومن وروده في الشعر قول ذي الرمة:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي ❖ بمثلك هذا لوعة، وغرام

أي: يا هذا، وهملت عيني أي: أسالت الدموع لها أي: لمحوبته، وكذلك قول الآخر:

ذر عواءً فليس بعد اشتعال الرأس ❖ شيئاً إلى الصبا من سبيل
أي: يا ذا ارعو ارعواءً أي: ارجع رجوعاً، ولا حجة للكوفيين في الآية الكريمة
لاحتمال أن يكون هؤلاء منصوباً بإضمار أعني بمعنى الاختصاص، ويكون أنتم
مبتدأ، وجملة تقتلون الخبر، أما ما ورد في الشعر، فمحمول عند البصريين على
الضرورة، أو الشذوذ.

وأما حذف حرف النداء مع اسم الجنس لمعين، أو اسم الجنس المعين، فيعني به ما
كان نكرة قبل النداء، وتعرف بالنداء، وهو النكرة المقصودة غير أي، فأى مع
كونها نكرة مقصودة جاز حذف الحرف منها باتفاق؛ لأنها ليست المقصودة
بالنداء، وإنما هي وصلة لنداء وصفها، وهو معرفة قبل النداء.

وأما النكرة غير المقصودة فلا يجوز حذف الحرف منها باتفاق البصريين،
والكوفيين فلا عبرة إذن بما ذكر المرادي في (توضيح المقاصد) من أن بعضهم أجاز
نحو: رجلاً خذ بيدي أي: يا رجلاً.

ويرى الكوفيون أن حذف الحرف مع المنادى اسم الجنس المعين مقيس مطرد،
محتجين بوروده كما مر، ومن أدلتهم أيضاً: قول النبي ﷺ حكاية عن موسى #
حين فر الحجر بثوبه لما وضعه عليه، وذهب ليغتسل: ((ثوبي حجر)).

وقد أخرجه البخاري في (صحيحه) في كتاب الغسل باب من اغتسل عرياناً
وحده، الجزء الأول الصفحة الثالثة، والسبعين من حديث أبي هريرة <
بإثبات يا، وفي كتاب الأنبياء: حدثني إسحاق بن نصر، في الجزء الرابع الصفحة
التاسعة، والعشرين بعد المائة دون يا.

ومما احتج به الكوفيون أيضاً قوله عليه السلام : ((اشتدي أزمة تنفرجي)) أي : يا أزمة ، وقد أخرج هذا الحديث العسكري ، والدليمي ، والقضاعي من حديث علي < .

كما احتج الكوفيون بقول العرب : أطرق كراً ، وأصله : يا كروان فرخم بحذف النون ، والألف ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، وهو مثل هو بتمامه : أطرق كرا إن النعام في القرى . قالوا : يضرب لمن تكبر ، وقد تواضع من هو أشرف منه أي : اخفض يا كروان عنقك للصيد ، فإن هنا من هو أكبر ، وأطول عنقاً منك ، وهو النعام ، وقد صيد .

واحتج الكوفيون كذلك بقول العرب : افتد مخنوق أي : يا مخنوق ، وهو مثل يضرب لكل مضطر ، وقع في شدة ، وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله ، واحتجوا أيضاً بقول العرب كذلك : أصبح ليل أي : يا ليل أي : صر صبحاً يا ليل ، وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء ، وذلك عند البصريين في النظم ضرورة ، وفي النشر شاذ .

ورأى ابن مالك أن حذف حرف النداء من اسم الجنس المعين ، واسم الإشارة جائز اعتماداً على ما ورد من الشواهد الثرية ، والشعرية إلا أنه جعل هذا الجواز في بعض مؤلفاتهم (كالألفية) ، و(التسهيل) ، و(شرحه) قليلاً .

قال في الألفية مشيراً إلى هذا الحذف :

وذلك في اسم الجنس ، والمشار له ❖ قل ، ومن يمنعه فانصر عاذله
يعني : ومن يمنع هذا الحذف فانصر لائمه ، ومخالفه ؛ لأن المانع لا حجة له في هذا المنع ، فقد وردت شواهد عن العرب تكفي لنصرة المجيزين ، وإن كانت لا ترقى إلى جعل الجواز قياساً مطرداً ، وذكر مثل ذلك في (التسهيل) ، و(شرحه) ثم قال

بعد ذلك في (شرح الكافية): "والكوفيون يقيسون عليه يعني على ما ورد من حذف الحرف، وقولهم في هذا أصح". انتهى.

وعلينا أن نلاحظ أن (شرح الكافية) ألف بعد (شرح التسهيل)، وإذا كان للمؤلف العالم رأيان في مسألة واحدة أخذ برأيه الذي يقوله في آخر مؤلفاته، أما المرادي فقد قال في (توضيح المقاصد، والمسالك): "والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نثراً، ونظماً، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يرد إلا في الشعر، وأما نحو: ثم أنتم هؤلاء فمتأول". انتهى.

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة المتممة للثلاثين بعد المائتين، و(شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الخامسة، والثمانين بعد الثلاثمائة، وما بعدها، و(شرح الكافية الشافية) المجلد الثالث الصفحة الحادية، والتسعين بعد المائتين، والألف.

و(شرح الكافية) للرضي الجزء الأول الصفحة السادسة، والعشرين بعد الأربعمائة، والجزء الثالث الصفحة الثالثة، والعشرين، و(توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الثالث الصفحة السبعين بعد المائتين إلى الثالثة، والسبعين بعد المائتين.

حكم نداء المضمَر

النداء حال خطاب، والمنادى مخاطب، فكان ينبغي أن يكون المنادى ضمير خطاب، غير أن المنادي إذا أراد أن ينادي واحداً من جماعة؛ ليجعله مقبلاً عليه حتى يصغي إليه، فلا بد من ذكر اسمه الظاهر الذي يخصه دون كنيته أي: ضميره حتى لا يقع اللبس الممنوع.

وقد ذكر ابن عصفور في (شرح الجمل) أن المنادي إنما تناديه إذا كان معرضاً عنك، وإذا أتيت بالمضمَر لم يعلم هل المقصود هو، أو غيره؟ فيكون سبباً للبس، وإذا أتيت بالظاهر علم أنه المراد دون غيره.

ولما كان النداء حال خطاب ، فقد اتفق العلماء على عدم جواز نداء ضميري المتكلم ، والغائب فلا يجوز أن يقال : يا أنا ، ولا يا إياي كما لا يجوز أن يقال : يا هو ، ولا يا إياه ، ولا يرد أنه سُمِعَ يا هو ، يا من لا هو إلا هو ؛ لأن هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير.

ونقل البغدادي في (خزانة الأدب) عن أبي حيان أن كلام الصوفية في نداء الله تعالى يا هو ، أو يا هو ليس جاريًا على كلام العرب ، وإنما منع النحاة نداء هذين النوعين من الضمائر ؛ لأنهما يناقضان النداء إذ النداء يقتضي الخطاب لا التكلم ، ولا الغيبة.

أما ضمير المخاطب ، فقد اختلف فيه فالجمهور يمنع نداءه أيضًا ؛ لأن الاسم الظاهر يغني عنه بلا لبس ، وابن عصفور يقصر جواز ندائه على الشعر كقول الراجز السابق :

يا مُرَّ يا بن واقع يا أنتَ ❖ أنت الذي طلقت عام جعت
وذهب قوم منهم ابن مالك إلى اطراد ندائه نشرًا ، وشعرًا لوروده في الرجز السابق ، وفي قول الأحوص :

يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتَكَ

وقد أجاب المانعون بأن يا في الرجز ، وقول الأحوص للتنبيه لا للنداء ، وأنت الأول في الرجز مبتدأ ، والثاني كذلك ، أو توكيد لفظيٍّ للأول ، والموصول خبر ، وإياك في قول الأحوص مفعول به لفعل محذوف يفسره كفيتك ، ويجوز أن تكون يا في البيت ، والقول للنداء ، ولكن المنادى محذوف ، والتقدير : يا هذا أنت في الرجز ، ويا هذا إياك في قول الأحوص.

راجع (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور الجزء الثاني الصفحة السابعة ، والثمانين ، والثامنة ، والعشرين بعد المائة ، و(شرح التسهيل) الجزء الثالث

الصفحة السابعة ، والثمانين بعد الثلاثمائة ، و (خزانة الأدب) الجزء الثاني الصفحة الأربعين بعد المائة.

أحكام المنادى من حيث البناء والإعراب

المنادى منصوب لفظاً نحو قوله تعالى : ﴿يٰٓنِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أو منصوب محلاً نحو قوله ﴿قِيلَ يٰنُوحُ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾ [هود: ٤٨].

لأن نوحاً في الآية الكريمة مفعول به إذ حرف النداء نائب مناب الفعل أدعو، ونحوه. قال سيبويه في (الكتاب) الجزء الأول الصفحة الحادية ، والتسعين بعد المائتين : "ومما ينتصب في غير الأمر ، والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله ، والنداء كله".

وقال في الجزء الثاني في الصفحة الثانية ، والثمانين بعد المائة : "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه ، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره". انتهى.

فهو منصوب عند سيبويه ، وجمهور البصريين بالفعل المحذوف وجوباً ، وكان الأصل أن يقال : يا أدعوك ، أو أناديك فيؤتى بيا لتنبيه المدعو أي : المنادى ، وبالفعل لطلب الإقبال ، وبعلامة الضمير ؛ لأن النداء حال خطاب ، والمخاطب لا يحدث باسمه الظاهر لئلا يتوهم أن الحديث عن غيره ؛ لأن حضوره يغني عن اسمه.

ولكنهم جعلوا في أول الكلام حرف النداء يفصل بين الخطاب الذي ليس بنداء ، وبينه ، وقد التزموا حذف الفعل لأمر أربعة :

الأول: كثرة الاستعمال المقتضية للتخفيف ، والاختصار.

الثاني: الاستغناء بظهور معناه ، ودلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته.

الثالث: جعل حرف النداء كالعوض منه.

الرابع: قصد التمحيض للإنشاء ، وظهور الفعل يوهم قصد الإخبار.

وبعد حذف الفعل على وجه اللزوم وضع الاسم الظاهر موضع الضمير؛ لئلا يظن كل سامع للنداء أنه هو المنادى ، والمعنيُّ بعلامة الإضمار ، فاختص باسمه الظاهر دون كل من يسمعه ، وجرى نداؤه على هذه الصورة سواء أكان وحده ، أم كان في جماعة طردًا للباب على وتيرة واحدة ، ولئلا يختلف ، فيلتبس كما لزم الرفع الفاعل في إعرابه ألا ترى أنك ترفع الفاعل للفرق بينه ، وبين المفعول ، ومع هذا فإنك ترفعه حيث لا مفعول نحو: قام علي وانصرف خالد.

والمنصوب في النداء على ضربين أشار ابن مالك إليهما بقوله :

وابن المعروف المنادى المفردا ❖ على الذي في رفعه قد عهدا
وانو انضمام ما بنوا قبل الندا ❖ وليجر مجرى ذي بناء جددا
والمفرد المنكور، والمضاف، وشبهه ❖ انصب عادما خلافا
فالْمُنَادَى إما منصوب في اللفظ ، وإما منصوب في المحل مبني في اللفظ ، ونبدأ
بمنصوب المحل مبني اللفظ تبعاً لترتيب نظم الألفية ، ومعنى البيت الأول أن
المنادى ينصب محلاً ، ويبني لفظاً على ما يرفع به لو كان معرباً ، وهو الضمة ، أو
ما ناب عنها إذا اجتمع فيه أمران : التعريف ، والإفراد.

فالمنادى المبني : هو المفرد المعرفة ، ويراد بالمعرفة شيئان :

الأول: ما كان معرّفاً قبل النداء كالعلم نحو قوله تعالى : ﴿ قِيلَ يٰنُوحُ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ

مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ ﴾ [هود : ٤٨].

ومذهب المبرد أن المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ، ثم تكون معارف بالنداء ،
 وذهب ابن السراج إلى أن التعريف الذي كان قبل النداء مستصحب بعد النداء
 يعني : ويزداد بالنداء وضوحاً ، وتعريفًا ، وهو الصحيح ؛ لأنه كما قال ابن مالك
 ينادى من لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة ، واسم الإشارة .

الثاني : ما كان معرفًا بالنداء أي : ما كان نكرة قبل النداء ، وعرض له التعريف
 بالنداء بسبب قصده بعينه ، وهو ما يسمى بالنكرة المقصودة نحو قوله تعالى :
 ﴿ وَقِيلَ يَتَّارُضْ أَبْلِغِي مَاءَ لِكَ وَيَسْمَاءُ أَقْلِغِي ﴾ [هود : ٤٤] يا أرض ، يا سماء يقال :
 إنهما معرفتان أي : معرفتان بالنداء .

وكقوله ﴿ قُلْنَا يَنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنبياء : ٦٩] أي : يا نار
 أيضًا نكرة مقصودة فهو منادى معرفة ، وكقول الأعشى :

قالت هريرة لما جئت زائرها ❖ ويلي عليك ، وويلي منك يا رجل
 والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ، ولا مضارعًا له أي : ولا شبيهًا بالمضاف كما في
 باب لا النافية للجنس ، فيدخل في ذلك المثني بنوعيه المذكر ، والمؤنث نحو : يا
 طالبان اجتهدا ، يا هندان اختمرا ، والجمع بنوعيه أيضًا نحو : يا مسلمون تمسكوا
 بكتاب ربكم ، يا مسلمات تعففن ، والمركب المزجي نحو : يا معدي كرب أقبل .

ويبنى على الضمة المقدرة ما كان مبنياً قبل النداء سواء أكان علم مذكر نحو : يا
 سيبويه ، في لغة من بناه على الكسر ، أم كان علم مؤنث نحو : يا حذام ، في لغة
 أهل الحجاز الذين يبنونه على الكسر أيضًا ، أم كان غير علم نحو : يا هؤلاء ، ويا
 هذا ، ويا أنت فالضمة مقدرة في هذا كله منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة ،
 أو سكون البناء الأصلي في محل نصب ، فكل ما كان معرفة مفردًا مبني في النداء
 على ما يرفع به لو كان معرفًا في محل نصب .

والمنصوب في اللفظ في النداء ثلاثة أنواع :

المضاف ، والشبيه بالمضاف ، والنكرة غير المقصودة.

فالنوع الأول: المضاف كقوله تعالى: ﴿يَتَأْهَلِ الْكِتَبِ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] وقوله ﴿يَصْحَبِي السَّجْنَءَ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

النوع الثاني: الشبيه بالمضاف ، ويسمى كذلك بالمضارع للمضاف ، وبالمطول ، وبالمطول ، وقد عرفه النحويون بأنه اسم يتصل به شيء من تمام معناه ، ويكون معمولاً له ، أو معطوفاً عليه عطف نسق قبل النداء ، فيكون المنادى مرتبطاً بما يجيء بعده ارتباطاً لفظياً ، ومعنوياً ، وذلك نحو قولك : يا خيراً من زيد أقبل ، ويا فاهماً درسه مرحباً بك ، ويا حسناً وجهه أهلاً بك ، ويا محموداً عمله تقدم ، ويا ثلاثة ، وثلاثين أبشر.

ووجه الشبه بين هذا النوع ، وما قبله من ثلاثة أوجه :

أحدها: أن الأول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه ، والعمل يكون في فاعل مثلاً نحو : يا حسناً وجهه ، ويا طاهراً قلبه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسناً ؛ لأن حسناً صفة مشبهة ، وقلبه مرفوع على الفاعلية بطاهراً. أو العمل في نائب فاعل مثلاً نحو : يا مشكوراً جهده ، ويا مرغوباً وده ، أو في مفعول نحو : يا طالعاً جبلاً ، ويا طالباً علماً ، أو في مجرور نحو : يا لطيفاً بالعباد ، ويا محسناً إلى الفقراء.

وقد يكون الارتباط اللفظي بالعطف نحو : يا ثلاثة ، وثلاثين فيمن سميته بذلك ، وسيأتي تفصيل ذلك.

الثاني: أن الاسم الأول مختص بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه.

الثالث: أن الاسم الثاني من تمام معنى الأول كما أن المضاف إليه من تمام معنى المضاف ، وقد اشترط النحويون في المضارع للمضاف إن كان معطوفاً عليه عطف نسق نحو: يا ثلاثة ، وثلاثين أن يكون العطف قبل النداء كما اشترط الأندلسي ، وابن يعيش أن يكون مجموع المتعاطفين علماً.

قال ابن يعيش : "وأما قوله : يا ثلاثة ، وثلاثين فإن سميت بهما ، وجعلتهما علماً نصبتهما كما لو سميت بزيد ، وعمرو ؛ لأنك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة ، فكان الثاني من تمام الأول ، وتابعاً له في إعرابه بإشراك الواو ، فصار كأن الأول عامل في الثاني ، فانتصب كما ينتصب : يا خيراً من زيد ، فحرف النداء نصب الاسم الأول ، والثاني يتبعه في الإعراب لزوماً لطريقته التي كان عليها قبل التسمية ، وهي متابعة المعطوف المعطوف عليه في الإعراب". انتهى.

ولم يشترط الرضي أن يكون مجموع المتعاطفين علماً فقال في (شرحه على الكافية): "ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علماً ، أو لا فإنه مضارع للمضاف ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه ، ثم قال : وقال الأندلسي ، وابن يعيش : هو إنما يضارع المضاف إذا كان علماً ، وإلا فلا". انتهى.

فإذا ناديت جماعة هذه عدتهم بمعنى أن عددهم ثلاثة ، وثلاثون فلا يخلو إما أن تكون معينة ، أو غير معينة ، فإن كانت هذه الجماعة غير معينة نصبت المعطوف ، والمعطوف عليه أيضاً أما الأول ؛ فلأنه اسم نكرة غير مقصودة ، فهو من قبيل المنادى المنصوب ، وأما الثاني ؛ فلأنه معطوف على منصوب.

وإن كانت الجماعة معينة ضمنت الأول ؛ لأنه نكرة مقصودة معرفة بالقصد ، والإقبال ، وعرفت الثاني بأل وجوباً ؛ لأنه اسم جنس أريد به معين ، فوجب

إدخال أداة التعريف عليه، ونصبته عطفًا على المحل، فقلت: يا ثلاثة،
والثلاثين، أو رفعتة عطفًا على اللفظ فقلت: يا ثلاثة، والثلاثون.

وأجاز بعضهم عدم إدخال أل على الثاني اكتفاءً بالتعريف بأداة النداء، ولو لم
تباشره، وهذا إذا لم تعد يا مع الثاني، فإن أعدت يا مع الثاني وجب بناؤه على
ما يرفع به؛ لأنه نكرة مقصودة كما وجب تجريده من أل. لماذا؟ لئلا تجتمع يا،
وأل فتقول: يا ثلاثة، ويا ثلاثون.

النوع الثالث: النكرة غير المقصودة فإذا قلت: يا رجلًا، ويا غلامًا غير قاصد
رجلًا بعينه، أو غلامًا بعينه، فالمنادى نكرة غير مقصودة، ومثال ذلك قول
الضرير: يا رجلًا خذ بيدي، ويا غلامًا أجزني، وقول الواعظ: يا نائمًا تنبه، ويا
غافلًا، والموت يطلبه تيقظ.

فالضرير لا ينادي رجلًا معينًا، ولا غلامًا معينًا، والواعظ لا يقصد نائمًا معينًا،
ولا غافلًا معينًا، فالمنادى في ذلك كله نكرة غير مقصودة، ولذلك يكون معربًا
منصوبًا في النداء.

ومن مجيء النكرة غير المقصودة في الشعر العربي قول الشاعر:

فيا راكبًا إما عرضت فبلعًا ❖ ندامي من نجران ألا تلاقيا
البيت لعبد يغوث من قصيدة له هي آخر شعره قالها حين جُهِزَ للمقتل بعد أن
أسرته تميم، والشاهد في البيت نصب راكبًا؛ لأنه منادى نكرة غير مقصودة إذ لم
يقصد راكبًا بعينه، وإنما التمس راكبًا من الركبان يبلغ قومه تحيته، ووداعه،
وعرضت أتيت العروض، وهي مكة، والمدينة، وما حولهما، ونجران بلد
باليمن.

النداء (٣)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : علة بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم، وما
ناب عنها ٣٩
- العنصر الثاني : شروط فتح المنادى المضموم ٤٠
- العنصر الثالث : حكم المنادى المفرد المعرفة إذا اضطرَّ شاعر إلى
تنوينه ٤٥
- العنصر الرابع : حكم الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف ٤٧
- العنصر الخامس : أوجه نداء لفظ الجلالة، وحكم وصف "اللهم"
واستعمالاته ٥١

علة بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم، وما ناب عنها

قال سيوييه في باب النداء: "والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب". انتهى، وقد فسر جمهور البصريين الرفع في عبارة سيوييه بالبناء على ما يرفع به لو كان معرباً، وذكروا أن علة بنائه وقوعه موقع ضمير المخاطب، وكان بناؤه على حركة؛ لأن له أصلاً في التمكن قبل النداء أي: في الإعراب، والحركة، وكانت الحركة خصوص الضمة، أو ما ناب عنها لأمرين:

أولهما: شبهه بالغايات نحو قبل، وبعد، ووجه الشبه بينهما أن المنادى إذا أضيف، أو نكر أعرب، وإذا أفرد أي: عن الإضافة بني كما أن قبل، وبعد تعربان مضافتين، ومنكورتين، وتبنيان في غير ذلك على الضم.

الثاني: أن المنادى إذا كان مضافاً فإما أن يضاف إلى ياء المتكلم، والاختيار حينئذ كما ستعرف لاحقاً - إن شاء الله - حذف الياء، والاكتفاء عنها بالكسرة أي: أن يقال في نحو: يا غلامي يا غلام، ويكون معرباً؛ لأنه مضاف تقديرًا إلى ياء المتكلم التي حذفت، واكتفي عنها بالكسرة.

وإما أن يضاف إلى غير الياء، فيكون منصوباً بالفتحة، أو ما ناب عنها، وكذا يكون منصوباً في بقية أحوال إعرابه، فلما كان الفتح، والكسر له في حال الإعراب جعل له الضم في حال البناء. راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الثانية، والثمانين بعد المائة، و(شرح المفصل) لابن يعيش الجزء الأول الصفحة الثلاثين بعد المائة.

و(شرح التسهيل) لابن مالك الجزء الثالث الصفحة الحادية، والتسعين بعد الثلاثمائة، وما بعدها، و(توضيح المقاصد، والمسالك) للمرادي الجزء الثالث الصفحة السابعة، والسبعين بعد المائتين.

شروط فتح المنادى المضموم

يجوز في المنادى المفرد المعرفة الذي كان يستحق كما قلنا في العنصر السابق : البناء على الضم يجوز فيه وجهان : الضم ، والفتح بشروط خمسة :

الشرط الأول : أن يكون هذا المنادى علماً.

الشرط الثاني : أن يكون هذا العلم موصوفاً بابن.

الشرط الثالث : أن يضاف الابن إلى علم أيضاً.

الشرط الرابع : ألا يفصل بين ابن ، وموصوفه بفواصل.

الشرط الخامس : أن يكون المنادى مما يضم لفظاً.

فلو كان المنادى غير علم - نحن الآن نذكر محترزات الشروط الخمسة - لو اخترنا الشرط الأول ، وكان المنادى غير علم نحو : يا رجل ابن عمرو تقدم ، مثلاً فيا حرف نداء ، ورجل منادى ، وهو يستحق البناء على الضم ؛ لأنه مفرد معرفة فهو نكرة مقصودة ، والنكرة المقصودة في النداء يقال عنها : إنها من قبيل المفرد المعرفة.

ابن نعت للمنادى رجل ، وهو مضاف ، وعمرو مضاف إليه ، فنحن نلاحظ أن المنادى مما يضم لفظاً ، وأنه وُصِفَ بابن ، وأن لفظ ابن قد أضيف إلى علم ، وهو عمرو ، ولم يفصل بين ابن ، وبين موصوفه ، وهو المنادى بفواصل ما.

ولكن هناك شرط قد اختلف من الشروط الخمسة ، وهو أن المنادى هنا مع كونه مستحقاً للبناء على الضم لكنه ليس علماً ، وحينئذ يتعين بناؤه على الضم ؛ لأنه نكرة مقصودة.

ولو كان المنادى منعوًا بغير كلمة ابن نحو قولنا: يا زيد الكريمُ، أو الكريمَ - كما سنعرف - تعال، فيا حرف نداء، وزيد منادى، وهو مفرد معرفة مبني على الضم في محل نصب. الكريمُ: صفة له على اللفظ، والكريمَ: صفة له على المحل؛ لأن المنادى كما قلنا في محل نصب إذ هو مفعول به.

أو كان الابن الذي هو صفة للمنادى المضموم غير نعت له بأن كان بدلًا منه، أو عطف بيان عليه، أو منادى ثانيًا بحرف نداء محذوف، أو كان مفعولًا به لفعل محذوف يعني لو قلنا: يا زيد بن عمرو، واعتبرنا أن لفظ ابن ليس نعتًا لزيد للمنادى، ولكنه بدلًا منه، أو عطف بيان عليه.

أو ابن عمرو منادى ثانيًا بحرف محذوف، والتقدير: يا زيد يا بن عمرو، أو كان مفعولًا به لفعل محذوف التقدير: يا زيد أعني ابن عمرو، أو كان الابن مبتدأً نحو قولك: يا زيدُ ابنُ عمرو في الدار، فابن عمرو في الدار مبتدأ وخبر، ابن عمرو: مبتدأ، وفي الدار: جار، ومجرور خبر، أو متعلق بمحذوف هو الخبر.

ففي هذه الحالة في الأحوال التي ذكرناها في حال اختلال أي: شرط من الشروط الخمسة، فإنه يتعين في ذلك بناء المنادى على الضم، ولا يستحق سوى البناء على الضم، وكذلك لا يستحق المنادى إلا البناء على الضم إذا أضيف الابن إلى غير علم.

نحو قولنا: يا زيد ابن أخينا مرحبًا بك، يا زيد ابن أخينا، فلفظ ابن في العبارة هي نعت للمنادى المبني على الضم لكن هذا اللفظ وهو ابن مضاف إلى غير علم، فقد اختل شرط من الشروط الخمسة، يبقى في هذه الحالة أيضًا يتعين البناء على الضم.

وكذا إذا كان قد نعت بابتن ، ولكن فصل ببنه ، وبين الابن بفواصل ما نحو قولنا :
يا زيد الفاضلُ ، أو الفاضلَ ابن عمرو ، ولا يستحق ذلك المنادى سوى البناء
على الضم أيضاً عند الجمهور إذا لم يكن مما يضم لفظاً.

وهذا هو الشرط الخامس : أن يكون المنادى مما يضم لفظاً ، فماذا لو كان المنادى
مما يضم تقديراً؟ بمعنى أنه لو كان المنادى لا تظهر على آخره الحركة كأن يكون
اسماً مقصوراً مثلاً نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي
عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَلَدَتِكَ ﴾ [المائدة : ١١٠].

يا عيسى بن مريم فالمنادى في الآية الكريمة ، ونحوها يتعين فيه تقدير البناء على
الضم في محل نصب لماذا لا يجوز فيه أيضاً أن نقدر فيه أنه مبني على الفتح ؛
لكونه قد توافرت فيه مجموعة من الشروط كما نرى ، ولم يختل سوى شرط
واحد فقط ، وهو الشرط الخامس ؟

ذلك أن الفتحة إنما هي حركة تخفيف ؛ لأن العرب كثيراً ما كانوا يستعملون هذا
الأسلوب ينادون المنادى المفرد العلم ، ويجعلونه موصوفاً بلفظ ابن ، وسنعرف أن
الوصف بلفظ ابنة أيضاً تأخذ حكم الوصف بلفظ ابن ، فالفتحة إذن حركة
تخفيفية.

وهنا يا عيسى نقول : إنه مبني على الضم فقط إذ لا ثقل مع التقدير حتى يخفف
بالفتح ؛ لأنه مبني تقديراً على حركة ، إذ الألف لا تقبل الحركة ، الألف التي
ينتهي بها لفظ المنادى عيسى اسم مقصور ينتهي بألف مفتوح ما قبلها.

هذه الألف لا تقبل الحركة فهي ساكنة ، والسكون أخف من الحركة ، وأخف من
الفتحة ، وهي أخف الحركات ، وفي هذه الحالة لا داعي لأن يقال : إنه مبني على
الفتح في محل نصب بل يقال : إنه مبني على الضم طرداً للقاعدة على وتيرة
واحدة ، هي قاعدة المنادى المفرد المعرفة أنه يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً.

خلافًا للفراء، والزمخشري، وابن يعيش إذ قالوا: "حتى لو اختل الشرط الخامس، فإن المنادى الذي توافرت فيه الشروط الأربعة السابقة يستحق البناء على الضم، أو على الفتح". وكما قلنا: يأخذ حكم الوصف بابن الوصف بابنة في جميع ما تقدم من الأحكام.

وعلى ذلك إذا اجتمعت الشروط الخمسة جاز في المنادى المفرد المعرفة وجهان: الضم، والفتح، والمختار عند البصريين ما عدا المبرد الفتح لكثرة وقوع المنادى جامعًا للشروط المذكورة، والكثرة يناسبها التخفيف فخففوه لفظًا بفتحه، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة له في الأصل لكونه مفعولًا به، وخففوه خطأ بحذف ألف ابن، وابنة في الكتابة.

وقد اختار ابن كيسان، وهو بغدادى مذهب البصريين، وقال: "الفتح أكثر في كلام العرب"، والمختار عند الكوفيين، والمبرد الضم؛ لأنه الأصل.

ومن شواهد الفتح قول الراجز:

يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذَرِ بْنِ الْجَارُودِ

سَرَادِقِ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودِ

مدح الراجز أحد بني المنذر بن الجارود العبدي من ربيعة، وحَكَمٌ هذا هو أحد ولاية البصرة لهشام بن عبد الملك، وسمي جده بالجارود؛ لأنه أغار على قوم، فاكتسح أموالهم فشبه بالسيل الذي يجرد ما مر به.

ومن شواهد ذلك أيضًا قول العجاج:

يا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مَنَنْظَرَ

وعمر هذا هو: عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي كان سيد بني تميم، وسيد أهل البصرة، وواليتها، وقوله: لا منتظر أي: لا انتظار لي يحثه على إعطائه، وتسريحه.

وقد اختلف النحويون في توجيه الفتح في المنادى على ثلاثة أقوال :

الأول : أن الفتح اتباع لفتحة ابن لكون الحاجز بينهما ساكناً غير حصين ، وعليه يكون المنادى مبنياً على ضم مقدر منع من ظهوره حركة الاتباع في محل نصب ، وابن صفة المنادى ، وهذه الصفة منصوبة بالفتحة الظاهرة ؛ لأنها مضاف إلى ما بعدها.

الثاني : لفتح المنادى المفرد المعرفة الموصوف بابن : أن الفتح للبناء على تركيب الصفة مع الموصوف ، وجعلهما اسماً واحداً كخمسـة عشر ، وعليه تكون الفتحة في كل من المنادى ، وابن للبناء ، ويكون المنادى مجموع المركب ، ففي نحو قولك : يا زيد بن سعيد تقدم تقول : زيد بن منادى مبني على فتح الجزأين في محل نصب ؛ لأن هذا المركب مضاف ، وسعيد مضاف إليه.

الثالث : أي : التوجيه الثالث لفتح المنادى المفرد المعرفة : أن الفتح للإعراب ؛ لأنه مضاف ، وما بعد ابن مضاف إليه ، وابن لفظ مقحم بين المضاف ، والمضاف إليه ، ففي المثال السابق تقول : زيد منادى منصوب ؛ لأنه مضاف ، وسعيد ، وهو ما بعد لفظ ابن مضاف إليه ، ولفظ ابن مقحم بينهما.

ولا يصلح أن يكون بدلا من زيد ، ولا عطف بيان عليه لعدم تمام الأول إلا بالمضاف إليه ، والبدل ، أو عطف البيان لا يكونان إلا بعد تمام الأول ، وعلى ذلك تكون فتحة ابن ليست للإعراب ، ولا للبناء إذ هي كلمة مقحمة لا محل لها من الإعراب.

وقيل : يجوز أن يكون ابن توكيداً لفظياً بالمرادف ، أو أن يجعل مضافاً تقديراً إلى مثل ما أضيف إليه ما قبله مقدراً قبله يا ، أو أعني ففتحته حينئذ للإعراب ، وبناء

على ما تقدم تكون فتحة ابن على التوجيه الأول للإعراب ؛ لأنه نعت مضاف دون أل ، وسنعرف أن النعت المضاف دون أل إذا كان نعتاً للمنادى المبني على الضم ، فإنه - أي : إن هذا النعت - يجب أن يكون منصوباً.

وعلى التوجيه الثاني : تكون فتحته للبناء للتركيب ، وعلى التوجيه الثالث باعتباره مقحماً تكون هذه الفتحة ليست للإعراب ، ولا للبناء ؛ لأنه لفظ مقحم ، ويلاحظ أن ألف ابن تحذف خطأً على التوجه الأول ، والتوجيه الثاني فقط لا على التوجيه الثالث أي : لا على توجيه كونه مقحماً.

قال الناظم مشيراً إلى ما سبق :

ونحو زيد ضم، وافتحن من ❖ نحو أزيد، أو أزيد بن سعيد لا تهن
والضم إن لم يل الابن علماً ❖ أو يل الابن علم قد حتماً
راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الثالثة بعد المائتين ، وما بعدها ، و(توضيح المقاصد ، والمسالك) الجزء الثالث من الصفحة الثانية ، والثمانين بعد المائتين إلى الخامسة ، والثمانين بعد المائتين ، و(الأشمونية بحاشية الصبان) الجزء الثالث الصفحة الحادية ، والأربعين بعد المائة ، والرابعة ، والأربعين بعد المائة.

حكم المنادى المفرد المعرفة إذا اضطرَّ شاعر إلى تنوينه

قال الناظم :

واضمم، أو انصب ما اضطراراً نونا ❖ مما له استحقاق ضم بُيناً
الذي له استحقاق البناء على الضم من المناديات هو المنادى المفرد المعرفة ، وقد اتفق النحويون على أنه إذا اضطرَّ شاعر إلى تنوينه جاز له فيه وجهان : الضم ، والفتح ، ومع اتفاقهم على جواز أحد الوجهين مع التنوين اختلفوا في الأولى منهما.

فالخليل، وسيبويه، والمازني يرون أن يكتفى بما دعت إليه الضرورة الشعرية، وهو التنوين مع إبقائه مضمومًا قياسًا على المرفوع الذي لا ينصرف إذا اضطر شاعر إلى تنوينه، فالممنوع المرفوع الممنوع من الصرف إذا كان مرفوعًا، واضطر الشاعر إلى تنوينه، فإنه يبقى على رفعه لكونه مستحقًا ذلك الرفع. قال الشاعر:

ممن حملن به، وهن عواقد ❖ حُبَّكَ النطاق فَشَبَّ غير مُهَبَّل
عواقد: لفظ ممنوع من الصرف؛ لأنه على صيغة متتهى الجموع، ولكنه وقع خبرًا لمبتدأ، وهو لفظ هن الضمير، وما دام خبرًا للمبتدأ، فإنه يكون مرفوعًا أبقاه الشاعر مرفوعًا مع اضطراره إلى تنوينه ليحافظ على الوزن.

فقال هؤلاء المنادى المضموم إذ اضطرَّ شاعر إلى تنوينه قالوا: إن المختار هو أن يبقى الضم مع التنوين، وأيضًا؛ لأن الضم في هذا المنادى كالرفع في كونه مطردًا، وليس تنوينه كتنوين النكرة إذ لو كان تنوينه كتنوين النكرة أعني النكرة غير المقصودة: يا رجلًا خذ بيدي، أو يا غافلًا تنبه، لو كان تنوينه كتنوين النكرة غير المقصودة للزمه النصب، مع التنوين في كل الأحوال كما قال سيبويه.

ومن شواهد قول الأحوص:

سلام الله يا مطرٌ عليها ❖ وليس عليك يا مطرُ السلام
وسواء كان المنادى علمًا كبيت الأحوص السابق، أو كان غير علم كقول كثير:
حيثك عزة بعد الهجر، وانصرفت ❖ فحيَّ ويحك من حياك يا جمل
ليت التحية كانت لي فأشكرها ❖ ما كان يا جملٌ حُييتَ يا رجل
الشاهد في قوله: يا جملٌ، الشاعر يخاطب جملة الذي حيته عزة، ولم تحيه هو متمنيًا أن لو كانت التحية له لا لجملة.

والمختار عند أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس، والجزمي، والمبرد
النصب مع التنوين؛ لأنه من وجهة نظرهم لما لحقه التنوين طال كالنكرة، وصار
كالشبيه بالمضاف كقولهم: يا عشرين رجلاً، ويا ضارباً زيداً، فرُد إلى الأصل
الذي يستحقه المنادى، وهو النصب كما يرد غير المنصرف إلى الكسر في الضرورة
الشعرية.

ومما سمع منصوباً مع التنوين قول مهلهل بن ربيعة:

ضربت صدرها إليّ، وقالت: ❖ يا عدياً لقد وقتك الأواقي
وقال ابن مالك في (شرح التسهيل): "وعندي أن بقاء الضمة راجح في العلم،
والنصب راجح في النكرة المعينة؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف". انتهى.

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الثانية بعد المائتين، وما بعدها، و(شرح التسهيل)
الجزء الثالث الصفحة السادسة، والتسعين بعد الثلاثمائة، و(توضيح المقاصد) الجزء
الثالث الصفحة الخامسة، والثمانين بعد المائتين، وما بعدها، و(الأشمونية بالصبان)
الجزء الثالث الصفحة الرابعة، والأربعين بعد المائة، وما بعدها.

حكم الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف

ذكر سيبويه في (الكتاب) غير مرة أنك لا تنادي اسماً فيه الألف، واللام في
الاختيار إلا ما استثنى مما سنتحدث عنه لاحقاً، وتبعه جمهور البصريين، وإنما
منع سيبويه، وجمهور البصريين نداء ما فيه الألف، واللام لأسباب ثلاثة:

الأول: أن نداءه يفيد التعريف، وأل تفيد التعريف، ولا يُجمع بين معرفين على
معرف واحد قالوا: ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء، وتعريف العلمية في

الاسم المنادى العلم، نحو قولك: يا زيد، بل يُعرى عن تعريف العلمية تقديرًا، ويعرف بالنداء.

وإذا لم يحز أن يجمع بين تعريفين أحدهما: بعلامة لفظية، والآخر: بعلامة معنوية فمن طريق الأولى ألا يجوز الجمع بين تعريفين كلاهما بعلامة لفظية، فأداة النداء علامة لفظية للتعريف، وأل علامة لفظية للتعريف.

والثاني: أن تعريف الألف، واللام تعريف العهد، وهذا التعريف يتضمن معنى الغيبة، وذلك؛ لأن العهد يكون بين اثنين هما: المتكلم، والمخاطب في شأن ثالث غائب عنهما، والنداء خطاب لحاضر، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين تعريف يكون لمعنى الغيبة، وآخر يكون خطابًا لحاضر، وبين الغيبة، والحضور تناف ظاهر.

والثالث: أن المنادى المقرون بأل إما أن يبنى، وإما أن يعرب، ولا ثالث لهما، وكلاهما مشكل أما البناء، فوجه إشكاله من ناحيتين:

الأولى: أن الألف، واللام من خصائص الأسماء، فهي تبعد الاسم من شبه الحرف الذي هو علة للبناء.

والثانية: أن أل معاقبة للتنوين أي: مناوبة يتناوبان، فهي كالتنوين، ولذلك لا يجوز الجمع كما نعرف بين التنوين، وأل، فكأن الاسم المقترن بأل كأنه منون، ولا يجمع بين التنوين، وأل.

أما الإعراب: فوجه إشكاله أن العلة التي من أجلها بنوا المنادى، وهي وقوعه موقع ضمير الخطاب، وكونه مثله في الأفراد، والتعريف موجودة في ذي الألف، واللام إذا نودي، فكيف يعرب؟!

واستثنى سيبويه من المبدوء بأل الذي لا يجوز نداؤه في الاختيار لفظ الجلالة فقال: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف، واللام البتة إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا". انتهى.

كما استثنى أيضاً الجمل المحكية المبدوءة بأل، فذكر في موضع آخر من (الكتاب) أنك لو سميت رجلاً سميته: الرجل منطلق، أي: سميته بجمله جاز لك أن تناديه فتقول: يا الرجل منطلق أقبل. لماذا؟

لأنك سميته بشيئين كل واحد منهما اسم تام، الرجل: مبتدأ، ومنطلق: خبر، الرجل اسم تام، ومنطلق اسم تام أيضاً فنقول: يا حرف نداء، الرجل منطلق منادى مبني على الضم المقدر للحكاية، أي: أننا حكينا هذه الجملة بلفظها حينما جعلناها علماً على الذات المشخصة المسماة بها.

وهذا المنادى المبني على الضم المقدر في محل نصب، والشاهد أنك تقول: يا الرجل، أو يا الرجل، عند بعضهم يوجبون القطع همزة أل حينما يقصد اللفظ، لفظ الجملة، فكأنك أدخلت يا على ما فيه الألف، واللام، وحينما تقول: يا الله أدخلت يا على ما فيه الألف، واللام، هذان الموضعان مستثنيان من المنع، من منع الجمع بين يا، وأل عند سيبويه.

أجاز المبرد، وهو من أعلام البصريين كما نعرف، نداء ما سمي به من موصول مبدوء بأل مع صلته، قياساً على جواز نداء الجمل المحكية، فأجاز أن نقول مثلاً: يا الذي قام، وأيده ابن مالك في (شرح التسهيل)، وقال: "وهو قياس صحيح أي: قياس الاسم الموصول المبدوء بال مع صلته الذي مع قام التي هي الصلة، قاسها على نحو الرجل منطلق".

ومنع ذلك سيبويه ، وفرق بينه ، وبين الجملة بأن الجملة أنت سميت فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام بمنزلة تأبط شرًّا ، وهو اسم شاعر من الشعراء ، وهذا معروف يقولون : تأبط شرًّا يا تأبط شرًّا ، تأبط شرًّا حضر ، جاء تأبط شرًّا ، رأيت تأبط شرًّا .

قال سيبويه : "وأما الذي مع صلته فبمنزلة اسم واحد ، الذي مع الصلة بمنزلة اسم واحد ، نحو : الحارث" . إذن الذي قام عند سيبويه بمنزلة الحارث العلم المسمى بالحارث ، ولا يجوز فيه النداء ، لا يجوز عند سيبويه أن تقول : يا الحارث ؛ لأنه مبدوء بال ، وليس مما استثني ، فكذلك الذي قام لا يجوز نداؤه ، وما كان مثله أيضًا .

كما لا يجوز قبل التسمية به لكونه اسمًا واحدًا مبدوءًا بال ، فهو من وجهة نظر سيبويه الموصول مع صلته بمنزلة الاسم الواحد ، ولا يصح أن يقاس على الجملة المحكية .

وزاد أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان الكوفي جواز نداء اسم الجنس المشبه به المبدوء بال ، نحو : يا الأسد شدة أقبل ، ويا الخليفة هيبَةً تقدم ، ووافقه ابن مالك فقال في (شرح التسهيل) : "وهو أيضًا قياس صحيح ؛ لأن تقديره يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحسن لتقدير دخول يا على غير الألف ، واللام" .

والمنادى في نحو ما أجازاه ابن سعدان كما ورد في (حاشية الصبان) قيل : من قبيل الشبيه بالمضاف ؛ لأنه نصب ما بعده على التمييز ، وقيل : هو من قبيل المضاف ؛ لأنه على تقدير مثل ، كما قال ابن مالك ، فهو في كلتا الحالتين يستحق الإعراب منصوبًا .

وأجاز البصريون نداء ما فيه ال للضرورة الشعرية أيضاً فوق ما تقدم نحو قول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرّا ❖ إياكما أن نُعْفِيانا شرّاً
ومن أبيات (الكتاب) قوله :

مَنْ أَجْلَكَ يَا الَّتِي تَيْمَتَ قَلْبِي ❖ وَأَنْتَ بِخَيْلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِي
وأجاز الكوفيون ما عدا ابن سعدان ، والبغداديون نداء ما فيه ال مطلقاً ، قال الناطم :

وباضطرار خُصَّ جمع يا ، وال ❖ إلا مع الله ، ومحكي الجمل
راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة السابعة ، والتسعين بعد المائة ،
و(الإنصاف) ، ومعه (الانتصاف) الجزء الأول الصفحة السابعة ، والثلاثين بعد
الثلاثمائة ، وما بعدها ، و(شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الثامنة ، والتسعين
بعد الثلاثمائة ، و(توضيح المقاصد) الجزء الثالث الصفحة السادسة ، والثمانين بعد
المائتين ، وما بعدها ، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة السادسة ،
والأربعين بعد المائة .

أوجه نداء لفظ الجلالة ، وحكم وصف "الهم" واستعمالاته

وجه نداء لفظ الجلالة :

إنما أجاز سيويوه كسائر النحويين نداء اسم الله تعالى في الاختيار ، وإن كان فيه
الألف ، واللام لأمر :

أحدها : أن ال فيه لازمة لا تفارقه .

والثاني : أن نداء هذا الاسم الكريم قد كثر في كلام العرب .

والثالث: أن ال عوض من همزة إله ، فتنزلت لذلك كله منزلة حرف من نفس الكلمة ، فجاز أن يدخل عليها حرف النداء ، والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة جواز أن يقال في ندائه **يَا إِلَهِي** : يا الله ، بقطع الهمزة كما حكى سيبويه عن العرب.

وفي نداء لفظ الجلالة خمسة أوجه :

الأول: وهو الأصل أن تقول : يا الله ، تدخل حرف النداء على الاسم الجليل ، وتقطع الهمزة.

الثاني: أن تقول : يله بحذف ألف يا ، وألف ال ، ووجه حذف الألفين النظر إلى الأصل ، فألف ال موصولة بحسب الأصل فتحذف لوقوعها في الدرج ، وألف يا تحذف لالتقاءها ساكنة مع اللام الأولى التي هي لام ال.

الثالث: أن تقول : يا لله بحذف همزة الوصل بالنظر إلى الأصل ، وإبقاء ألف يا مع التقائها ساكنة مع اللام الأولى ، إجراء للمنفصل في كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة ، فالتقى ساكنان الأول منهما مد ، والآخر مدغم في مثله ، فالتقاء الساكنين جائز على هذا التقدير كالتقاءهما في نحو: الضالين ، وخاصة.

الرابع: وهو الأكثر أن تقول : اللهم تحذف حرف النداء ، وهو يا خاصة كما تقدم ، وتعوض منه الميم المشددة في آخر الاسم الجليل ، ولم تزد الميم مكان المعوض منه ، وهو حرف النداء للتبرك بالبداة باسم الله تبارك ، وتعالى ؛ ولئلا يجتمع زيادة الميم ، وال في أول الاسم.

وخصت الميم بالزيادة ؛ لأنها قد عهد زيادتها آخرًا كميم زُرُقُم ، وهو الشديد الزرقة ، وأيضًا لمناسبتها ليا في أنها للتعريف عند حمير ، وشددت لتكون على حرفين كيا.

ولهذا لا يجمع بينهما إلا في الضرورة النادرة كقول أبي خراش الهذلي :

إني إذا ما حدث أُلما ❖ أقول يا اللهم يا اللهم
لما فيه الجمع بين العوض ، والمعوض منه ، وهو رأي البصريين.

وقد اختار هذا الرأي ابن مالك حيث يقول في (الألفية) :

والأكثر اللهم بالتعويض ❖ وشذ يا اللهم في قريض
الخامس : أن تقول : لاهم فتحذف حرف النداء ، وال من أول الاسم الكريم ،
وتجيء بالميم مشددة كقوله :

لاهم أنت تجبر الكسير ❖ أنت وهبت جلة جُرْجُورا
راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الخامسة ، والتسعين بعد المائة ، و(الرضي)
الجزء الأول من الصفحة الحادية ، والثمانين بعد الثلاثمائة إلى الرابعة ، والثمانين
بعد الثلاثمائة ، و(توضيح المقاصد) الجزء الثالث من الصفحة السادسة ، والثمانين
بعد المائتين إلى التاسعة ، والثمانين بعد المائتين.

حكم وصف اللهم ، واستعمالاته :

فتقول : يرى الخليل ، وسيبويه أن اللهم لا يوصف ؛ لأنه قد اتصلت به الميم المشددة ، وهي بمنزلة صوت ليس باسم ، ولا فعل ، ولا حرف يدور في المواقع ، فمنعه من أن يوصف ، وأجاز ، وصفه المبرد ، والزجاج ؛ لأنه بمنزلة يا الله.

وقد يقال : يا الله الكريم بدليل قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الزمر: ٤٦] والآية الكريمة عند الخليل ، وسيبويه على ندائين .

وقد ذكر النحاة أن اللهم تستعمل على ثلاثة أوجه :

أحدها : النداء المحض .

والثاني : أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في ذهن السامع كأن يقول القائل : أعلي حضر؟ فيقول : اللهم نعم ، أو اللهم لا .

والثالث : أن تستعمل دليلاً على الندرة ، وقلة الوقوع كقول الفقهاء : لا يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يضطر إليها فيجوز .

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة السادسة ، والتسعين بعد المائة ، و(توضيح المقاصد) الجزء الثالث الصفحة الحادية ، والتسعين بعد المائتين ، و(الأشمونية) للصبان الجزء الثالث الصفحة السابعة ، والأربعين بعد المائة .

النداء (٤)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : حكم تابع المندادى المبنى إذا كان هذا التابع نعتاً ، ٥٧
أو بياناً ، أو توكيداً
- العنصر الثانى : حكم تابع المندادى المبنى إذا كان هذا التابع عطف ٦٢
نسق ، أو بدلاً
- العنصر الثالث : حكم تابع "أى" ٦٥
- العنصر الرابع : حكم تابع اسم الإشارة ٧٠

حكم تابع المنادى المبني إذا كان هذا التابع نعتاً، أو بياناً، أو توكيداً

إذا كان المنادى مبنياً نحو: يا زيد، ويا رجل، ويا سيويه بمعنى أنه إذا كان مفرداً معرفة كأن يكون علماً، أو أن يكون نكرة مقصودة، وسواء أكان مبنياً قبل النداء كسيويه، أو كان مبنياً بعد النداء نحو: زيد في قولنا: يا زيد، ورجل في قولنا: يا رجل.

إذا كان المنادى على هذه الصورة، ونحوها، وكان تابعه أحد الأنواع الثلاثة المذكورة: النعت، عطف البيان، التوكيد، فتارة يجب في هذا التابع النصب مراعاة لمحل المنادى، وتارة يجوز رفعه، ونصبه.

فيجب نصبه مراعاةً لمحل المنادى، ونحن نعرف أن المنادى منصوب؛ لأنه مفعول به إذا كان مضافاً إذا كان هذا التابع من الأنواع الثلاثة المذكورة إذا كان مضافاً غير مقرون بال، فمثال النعت قولك: يا زيد ذا الأدب أقبل، يا زيد يا: حرف نداء زيد: منادى مفرد معرفة مبني على الضم في محل نصب ذا: اسم من الأسماء الستة بمعنى صاحب نعت لزيد، وهو نعت مع أنه جامد إلا أنه مؤول بالمشتق.

وابن مالك قال:

وانعت بمشتق كصعب، وذرب، وشبهه

كذا - اسم الإشارة - وذي - الذي هو بمعنى صاحب - والمتنسب

إذن إذا قلنا: يا زيد ذا الأدب أي: يا زيد صاحب الأدب تعال مثلاً، أو أقبل، أو تقدم، أو ما إلى ذلك فذا نعت؛ لأنه مؤول بالمشتق، فهو في تأويل كلمة صاحب

ذا: مضاف ، والأدب: مضاف إليه فالتابع هنا وقع أحد التوابع الثلاثة ؛ لأنه نعت ، وهو مضاف ؛ لأن ذا مضاف ، وما بعده مضاف إليه.

كما أنه ليس مقروناً بال ، فهو مضاف غير مقرون بال ، ومثال عطف البيان قولك : يا خالد أبا عبد الله خالد أيضاً منادى مبني على الضم في محل نصب ؛ لأنه مفرد معرفة أبا: عطف بيان ، وهو مضاف ، وعبد: مضاف إليه ، وهو مضاف ، ولفظ الجلالة مضاف إليه.

وهو أيضاً أحد التوابع الثلاثة ؛ لأنه عطف بيان ، وهو مضاف دون ال ، فكلمة أبا ليست مقرونة بال ، ومثال التوكيد قولك : يا مسلمون كلهم ، أو كلكم تمسكوا بدينكم ، فنلاحظ هنا أن المنادى مبني على الضم ؛ لأنه مفرد معرفة ، وأن تابعه مضاف إلى ما بعده كما أنه غير مقرون بال.

كما نلاحظ أيضاً أن ضمير العائد على المنادى في التابع التوكيد كلهم ، أو كلكم يجوز أن يكون بلفظ الغيبة يا مسلمون كلهم تمسكوا بدينكم.

كيف يكون لفظ كل مضافاً ، وهو مضاف إلى هم ، وهم تعود على المنادى ، وهو مسلمون؟ ومسلمون مخاطب ؛ لأنه منادى ، والمنادى من قبيل المخاطب ، فكيف يعود ضمير الغائب على المخاطب؟

قالوا: إن الاسم الظاهر ، وهو المنادى هنا من قبيل الغائب ، فنحن نقول مثلاً: محمد جاء في غير النداء محمد: مبتدأ ، وجاء: فعل ماض ، وفاعل جاء ضمير مستتر تقديره هو يعود على محمد الاسم الظاهر ، فالاسم الظاهر إذن من قبيل الغائب ، ولذلك يجوز أن يعود عليه ضمير الغائب ، ويجوز أن يعود عليه ضمير الخطاب: يا مسلمون كلكم تمسكوا بدينكم ، أو بكتاب ربكم نظراً لكون المنادى مخاطباً.

وقد اشترط النحويون لوجوب نصب التابع بأنواعه الثلاثة المذكورة أن تكون الإضافة فيه محضة، كالأمثلة المذكورة السابقة ذا الأدب، أبا عبد الله، كلهم، أو كلكم فإذا لم تكن الإضافة محضة جاز نصبه تبعاً لمحل المنادى؛ لأن المنادى في محل نصب إذ هو مفعول به لفعل مقدر كما مر، وجاز رفعه تبعاً للفظ المنادى.

فإن قيل: رفع التابع مراعاة للفظ المنادى مشكل، الرفع لقب من ألقاب الإعراب، والضم لقب من ألقاب البناء، وإذا قلنا: يا زيد ذا الأدب، فزيد منادى مبني على الضم إذن هو ليس معرباً لكنه في محل نصب.

فكيف نقول هنا: إن هذا التابع إذا أضيف إضافة غير محضة، فإنه يجوز لنا فيه أن نرفعه مراعاة للفظ المنادى؟ كيف يكون الرفع، وهو الإعراب، أو المعرب يكون تابعاً للفظ المبني، فضمة البناء حركة بناء، وحركة البناء لا تتبع؟

نحن حين نقول: حضر هؤلاء لا نقول: الرجال، وإنما نقول: حضر هؤلاء الرجال؛ لأن هؤلاء مبني على الضم في محل رفع؛ لأنه فاعل، وحضر هذا الرجل ذلك أن التوابع موضوعة لتتبع المعربات في إعرابها، ولا تتبع المبنيات في بنائها، وإنما تتبع المبنيات على محالها.

فالجواب أن حركة البناء في النداء عارضة بسبب دخول حرف النداء لفظاً، أو تقديراً فهي مشابهة لحركة الإعراب لا طرادها في كل اسم منادى مفرد معرفة لوجودها مع النداء، وعدمها مع عدم النداء، فصار حرف النداء كعامل الرفع في المعربات، فجاز اتباع المنادى على اللفظ كأن حركته حركة إعراب لا حركة بناء.

فيجوز في نحو قولك: يا رجل تقصد نداء رجل بعينه تقول: يا رجل حسن الخلق، ويا رجل حسن الخلق مرحباً بك يبقى يجوز لك أن ترفع لفظ حسن، وأن تنصبه، وهو نعت، وهو مضاف، ودون ال لكن إضافته ليست محضة؛ لأنه صفة مشبهة.

وكثير من النحاة يقولون: إن إضافة الصفة المشبهة من قبيل الإضافة اللفظية أي: الإضافة غير المحضة غير المعنوية غير الحقيقية، ولذلك يجوز لك أن ترفع هذا التابع تبعاً للفظ المنادى المضموم، وأن تنصبه تبعاً لمحلّه؛ لأن الإضافة غير المحضة حكمها حكم عدم الإضافة.

ولذلك قال الرضي معللاً جواز الوجهين في الإضافة غير المحضة: "لأن إضافتها - يعني إضافة التوابع المذكورة - كلا إضافة، فيجوز فيها الرفع، والنصب؛ لأنها إذن في حكم المضارع للمضاف، والمضارع إذا كان تابعاً للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف". انتهى.

وأجاز الكوفيون الكسائي، والفراء، وأبو عبد الله الطّوال، وابن الأنباري، وكلهم كوفيون أجازوا الرفع في نحو: يا زيدُ صاحبنا، والصحيح المنع؛ لأن إضافة التابع في المثال محضة صاحب مضاف، ونا مضاف إليه، وعلى الرغم من كون صاحب على صورة اسم الفاعل إلا أنهم قالوا: إن هذا الوصف قد غلب عليه الاسمية، فكأنه تجرد من الوصفية، وصار اسماً جامداً.

كما أجاز الفراء الرفع في نحو: يا تميمُ كلهم قالوا: وقد سمع هذا الرفع، وهو محمول عند الجمهور على القطع لا على الإتياع أي: يقولون: إن التقدير كلهم مدعو يا تميم كلهم مدعو، فكأن المنادى ينتهي عند قولنا: يا تميمُ ثم تستأنف كلهم مبتدأ، ومدعو خبره.

ويجوز في تابع المنادى المبني رفعه، ونصبه إذا كان أحد الأنواع الثلاثة السابقة، وكان مفرداً أي مجرداً عن الإضافة، فالنعت مثل: يا خالد الكريم، أو الكريم، الكريمُ مراعاة للفظ، والكريمُ مراعاة للمحل.

وعطف البيان مثل : يا رجل بشرٌ، أو بشرًا، وبشر علم، وهو عطف بيان بشر تابع للفظ، وبشرًا تابع للمحل.

والتوكيد مثل : يا تميم أجمعون، أو أجمعين، وكذا إذا كان نعتًا مضافًا مقرونًا بال مثل : يا زيد الحسنُ الوجه، والحسنُ الوجه، ولعلك تلاحظ هنا أن الإضافة غير محضة كما قلنا، فالتابع في حكم المفرد، وإنما جاز الرفع في هذه التوابع الثلاثة حملًا على اللفظ.

ولم يجز في المضاف إضافة محضة إلا النصب كما رأيت في القسم الأول ؛ لأن النصب في التوابع هنا هو القياس كما شرحنا. التوابع تتبع المعربات في إعرابها، ولا تتبع المبنيات في بنائها لكن ؛ لأن ضمة المنادى مشابهة لحركة الإعراب كما ذكرنا، جاز أن ترفع التوابع الثلاثة المفردة عن الإضافة، أو ما في حكمها كالنعت المضاف المقرون بال ؛ لأن إضافته غير محضة كما تقدم، فهي كلا إضافة.

فصارت هذه التوابع كالتابعة للمرفوع، وسهل ذلك كون الرفع غير بعيد من هذه التوابع المفردة، أو في حكم المفردة إذ لو كانت هي المناداة لتحركت بشبه الرفع أي : بالضم بخلاف التابع المضاف إضافة محضة إذ المنادى المضاف واجب النصب. قال الناظم مشيرًا إلى ما تقدم :

تابع ذي الضم المضاف دون ال ❖ ألزمه نصبًا كأزيد ذا الحيل
وما سواه انصب أو ارفع ❖

راجع (الرضي) الجزء الأول الصفحة الثانية، والستين بعد الثلاثمائة، و(توضيح المقاصد) الجزء الثالث الصفحة الثانية، والتسعين بعد المائتين إلى الرابعة، والتسعين بعد المائتين، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث من الصفحة السابعة، والأربعين بعد المائة إلى التاسعة، والأربعين بعد المائة.

حكم تابع المنادى المبني إذا كان هذا التابع عطف نسق، أو بدلاً

تابع ابن مالك نظمه في الألفية ، فقال :

..... واجعلا ❖ كمستقلً نسقاً، وبدلاً

وإن يكن مصحوب ال ما نسقاً ❖ ففيه وجهان، ورفع ينتقى

ومعنى ما تقدم أن من أقسام تابع المنادى المبني ما يعامل معاملة المنادى المستقل، فيعطى تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً، وهو نوعان: عطف النسق المجرد من ال، والبدل، وذلك نحو قولك في العطف: يا زيد، وبشر بالضم من غير تنوين في المنادى، وتابعه؛ لأننا عددنا التابع بمنزلة المباشر لحرف النداء، وكأننا قلنا: يا بشر فقد أخذ التابع حكم ما يستحقه لو قدرناه منادى مستقلاً.

ونقول: يا زيد، وأبا عبد الله؛ لأننا لو جعلنا التابع منادى مستقلاً لكان معرباً منصوباً أيضاً؛ لأنه مضاف تقول: يا أبا عبد الله أهلاً بك، وتقول: يا زيد، ورجلاً إذا لم تقصد رجلاً معيناً، ويا زيد، ورجلاً إذا قصدت رجلاً بعينه تعامله معاملة المنادى المستقل.

وتقول في البدل منادياً رجلاً اسمه خالد: يا رجلُ خالدُ بالضم من غير تنوين كما تقول: يا خالدُ، وتقول: يا عمر أبا حفص كما تقول: يا أبا حفص، وإنما عومل النسق المجرد من ال، والبدل معاملة المنادى المستقل؛ لأن عطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء - أعني ال - جعل كالمنادى المستأنف الذي باشره حرف النداء.

ولأن العاطف كالنائب عن العامل أما البدل؛ فلأن البدل في نية تكرار العامل، أو؛ لأنه ساد مسد المبدل منه؛ لأنه هو المقصود بالحكم، فالمبدل منه في نية

الطرح ، فيكون البدل كالذي باشره حرف النداء ، وإذا كان المنسوق أي : إذا كان التابع الذي هو عطف نسق مقروناً بال جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب. مثل : يا زيد ، والحارثُ برفع الحارث مراعاة للفظ المنادى ، ويا زيد ، والحارثُ بنصبه مراعاة لمحل المنادى.

وقد قرئ في السبعة قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يٰ جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [سبأ: ١٠] من الآية العاشرة من سورة سبأ قرئ في السبعة بنصب الطير عطفاً على محل المنادى ، وهو جبال يا جبال ، وهو نكرة مقصودة ، فهو في محل نصب مع كونه مبنياً على الضم ، وقرئ في غير السبعة بالرفع ، والطير عطفاً على اللفظ.

وجوز أبو البركات الأنباري أن يكون أن يكون معطوفاً على الضمير المرفوع في أوبي أي : على ياء المخاطبة ؛ لأن أوبي أوب فعل أمر ، والياء فاعل وهي : ياء المخاطبة ، فأجاز أبو البركات أن تكون قراءة ، والطيرُ بالعطف على الضمير المرفوع المتصل قال : "وحسن ذلك وجود الفصل بقوله : معه ، والفصل يقوم مقام التوكيد".

فالجمهور لا يجوزون العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا إذا وجد فاصل ما ، وما دام هذا الفاصل قد وجد صار هذا الفاصل مسوغاً لجواز العطف ، وقد اختلف العلماء في الوجه المختار من الوجهين الجائزين في المنسوق المقرون بال ، فاختار الخليل ، وسيبويه ، والمازني الرفع.

وهو اختيار الناظم ابن مالك أيضاً ، ولذلك قال : "ورفع ينتقى" أي : ورفع يختار ، وذلك لما في الرفع من مشاكلة الحركة بين المنادى ، وتابعه هناك اتفاق في الحركتين مع كون التابع أقرب إلى الاستقلال لدخول ال عليه ، وهي التي لا تباشرها أداة النداء.

وقد أجاب هؤلاء ، وهم كبار علماء البصرة أجابوا عن قراءة النصب ، وهي قراءة السبعة أصحاب القراءات السبعة المتواترة ، أجابوا عن هذه القراءة مع أنهم اختاروا الرفع بأن العطف ليس على محل المنادى ، وإنما النصب في الآية الكريمة في قراءة السبعة بالعطف على فضلاً ، ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجِبَالُ أَوَّيَّ مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ هذا هو التقدير عند هؤلاء .

أو أن الواو في قوله : ﴿ وَالطَّيْرَ ﴾ ليست واو العطف ، وإنما هي واو المعية ، وعليه فلفظ الطير منصوب ؛ لأنه مفعول معه ، أو أن الطير مفعول به لفعل محذوف أي : وسخرنا له الطير ، " ولقد آتينا داود منا فضلاً وسخرنا له الطير " .

واختار أبو عمرو بن العلاء ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والجزمي النصب ، وجميعهم أيضاً من البصريين ، ووجهة نظر هؤلاء أن التابع لم يل حرف النداء قالوا : فلا يجعل كلفظ ما ولي حرف النداء هناك فرق أي : لا تطلب منه المشاكلة ؛ ولأن ال كالمعاقبة ، المناوبة للإضافة ، والمضاف يستحق النصب في النداء .

أي : كأن ال بمنزلة الإضافة ، والإضافة ، والمضاف يستحق النصب في النداء ، كما أن الأصل في التوابع أن تتبع المعربات في إعرابها لا المبنيات في بنائها ، كما تمسكوا فوق ذلك بظاهر الآية الكريمة السابقة ، إذ أجمع القراء سوى الأعرج على النصب فيها .

وفصل المبرد فقال : " إن كانت ال في المعطوف للتعريف كما في الآية الكريمة ، فالمختار النصب إذ المعرف بال يشبه المضاف من حيث تأثر ما فيه ال المعرفة بتعريف ال ، وتأثر المضاف بتعريف الإضافة ، أو تخصيصها ، وإن كانت ال لغير التعريف كالتي من بنية الكلمة نحو : اليسع ، والتي للمح الأصل نحو : الحارث فالمختار الرفع ؛ لأن ال حينئذ كالمعدومة " .

وكالآية الكريمة السابقة قول الشاعر :

ألا يا زيد، والضحاكُ سيرا ❖ وقد جاوزتما خمر الطريق يروى برفع الضحاك، ونصبه، وجاوزتما: تعديتما، والخمر: بالتحريك ما وارك من شجر، وغيره، وينبغي العلم أن هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار، والوجهان جائزان.

وإنما جاز الوجهان في النسق المقرون بال لامتناع تقدير حرف النداء قبله بسبب ال، فأشبه النعت في أن العامل فيه هو العامل في الأول، فجاز فيه مراعاة لفظ الأول، ومراعاة محله، والظاهر أنه يجوز فيه الوجهان، ولو كان مضافاً نحو: يا زيد، والحسنُ الوجه، والحسنُ الوجه، ولا بُدَّ فيه؛ لأن إضافته غير محضة، فهو كالمفرد عن الإضافة؛ لأنها في نية الانفصال، ولذلك دخلت عليه ال.

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة السابعة، والثمانين بعد المائة، و(البيان في إعراب القرآن) الجزء الثاني الصفحة السادسة، والسبعين بعد المائتين، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة الخامسة، والستين بعد الثلاثمائة، و(توضيح المقاصد) الجزء الثالث من الصفحة الرابعة، والتسعين بعد المائتين إلى السادسة، والتسعين بعد المائتين، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة التاسعة، والأربعين بعد المائة، وما بعدها.

حكم تابع أي

يطلق لفظ المنادى المبهم إذا كان المنادى كلمة أيّ، أو كان اسم إشارة، وسنفصل القول - إن شاء الله تعالى - في تابع اسم الإشارة في العنصر الرابع، وحديثنا في هذا العنصر عن تابع أي.

ففي نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦] نجد المنادى في اللفظ كلمة أي، وهي مضمومة أي: مبنية على الضم كما نجد تابعها، وهو لفظ الإنسان في الآية الكريمة مرفوعاً مراعاةً للفظ أي.

ومثلها آية ، وهي مؤنث أي التي تؤنث لتأنيث صفتها على سبيل الأولوية لا الوجوب كقوله **يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ** [الفجر: ٢٧] وأي ، وأية كالتاهما في النداء نكرة مقصودة مبنية على الضم في محل نصب ، وهما أشد إبهاماً من اسم الإشارة.

فكلتاهما لا تثني ، ولا تجمع فتقول : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيتهما المرأتان إلى آخره ، ولذلك يلزمهما النعت ، والأصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل ، ونحوه فلما لم يمكن نداؤه لوجود ال فيه كرهوا نزع ال منه ، وتغيير اللفظ إذ الغرض إنما هو نداء هذا الاسم.

فجاءوا بأي وصلته إلى ندائه ، وهو على لفظه ، وجعلوا أيًا منادى ، والرجل نعتًا ، ومن ثم لزم ذلك النعت ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، وأدخلوا ها التنبيه على أي ، وجعلوها مفتوحة ، وقد تضم كقراءة ابن عامر "سنفرغ لكم أيُّه الثقلان" الآية الحادية ، والثلاثون من سورة الرحمن.

كما جعلوها لازمة لها لتكون عوضاً مما فاتها من الإضافة ؛ لأن أيًا من الأسماء التي الأصل فيها أن تكون ملازمة للإضافة ، ويلزم نعت أي الرفع أي يلزمه الرفع ، وكان القياس جواز نصبه أيضاً باعتباره مفرداً عن الإضافة كالنعت في نحو : يا زيد الظريف ، والظريفُ كما مر في العنصر الأول.

لكنه لما كان هو المقصود بالنداء نبهوا بالتزام رفعه على ذلك أي : على كونه المقصود بالنداء ، فكأنه باشره حرف النداء ، وأجاز المازني نصب نعت أي قياساً على نعت غيره من المناديات المضمومة.

وقد رد رأي المازني بأن النصب إنما يكون تبعاً للمحل ، ومراعاة المحل إنما تكون بعد تمام الكلام ، والنداء لم يتم بيا أيها فلم يجز الحمل على المحل ، وقال الزجاج

معلقاً على رأي المازني: "لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد بعده، فهذا مطرح مردود لمخالفته كلام العرب".
وقال الناظم:

وأئها مصحوب ال بعد صفة ❖ يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة
وقوله: يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة تعريض بمذهب المازني الذي أجاز نصب هذا
التابع، وقال الأخفش في نحو: يا أيها الرجل أي موصول، وذو اللام، وهو
الرجل بعده خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: يا من هو الرجل، والجملة صلة أي.
ورده المازني، وابن مالك بأنه لو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ، ولكن أولى من
حذفه؛ لأن كمال الصلة أولى من اختصارها، ولو صح ما قال، وكانت أي
موصولة لوصلت بجملة فعلية، أو ظرف، أو مجرور يعني لجاز أن تكون موصولة
أيضاً بجملة فعلية، أو بشبه جملة من ظرف، أو جار، ومجرور، ولكن ذلك
يغني عن المرفوع بعد أي كما يجوز ذلك في غير النداء، وفي امتناع ذلك دليل على
أن أيّاً غير موصولة.

وأجيب بأن ذلك لا يلزم إذ للأخفش أن يقول: إنهم التزموا فيها ضرباً من الصلة
كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على رأيكم، ورده الزجاج بأنها لو كانت
موصولة لوجب ألا تضم؛ لأنه لا يبنى في النداء ما يوصل؛ لأن الصلة من تمامه
يعني لكانت حينئذ من قبيل الشبيه بالمضاف؛ لأنه قد اتصل بها شيء من تمام
معناها، فالصلة من تمام الموصول.

وأجيب بأنه إذا حذف صدر صلتها، فالأغلب بناؤها على الضم، فحرف النداء
على هذا يكون داخلاً على اسم مبني على الضم فلم يغيره، وقال الرضي:
"ويصح تقوية مذهبه - يعني مذهب الأخفش - بكثرة وقوع أي موصولة في غير
هذا الموضع، وندور كونها موصوفة". انتهى.

وقد فهم من بيت الألفية السابق أن تابع أي صفة لها مطلقاً أي : سواء أكان هذا التابع جامداً أم كان مشتقاً ، وهو مذهب الأكثرين إما لتأول الجامد كالمشتق كالمعين ، أو الحاضر ، وإما ؛ لأن كثيراً من المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقاً ، أو مؤولاً بالمشتق بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل مثلاً لدلالته على الرجولية .

وقيل : إنه عطف بيان لا نعت مطلقاً أيضاً أي : سواء كان جامداً ، أو مشتقاً كذلك ، وقيل : إن كان مشتقاً فهو نعت نحو : يا أيها الفاضل ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان نحو : يا أيها الرجل ، وهذا أحسن الآراء .

وتتبع أي بواحد من ثلاثة أشياء على سبيل اللزوم ؛ لأن أيّاً مبهم فلا بد من تخصيصه ؛ ولأنه كما تقدم وصلة إلى نداء ما فيه الألف ، واللام فكان تابعه هو المقصود ، والأشياء الثلاثة هي :

الأول : ذو ال الجنسية التي صارت للحضور بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر ، كما في يا أيها الرجل ، ويا أيها الإنسان ، ويا أيها النفس إلى آخره .

وقد أشار الناظم إلى ذلك في البيت السابق ، وأجاز الفراء ، والجرمي اتباع أي بمصحوب ال التي للمح الصفة نحو : يا أيها الحارث ، ومنع ذلك الجمهور ، وتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه ؛ لأن العلم لا ينعت به .

وزهب الكوفيون ، وابن كيسان إلى أن قولك : يا أيها الرجل أصله يا أي هذا الرجل ، ثم حذف اسم الإشارة اكتفاءً بـ : ها التي للتنبيه .

الثاني : اسم إشارة عار من كاف الخطاب كقول ذي الرمة :

ألا أيها المنزل الدارس الذي ❖ كأنك لم يعهد بك الحي عاهد يقول: كأن هذا المنزل لذهاب آثاره، وانطماس معالمه لم يقم فيه أحد، ولا عهد لأحد به فيما مضى، والشاهد في البيت نعت أي باسم الإشارة، وهو مثل أي في إبهامها، فرفع جرياً على أي، أي: تبعاً للفظ أي؛ لأنه مفرد مثله. ومثل ذلك قول طرفة:

ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغى ❖ وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي الوغى: الحرب، والزاجري: الذي يزجرني أي: يكفني، ويمنعني ينكر على من يمنعه عن قتال من يعتدي عليه، ويقول له: هل تضمن لي الخلود، والبقاء؟ والشاهد في البيت كالذي قبله، وإنما اشترط خلوه من كاف الخطاب؛ لأنه المقصود بالنداء كما مر فهو المخاطب، ووصله بكاف الخطاب يقتضي أن المشار إليه غير المخاطب، فيحصل التنافي.

وجوز ابن كيسان عدم خلوه من الكاف نحو: يا أيها ذاك الرجل، وبالمنع قال الصيرافي، ولا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتاً بما فيه ال وفاقاً لابن عصفور، وابن مالك كقول الشاعر:

أيها هذان كلا زادكما ❖ ودعاني واغلا فيمن وغل دعاني: أي اتركاني، والواغل: هو من يدخل على القوم، وهم يشربون، ولم يُدع إلى الدخول، واشترط ذلك غيرهما، ومنهم المرادي الذي قال: "وما ذهب إليه ابن عصفور، وابن مالك ببناءه على بيت نادر شاذ لا تبنى على مثله القواعد". انتهى.

الثالث: الاسم المنصوب المبدوء بال كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٣]، وقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٩٦].

وقد أشار الناظم إلى تابعي أي الثاني ، والثالث بقوله :

وأئهذا أيها الذي ورد ❖ ووصف أي بسوى هذا يرد
أي : ولا تتبع أي بغير الثلاثة المتقدمة فلا يقال مثلاً : يا أيها صاحب الكتاب ، ولا
تقطع أيضاً عن الصفة فلا يقال : يا أيها دون ما ذكر لإبهامها كما مر.

راجع (شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة التاسعة ، والتسعين بعد الثلاثمائة ،
(الرضي) الجزء الأول الصفحة السادسة ، والسبعين بعد الثلاثمائة ، و(توضيح
المقاصد) الجزء الثالث من الصفحة السادسة ، والتسعين بعد المائتين إلى الصفحة
المتتمة للثلاثمائة.

حكم تابع اسم الإشارة

اسم الإشارة المنادى إن كان مثل أي في كونه وصلة لنداء ما بعده ، وليس المقصود
بالنداء وجب وصفه بما فيه ال من اسم جنس ، أو موصول نحو : يا هذا الرجل ، ويا
هذا الذي قام أبوه ، ويجب رفع هذا الوصف كما وجب رفع وصف أي.
ولذلك قال الناظم :

وذو إشارة كأني في الصفة ❖ إن كان تركها يفيد المعرفة
فيجب وصفه بما فيه ال ، وما فيه ال في هذه الحالة هو اسم الجنس ، والاسم
الموصول ، ولا يتصور وصفه باسم إشارة إذ اسم الإشارة لا يوصف بمثله.

ومن وصف اسم الإشارة بما فيه ال قول الشاعر :

يا صاح يا ذا الضامر العنس ❖ والرخل ذي الأفتاب، والجلس

أي: يا هذا الضامر العنسي يعني: يا هذا الذي ضمرت عنسه، والعنس: هو الناقة الشديدة، والرحل: مركب البعير، ومتاع المسافر، والأقتاب جمع قتب، وهو ما يوضع على سنام البعير، والجلس كساء على ظهر البعير تحت البردعة.

والشاهد في البيت رفع وصف اسم الإشارة، وهو مضاف إضافة غير محضة قال الأعلام: "وقد خولف سيبويه في إنشاده بالرفع - أي برفع التابع برفع الضامر، وزعم المخالف أن الشاعر قال: يا ذا الضامر العنسي على إضافة ذا إلى ضامر، وبدل العنسي منه. والمعنى: يا صاحب العنس الضامر، واحتج بقوله بعد هذا: والرحل ذي الأقتاب، والجلس أي صاحب هذه الأشياء، فلو كان على ما ذهب إليه سيبويه لم يعطف الرحل، وما بعده على العنس؛ لأنه لا يقال: الضامر الرحل، والحجة لسيبويه أن الضامر دال على التغير كأنه قال: يا ذا المتغير العنس، والرحل. كما قال:

يا ليت زوجك قد غدا ❖ متقلداً سيفاً، ورمحاً

فأدخل الرمح في التقلد، وهو يريد الاعتقال؛ لأن معنى التقلد، والاعتقال الحمل فكأنه غدا متقلداً سيفاً، وحاملاً رمحاً". انتهى ما قاله الأعلام.

أما إن كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء، بأن عرفه المخاطب من غير وصفه كما إذا وضع المتكلم يده عليه مثلاً قائلاً: يا هذا ففي هذه الحالة يكون ذكر الوصف جائزاً لا واجباً، وإذا ذكر جاز فيه الرفع، والنصب.

راجع (شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة التاسعة، والتسعين بعد الثلاثمائة، و(توضيح المقاصد) الجزء الثالث الصفحة الأولى بعد الثلاثمائة، وما بعدها، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الثالثة، والخمسين بعد المائة.

النداء (٥)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : حكم وصف صفة "أي"، واسم الإشارة ٧٥
- العنصر الثاني : حكم تابع تابع المنادى المبني إذا كان المنادى غير "أي" واسم الإشارة ٧٧
- العنصر الثالث : توابع المنادى المعرب ٧٩
- العنصر الرابع : الأوجه الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ٨١

حكم وصف صفة "أي"، واسم الإشارة

أ. حكم وصف صفة "أي":

يجوز أن توصف صفة أي، ولا تكون صفة الصفة إلا مرفوعة سواء أكانت مفردة عن الإضافة، وشبهها أم كانت مضافة نحو: يا أيها الرجل الكريم، ويا أيها الرجل ذو الكرم، وذلك؛ لأنها نعت اسم مرفوع غير منادى فالكريم، وصف للرجل، وذو الكرم كذلك، فيجري مجرى ما ينعت من النعوت في غير النداء.

مثل: هذا زيد العالم العامل، فالعامل صفة للعالم، فالتابع الذي يجيء بعد وصف أي لا يكون إلا تابعاً لهذا الوصف؛ لأنه - أي الوصف - هو المنادى في الحقيقة أما أي فإنها وصلة إلى ندائه، ومن ثم وجب رفع تابع هذا الوصف، ولو كان مضافاً إضافة حقيقية معنوية.

قال سيويوه: "واعلم أن هذه الصفات التي تكون، والمبهمة بمنزلة اسم واحد إذا وُصفت بمضاف، أو عطف على شيء منها كان رفعاً من قبل أنه مرفوع غير منادى". انتهى.

ومن شواهد النحويين على وجوب رفع صفة صفة أي، ولو كانت هذه الصفة مضافة إضافة معنوية حقيقية قول رؤبة:

يا أيها الجاهل ذو التنزي ❖ لا توعدني حية باللكز

والتنزي: نزوع الإنسان إلى الشر، وخفة الجهل، وأصل التنزي التوثب، واللكز: اللسع يقال: نكزته الحية نكزاً إذا ضربته بفيها، ولم تنهشه أي: لا توعدني، ولا تهددني بالسع حالة كونك مشبهاً للحية في ذلك.

وقد استشهد به سيوييه ، وكثير من النحويين على رفع صفة صفة أي : وهي مضافة إضافة معنوية ، وقال الأعلم : "الشاهد فيه نعت الجاهل بذى التنزي ، ورفع ، وإن كان مضافاً ؛ لأن الجاهل ليس بمنادى ، فيجري نعته على الموضع ، ولو نصب ذو التنزي على البدل من أي ، أو إرادة النداء على معنى : يا ذا التنزي لجاز". انتهى.

وما أجازه الأعلم من نصب وصف صفة أي ذكر ابن الشجري في (أماليه) أنه قد وردت به رواية ، فقال في المجلس الثالث ، والسبعين من الأمالي في مبحث ذكر أقسام أي : "فإن جئت بعد صفتها بمضاف فلك فيه الرفع ، والنصب تقول : يا أيها الرجل ذو الجمة على الوصف للرجل ، وذا الجمة على البدل من أي كأنك قلت : يا ذا الجمة ، ويجوز نصبه على استئناف نداء.

وعلى هذا يحمل قوله :

يا أيها الجاهل ذا التنزي ❖ لا توعدي حية بالنكر

انتهى ما قاله ابن الشجري ، والجمة بضم الجيم مجتمع شعر الرأس.

والخلاصة : أنه إن جعل الوصف وصفاً لصفة أي وجب رفعه كما ذكر سيوييه ، وكثير من النحويين ، وجاز نصبه إن جعل بدلاً من أي ، أو منادى ثانياً على حذف حرف النداء كما ذكر الأعلم ، وابن الشجري.

ب. اسم الإشارة :

أما اسم الإشارة : فإن كان وصلة لنداء تابعه ، وليس مقصوداً بالنداء جرى على تابع تابعه من الأحكام ما جرى على تابع تابع أي ، وإن كان هو المقصود بالنداء جاز في تابع تابعه الحمل على تابعه ، فيكون مرفوعاً في نحو : يا هذا الرجل

الكريمُ، ويا هذا الرجل ذو العلم، والحمل على اسم الإشارة نحو قولك: يا هذا الرجل زيدٌ بالضم، ويا هذا الطالب ذا العلم بالنصب.

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الثانية، والتسعين بعد المائة، و(تحصيل عين الذهب) للأعلم الصفحة العاشرة بعد الثلاثمائة، و(الأمالي الشجرية) الجزء الثالث الصفحة الخامسة، والأربعين، وما بعدها، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة السابعة، والسبعين بعد الثلاثمائة، وما بعدها، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الحادية، والخمسين بعد المائة، وما بعدها.

حكم تابع تابع المنادى المبني إذا كان المنادى غير "أي" واسم الإشارة

إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كان تابعُ التابع مثل متبوعه مطلقاً إن كان تابع المنادى مرفوعاً، أو منصوباً يحمل تابع التابع على ظاهر إعراب التابع سواء أكان المنادى أيّاً، أم اسم الإشارة أم غيرهما.

تقول في غيرهما: يا زيد الظريفُ المهذبُ، والظريفُ المهذبُ، فيلغظ به -أي بتابع التابع- كما يلفظ بمتبوعه بمعنى أنك إن رفعت الظريف رفعتَه، وإن نصبت الظريف نصبتَه، ومثل ذلك قولك: يا زيد الطويل ذو الجمة، ويا زيد الطويل ذا الجمة، فذو الجمة تابع لقولك: الطويل، وذا الجمة تابع لقولك: الطويل.

وقيل: يجوز نصب تابع التابع مع رفع التابع مراعاةً لمحل التابع إذ هو منصوب المحل لكونه تابعاً لمنصوب المحل، وهو المنادى فإن قدر الثاني محمولاً على المنادى عاملته طبقاً لأحكام التابع المباشر للمنادى، أعني التابع للمنادى مباشرة.

وعلى ذلك تقول: يا زيدُ الطويلُ ذا الجمة بالنصب إذا حملت ذا الجمة على زيد أي: إذا جعلت ذا الجمة تابعاً للمنادى، أو إذا جعلته منادىً ثانياً، وكأنك قلت:

يا زيد الطويل يا ذا الجمّة. قال الأندلسي: "ولا يجوز عطف المضاف لا رفعاً، ولا نصباً على المفرد المرفوع الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو: يا زيد الطويل، وذو الجمّة.

أما النصب؛ فلأن المنصوب لا يعطف على المرفوع، وأما الرفع؛ فلأن حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه، ولا يجوز: يا زيد ذو الجمّة بالرفع يعني؛ لأن التابع نعت مضاف دون ال، فلم يبق إلا النصب عطفاً على زيد". انتهى.

وأجاز المازني الرفع في المثال السابق حملاً على الطويل، فأجاز أن يقال: يا زيد، وذو الجمّة، والحجة في ذلك أنه ليس المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له، وما يمتنع عليه بدليل قولهم مثلاً: يا زيد، والحارث، ولا يجوز أن يقال: يا الحارث؛ لأنه مبدوء بال، ولا يجوز أن تباشر يا ما فيه ال إلا في ما استثنى كما سبق أن بينا.

أي: فجاز في المعطوف ما لم يحز في المعطوف عليه إذ المعطوف مبدوء بال، ولا يجوز أن يقع موقع المعطوف عليه مباشرة لحرف النداء، وأجاب الرضي عن ذلك بأن القياس كان يقتضي امتناع نحو قولهم: يا زيد، والحارث لكن إنما جاز؛ لأن المانع من نحو: يا الحارث اجتماع يا، واللام لفظاً، ولم يجتمعا في يا زيد، والحارث فهو مثل: يا أيها الرجل من حيث إنهما اجتمعا في الصورتين تقديرًا لا لفظاً. انتهى.

والإنصاف يقتضي تأييد المازني فيما ذهب إليه هنا؛ لأن أكثر النحويين يرون أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ويكفي أن ندلل على هذا بقول العرب: رب رجل وأخيه، على الرغم من أنه لا يجوز أن يقال: رب أخيه؛ لأن رب لا تجر إلا النكرات.

راجع (شرح الجمل) لابن عصفور الجزء الثاني الصفحة الرابعة، والتسعين،
و(شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الثالثة بعد الأربعمئة، و(الرضي) الجزء
الأول الصفحة الثامنة، والسبعين بعد الثلاثمئة، وما بعدها.

توابع المنادى المعرب

توابع المنادى المعرب ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يعامل معاملة المنادى المستقل، وهو البدل، والنسق المجرد من
ال، فحكمهما كحكمهما مع المنادى المضموم تقول: يا عبد الله أخانا بنصب
التابع؛ لأنه بدل مضاف.

فيا: حرف نداء، وعبد الله: منادى منصوب؛ لأن عبد مضاف، ولفظ الجلالة
مضاف إليه أخانا: بدل من المنادى، وهو معرب منصوب؛ لأن البدل يعامل
معاملة المنادى المستقل، فكأنك قلت: يا أخانا، وكأنه قد باشرته أداة النداء.

وتقول: يا عبد الله أخو بضم التابع من غير تنوين؛ لأنه مفرد مقصود بالنداء
أي: هو نكرة مقصودة، وعليه فإنه حينما نعربه بدلاً يكون كأنه قد باشرته أداة
النداء، فكأننا قلنا: يا أخو، وإذا قلنا: يا أخو فيا حرف نداء، وأخو منادى،
وهو مفرد معرفة؛ لأنه نكرة مقصودة بالنداء أي: أنه معرف بالقصد، والإقبال،
فهو مبني على الضم في محل نصب، وتقول: يا عبد الله، ورجلاً التابع هنا
عطف نسق مجرد من الألف، واللام.

وهو قد نصبته إن قصدت تنكير هذا التابع، ولم تقصد رجلاً معيناً كما تقول إذا
ناديت رجلاً غير معين: يا رجلاً فيا حرف نداء، ورجلاً منادى، وهو معرب

منصوب ؛ لأنه نكرة غير مقصودة ، وتقول : يا عبد الله ، ورجلٌ إن قصدت معيّنًا فرجل في هذه الحالة كأنه نكرة مقصودة كما تقول : يا رجلٌ في ندائك رجلًا معيّنًا .
وتقول : يا عبد الله ، وطالبًا علمًا ، ويا عبد الله ، وزيدٌ ، وإنما قلنا : وطالبًا علمًا ، فأعربنا المعطوف بعد الواو بالنصب ؛ لأنه شبيه بالمضاف ، وقد اتصل به شيء من تمام معناه ، وعمل فيه النصب ؛ لأن علمًا مفعول به لطالبًا ، فكأننا قلنا : يا طالبًا علمًا ، ونقول : يا عبد الله ، وزيدٌ كأنك قلت : ويا زيدٌ .

القسم الثاني : ما يكون معربًا منصوبًا تابعًا للمنادى في إعرابه سواء أكان معرفة أم نكرة ، وهو النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق المقرون بال ، فكل ذلك يتبع المنادى المعرب في إعرابه تقول : يا مسلمًا مخلصًا لا تغفل تعاليم دينك ، ويا علماء الدين كلّكم ، أو كلّهم أنتم حماة الأمم ، وبوركت يا أخانا زيدًا .

قال سيوييه حاكياً محاوره بينه ، وبين شيخه الخليل : "قلت : رأيت قول العرب : يا أخانا زيدًا أقبل قال -أي الخليل : عطفوه على هذا المنصوب -يعني عطف بيان - فصار نصبًا مثله ، وهو الأصل ؛ لأنه منصوب في موضع نصب " . انتهى .

وقال الرضي : "وقال الأخفش في عطف النسق ، -والكلام للرضي : للام التابع للمعرب إنه يجوز فيه الرفع أيضًا نحو : يا رجلًا ، والحارثُ ، ويا عبد الله ، والحارثُ ، وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى ، وكأنه باشره حرف النداء كما تقول في : يا أيها الرجل " . انتهى ما حكى الرضي عن الأخفش .

القسم الثالث : ما يكون مجرورًا ، وهو نعت المستغاث به نحو : يا للمولى القادر للمظلوم ، وقيل : لا يبعد نصب الصفة حملًا على الموضع أي : يجوز يا للمولى القادر للمظلوم . راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الرابعة ، والثمانين بعد

المائة، وما بعدها، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة الحادية، والستين بعد الثلاثمائة، وما بعدها.

الأوجه الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

ينقسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمسة أقسام:

القسم الأول: ما فيه لغة واحدة، وهي ثبوت ياء المتكلم المضاف إليها مفتوحة وجوباً، وذلك إذا كان المنادى المضاف معتل الآخر بالألف، وهو المقصور نحو: يا فتاي، وفي القرآن الكريم قرئ في السبع: "قال يا بشراي هذا غلام" ليوسف: [١٩] من الآية التاسعة عشرة من سورة يوسف. وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، أو كان معتل الآخر بالياء، وهو أنواع ثلاثة:

المنقوص: كقولك: يا داعي للخير ليك من داع مطاع.

والمتنى: كقول الشاعر في حديقة:

خذا الزاد يا عيني من حسن زهرها ❖ فما لكما دون الأزاهر من متع
الشاهد في قوله: يا عيني، وجمع المذكر السالم كقول الله ﷻ: ﴿يَبْنِيْٓ إِنَّ اللَّهَ
أَصْطَفَىٰ لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَمُوْنُ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

وذكر النحاة العلة في وجوب ثبوت الياء، ووجوب كونها مفتوحة فقالوا: لأن الياء لو حذفت، وقيل: يا فتى مثلاً بدلاً من يا فتاي لالتبس المضاف بغير المضاف، ولو ثبتت ساكنة لالتقى ساكنان: حرف العلة الساكن، وياء المتكلم، ولو حركت بالضم، أو الكسر لحصل ثقل في النطق، فلم يبق إلا أن تبقى مفتوحة.

والقسم الثاني: ما فيه لغتان هما: ثبوت الياء إما مفتوحة، أو ساكنة، وذلك إذا كان المنادى المضاف إليها أي: إلى الياء وصفاً مشبهاً للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال، أو الاستقبال فتثبت الياء مفتوحة نحو قولك: لك الحمد يا مجيري من ظلام الجهل، ويا منصفِي من ظلم الخلق، أو تثبت ساكنة نحو: يا مجيري، ويا منصفِي.

وهذا إذا لم يكن الوصف المشبه للمضارع مثني، أو مجموعاً على حده، وإلا تعين الفتح نحو: يا مكرمِي شكر الله لكما، ويا مكرمِي جزاكم الله عني خيراً، ولا يجوز تسكين الياء لثلاً يلتقي ساكنان كما مر، وإنما بقيت الياء لشدة طلب الوصف لها لكونه عاملاً يشبه الفعل، وهي إما ساكنة، وهو الأكثر؛ لأن الإسكان أصل كل مبني، وإما محركة بالفتح؛ لأن الفتح أصل ثان، ولم تحرك بالضم، أو الكسر فراراً من الثقل.

والقسم الثالث: ما فيه ثلاث لغات، وهي:

فتح الياء، وكسرها، وإسكانها، وذلك إذا كان في آخر المضاف إلى الياء ياء مشددة مثل بني في تصغير كلمة ابن نحو قوله تعالى: ﴿فَكَالَ بَنِيٍّ إِلَىٰ أَرَىٰ فِي أَلْمَنَامِ إِلَىٰ أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢].

ففي آخره ياءان ياء التصغير، وياء هي ياء الكلمة مقلوبة عن الواو إذ الأصل - أي: قبل الإضافة إلى ياء المتكلم - الأصل بُنْيُو، فقلبت الواو ياءً لاجتماع الواو، والياء، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت الياء في الياء، وعند إضافة الكلمة إلى ياء المتكلم اجتمعت ثلاث ياءات الياء المشددة، وياء الإضافة التي هي ياء المتكلم، فإذا ناديت فلك في الياء الأخيرة ثلاثة أوجه: الفتح، والكسر، والسكون يا بَنِيٍّ، ويا بَنِيٍّ، ويا بَنِيٍّ.

وقد وُجه الفتح - يا بُنَيَّ - وجه بأمرين :

أحدهما: أن تكون ياء المتكلم ، وهي الياء الثالثة أبدلت ألفاً بعد قلب كسرة المناسبة قبلها فتحة ، ثم التزم حذفها أي : حذف الألف المتقلبة عن ياء المتكلم ؛ لأنها بدل من حرف مستثقل ، وهو الياء ، وبدل الثقيل ثقيل ، وأبقيت الفتحة دليلاً عليها .

الوجه الآخر: أن ثانية يائي المضاف حذفت ، ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ، ففتحت الياء أي : ياء المتكلم ؛ لأن أصلها الفتح كما فتحت في يدي ، ونحوه ، وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، والفتح أخف الحركات .

أما توجيه الكسر يا بُنَيَّ: فقد وُجه بالتزام حذف ياء المتكلم ، وإبقاء الياء الثانية على كسرة المناسبة للدلالة على الياء المحذوفة ، وإنما التزم حذف ياء المتكلم فراراً من توالي ثلاث ياءات ؛ ولأنها هي التي يحصل بها الثقل ؛ لأنها ثالثة متطرفة .

وأما السكون يا بُنَيَّ ياء واحدة ساكنة: فوجهه أنه حذفت ياء المتكلم كالوجه السابق ، ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة ، فحذفت الياء الثانية التي هي لام الكلمة ، وأبقيت الأولى فقط ، وهي ياء التصغير الساكنة .

وقد قرئ في السبع : " يا بُنَيَّ لا تشرك بالله " [لقمان : ١٣] بسكون الياء من الآية الثالثة عشرة من سورة لقمان ، وقرئ في السبع أيضاً : " يا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ " [لقمان : ١٦] بكسر الياء من الآية السادسة عشرة من سورة لقمان ، وقرأ حفص بالفتح في جميع مواضعها الستة في القرآن الكريم .

والقسم الرابع: ما فيه ست لغات ، وذلك إذا كان المضاف إلى الياء صحيح الآخر غير ما تقدم ، وليس كلمة أب ، أو أم .

وقد أشار الناظم إلى خمس لغات منها في قوله :

واجعل منادى صح إن يصف ليا ❖ كعبد عبيد عبدًا عبدًا عبيدًا
وأولى اللغات الست، وأجودها: حذف ياء المتكلم، والاكتفاء بكسرة المناسبة
على آخر المضاف دليلاً عليها نحو: يا قوم عضُّوا على كتاب الله بالنواجذ، ويا
غلام أخلص العمل لله، وقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

واللغة الثانية: إثبات الياء ساكنة نحو: يا غلامي، وكان أبو عمرو، وهو أحد
القراء السبعة يقرأ "يا عبادي فاتقون" من الآية السادسة عشرة من سورة الزمر.
وقال عبد الله بن عبد الأعلى القرشي :

وكنْتَ إذ كنْتَ إلهي، وحدك ❖ لم يك شيء يا إلهي قبلك
الشاهد فيه قوله: إلهي، ويا إلهي في شطري البيت، إلهي في الشطر الأول منادى
مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حذف منه حرف النداء، وثبتت فيه ياء المتكلم
ساكنة على اللغة الثانية، وفي عجز البيت يا إلهي جاء أيضاً هذا التعبير على نفس
اللغة.

واللغة الثالثة: إثبات الياء مفتوحة نحو: يا غلامي. قال تعالى: ﴿قُلْ يَعْبادِي
الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣] وهذه اللغة قيل: إنها
في مرتبة واحدة مع ما قبلها نظراً لاختلافهم في أصل ياء المتكلم أهو السكون أم
هو الفتح؟

واللغة الرابعة: قلب ياء المتكلم ألفاً بعد قلب كسرة المناسبة قبلها فتحة، وذلك؛
لأن الألف أخف من الياء كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَتَوَلَّىٰ أَعْرَجْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ
هَذَا الْغَرَابِ﴾ [المائدة: ٣١]، وقوله جلت قدرته: ﴿قَالَتْ يَتَوَلَّىٰ ءَالِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ
وَهَذَا بَعْلٌ شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

النحو [٣]

المدرس الكامل

وقول المولى ﷺ: ﴿ وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَتَّاسِفُنِي عَلَى يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٤] ، وقوله عَجَلًا: ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتٍ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٦].

واللغة الخامسة: حذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، والاجتزاء عنها بالفتحة قبلها كقراءة ابن عباس } : "يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ" [يس: ٣٠] قرأها من غير تنوين.

واللغة السادسة التي لم تذكر في النظم: حذف ياء المتكلم ، والاكتفاء من الإضافة بنيتها ، وضم الاسم المضاف كما يضم المنادى المفرد ، وإنما يفعلون ذلك في الأسماء التي يكثر فيها ألا تنادى إلا مضافة كالرب ، والقوم ؛ لأنهم إذا لم يضيفوها إلى ظاهر ، أو مضمرة غير ياء المتكلم علم أنها مضافة إلى الياء كقراءة أبي جعفر: "قَالَ رَبُّ أَحْكُمُ بِالْحَقِّ وَرُبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ" [الأنبياء: ١١٢].

والقسم الخامس: ما فيه عشر لغات ، وذلك إذا كان المنادى المضاف للياء الأب ، أو الأم ففيه اللغات الست المتقدمة ، وأربع لغات أخر ، وهي:

اللغة الأولى: يا أبت ، ويا أمت قال الله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف: ٤٤]. قال البصريون: أبدلت تاء التانيث من ياء المتكلم فالأصل يا أبي ، ويا أمتي ، فأبدلت التاء من الياء ، وكسرت التاء ، وهو الأكثر في كلامهم ؛ لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه آخر المضاف.

وقد زال حين جاءت التاء إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحاً ، والمنادى في هذه اللغة منصوب ؛ لأنه مضاف ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل التاء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها.

واللغة الثانية: يا أبتُ، ويا أمتُ بفتح التاء، وهو الأقيس؛ لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح كما قيل، وقد قرأ ابن عامر، وأبو جعفر "يا أبتُ" بفتح التاء في مواضع ورودها في القرآن الكريم.

واللغة الثالثة: يا أبتُ، ويا أمتُ بضم التاء، وقد أجاز الضم الفراء، وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، وحكى سيويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: يا أمتُ لا تفعلني كما قرئ في الشواذ: "يا أبتُ" وجعل هذه التاء هاءً في الخط، والوقف جائز، وكلا الوجهين صحيح فصيح كما قال ابن مالك.

واللغة الرابعة: وهي المكملة للغات العشر يا أبتا، ويا أمتا بالجمع بين التاء، والألف، وهو جمع بين العوض، والمعوض منه إلا أن ذهب صورة المعوض منه سهلت هذا الجمع. وعلى هذه اللغة جاء قول رؤبة:

تقول بني: قد أنا أناك ❖ يا أبتا علك، أو عسك
وأنا أناك: حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالاً تنفقه، وعلك: أي لعلك
إن سافرت أصبت ما تحتاج إليه. قال الناظم:

وفي النداء أبتُ أمتُ عرض ❖ واكسر، أو افتح، ومن اليا التاء عوض
راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الثامنة بعد المائتين، والتاسعة بعد المائتين،
والحادية عشرة بعد المائتين، و(شرح التسهيل) الجزء الثالث من الصفحة الخامسة
بعد الأربعمئة إلى السابعة بعد الأربعمئة، و(توضيح المقاصد) الجزء الثالث من
الصفحة الخامسة بعد الثلاثمئة إلى العاشرة بعد الثلاثمئة، والخامسة عشرة بعد
الثلاثمئة إلى الثامنة عشرة بعد الثلاثمئة.

النداء (٦)، والاستغاثة وأحكامها، والندبة وأحكامها

عناصر الدرس

- العنصر الأول : بيان الأسماء الملزمة للنداء ٨٩
- العنصر الثاني : الاستغاثة وأحكامها، ومجيء التعجب على صورها ٩٣
- العنصر الثالث : الندبة وأحكامها ٩٨

بيان الأسماء الملازمة للنداء

من الأسماء ما لا يستعمل في العربية إلا منادى، فهي ملازمة للنداء فلا يتصرف فيها بأن تستعمل مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو مجروراً، أو غير ذلك من المواقع سوى النداء، وهي قسمان: مسموع، ومقيس، والمسموع كثير، ومنه: يا أبت، ويا أمت، واللهم، وقد تقدمت أحكامها.

ومنه أيضاً قولهم في نداء من جهل اسمه: يا هن، ومن جهل اسمها يا هنت، وقد يلي آخرهما ما يلي آخر المندوب من الألف، والهاء فيقال: يا هناء، ويا هنتاء، أو يا هناء، ويا هنتاء أي: بضم الهاء الأخيرة تشبيهاً لها بهاء الضمير، وكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين.

قال امرؤ القيس:

وقد رابني قولها: يا هناء ❖ ويحك ألحقت شراً بشراً
أي: أوقعني في الريبة قولها لي في جفاء، وغلظة: يا رجل لقد كنت متهماً، فلما صرت إلينا ألحقت تهمة بعد تهمة.

وقد أشار الناظم إلى بعض الأسماء المسموعة التي لازمت النداء فقال:

وفل بعض ما يخص بالندا ❖ لؤمان نومان كذا واطردا
فأما فل فقد قال سيويه عنه في (الكتاب): "وأما قول العرب: يا فل أقبل فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة دم، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول: يا فلا، فإن عنوا امرأة قالوا: يا فلة.

وهذا الاسم اختص به النداء ، وإنما بني على حرفين ؛ لأن النداء موضع تخفيف ، ولم يجز في غير النداء ؛ لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى نحو: يا هناء ، ومعناه: يا رجل ، وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب.

وقد اضطر الشاعر ، فبناه على حرفين في هذا المعنى. قال أبو النجم :

في لجة أمسك فلانا عن فلي

انتهى.

فمذهب سيبويه في ضوء النص السابق أن قولهم : يا فل ، ويا فلة كنياتان عن نكرتين من جنس الإنسان ، ومعناهما : يا رجل ، ويا امرأة ، وهما مختصان بالنداء فلا يخرجان عنه ، ومادتهما فلي ، أو فلو.

وأما ما جاء في رجز أبي النجم فضرورة ، وأما فلان ، وفلانة فكنياتان عن الأعلام الشخصية ، ولا يختصان بالنداء ، ومادتهما فلن فهما غيرهما معنى ، وحكما ، ومادة ، وقال الكوفيون ، وابن عصفور ، والشلوين ، وابن العليج صاحب (السيط) ، وابن مالك : "أصل يا فل ، ويا فلة يا فلان ، ويا فلانة فهما كنياتان عن الأعلام الشخصية فقولك : يا فل كناية عن قولك : يا زيد ، أو يا عمرو ، أو نحوهما".

ثم اختلفوا في سبب حذف الألف ، والنون منهما في النداء فقال الكوفيون : للترخيم ، وقال الباكون : للتخفيف ، ورد ابن مالك قول الكوفيين بأنهما لو كانا مرخمين لقل في المذكر : يا فلا بحذف الحرف الأخير فقط ، وهو النون إذ لا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسياً فصاعداً ، وستعرف ذلك بالتفصيل إن شاء الله في مبحث الترخيم.

وفلان على أربعة أحرف فلا يحذف منه في الترخيم غير النون، ولقيل في المؤنث: يا فلانَ يحذف تاء التأنيث فقط، وأجاز ابن مالك خروج فلٍ عن النداء، واستعماله مجروراً للضرورة الشعرية، فقال في الألفية:

..... ❖ وجُرَّ في الشعر فلٌ

أما رجز أبي النجم فقد قال عنه شارح شواهد سيبويه الشعرية الأعلام الشتمري في (تحصيل عين الذهب): "الشاهد فيه استعمال فلٍ مكان فلان في غير النداء ضرورة، وفي وضعه له هذا الموضع تقديران.

أحدهما: أن يكون أراد عن فلان، فحذف النون للتخيم في غير النداء، ثم حذف الألف لزيادتها.

والآخر: أن يكون نقله محذوفاً من قولهم: يا فلٌ ضرورة، واللجة: اختلاط الأصوات في الحرب، ومعنى أمسك فلاناً عن فلٍ: خذ هذا بدم هذا، وأسير هذا بهذا". انتهى.

ومن المسموع أيضاً قولهم: يا لؤمانُ بضم اللام، وسكون الهمزة، ومعناه: يا عظيم اللؤم، وبمعناه، وحكمه قولهم: يا ملأماً أما نومان بفتح النون فمعناه: يا كثير النوم، وذكر السيوطي في (همع الهوامع) أن من المسموع كذلك ما جاء على وزن مفعَلان في المدح، والذم ذكر الأكثر أنه مسموع لا يقاس على ما سمع منه، والذي سمع منه ستة ألفاظ هي: مكرمان، ومطبيان، وملأمان، ومخبشان، ومكذبان، وملكعان.

وذكر بعض المغاربة أنه مُنْقاس، وأنه يقال في المؤنث بالتاء، وحكى ابن سيده أنه يقال: رجل مكرمان، وملأمان أي: أنهما يستعملان في غير النداء، وحكى أبو حاتم السجستاني: هذا زيد ٦ ملأمان، فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة.

وذكر أبو حيان أن الذي يذهب إليه في تخريجه أنه على إضمار القول، وحرف النداء، والتقدير: رجل مقول فيه، أو مدعو يا مكرمان، وحذف القول كثير، وحذف حرف النداء مناسب لحذف القول.

وبعد أن أشار الناظم إلى بعض المسموع انتقل إلى ذكر المقيس فقال:

..... ❖ واطردا

في سب الأثنى وزن يا خَبَاثَ ❖ والأمر هكذا من الثلاثي نقول: صيغة فعال مما اختص به المؤنث، ولا يكون إلا معرفة معدولاً عن جهته مبنياً على الكسر، والمقيس ما جاء في سب الأثنى نحو: يا لَكَاع أي: يا لثيمة، ويا خَبَاثَ أي: يا خبيثة، ويا فساق أي: يا فاسقة. ونحن نلاحظ أن هذه الكلمات موجهة للأثنى كما أنها مُعرفة بالقصد، والإقبال، ومغيرة عن أصلها، وهذا معنى كونها معدولة، ومبنية على الكسر لشبهها بنَزَال عدلاً، ووزناً، وتأنياً فإذا اجتمعت هذه الشروط في الكلمة التي على فعال كانت مختصة بالنداء. أما قول الحطيئة:

أطوّف ما أطوف ثم آوي ❖ إلى بيت قعيدته لكاع

حيث يظهر في البيت خروج لكاع عن النداء إلى الخبر عن المبتدأ قالوا: إنه ضرورة شعرية، أو على تقدير قعيدته يقال لها: يا لكاع بإضمار القول، وحرف النداء.

وننبه على أن الناظم ابن مالك - رحمه الله - وهو مضرب المثل في الخلق الإسلامي الرفيع أشار إلى هذا النوع لا لاستعماله - لا قدر الله - ولكن لتفسير ما ورد منه في كتب التراث نقلاً عن العرب.

وقد استطرّد فذكر لنا نوعاً ثانياً مما جاء على صيغة فعَال مقيساً مطرداً، ولا علاقة له بباب النداء، وهو اسم فعل الأمر كَنَزَال بمعنى انزل، من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف كجَلَّاس بمعنى اجلس، ونَطَاق بمعنى انطق، وقَوَام بمعنى قم.

فلا يبنى من غير ثلاثي، وشذ دَرَاكَ بمعنى أدرك خلافاً لابن طلحة، ولا من ناقص، ولا من جامد هذا مذهب سيوييه، وخالفه المبرد في البابين فقال: "لا يقال منهما إلا ما سمع، ولا يقاس فيهما". وقيل: إن المبرد خالف في فعال في الأمر لا في النداء. وقد عاد الناظم إلى ذكر المزيد من المسموع في هذا الباب فقال:

وشاع في سب الذكور فُعَل ❖ ولا تَقَسُ

أي: من المسموع أيضاً ما جاء على وزن فُعَل بضم الفاء، وفتح العين المعدول في سب المذكر، وقد جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس، والمسموع منه أربع كلمات هي: يا لُكْع، ويا فُسَق، ويا حُبَث، ويا غُدَر، وهي معدولة عن الكع، وفاسق، وخبيث، وغادر.

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الثامنة، والأربعين بعد المائتين، و(تحصيل عين الذهب) للأعلم الصفحة الثانية، والثلاثين بعد الثلاثمائة، و(شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة التاسعة عشرة بعد الأربعمائة، و(همع الهوامع) الجزء الأول الصفحة الثامنة، والسبعين بعد المائة.

الاستغاثة وأحكامها، ومجيء التعجب على صورها

الاستغاثة: هي نداء مَنْ يُخلص من شدة، أو يعين على دفع مشقة كقول عمر < لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسي: "يا لله للمسلمين" فعمر ينادي ربه مستغيثاً به ليخلص المسلمين من الشدة التي نزلت بهم بطعنه.

وتقول: يا لرجال الإطفاء للحريق، فأنت تنادي رجال الإطفاء ليعينوك على دفع الحريق، ويساعدوك على التخلص منه، وأداتها التي تختص بها من بين سائر حروف النداء هي يا؛ لأنها تحتاج إلى مد الصوت الذي تحققه يا، إذ المد أعون

على إسراع الإجابة المحتاج إليها المستغاث له ، كما أنها نداء مصحوب بطلب التخليص من شدة ، أو العون على دفعها كما سبق.

ومن هنا خصت بأم أدوات النداء ، وأقواها ، وصورها ثلاث :

الصورة الأولى : أن يؤتى بالمستغاث به ، ويقال له أيضاً : المستغاث ، وهو المنادى يؤتى به مجروراً بلام مفتوحة غالباً ، ثم بالمستغاث له ، ويقال له أيضاً : المستغاث لأجله ، أو من أجله يؤتى به مجروراً بلام مكسورة غالباً.

كذلك كعبارة عمر السابقة ، وكقول الشاعر :

تكنفي الوشاة فأزعجونني ❖ فيا لناس للواشي المطاع
أي : أحاط بي السعاة بالشر ، والإفساد بين الناس ، وأراد الشاعر بالواشي المطاع أن زوجه تطيع الوشاة إذا حملوها على هجره.

الصورة الثانية : أن يؤتى في آخر المستغاث به بألف عوضاً من اللام في أوله نحو : يا زيدا لعمرو ، وقول الشاعر :

يا يزيدا لاملِ نيل عز ❖ وغنى بعد فاقة ، وهوان
والصورة الثالثة : أن يؤتى بالمستغاث به خالياً من اللام في أوله ، والألف في آخره ، ويجعل كالمنادى المطلق ، وهذه أقل الصور الثلاث نحو : يا خالدُ ليكر ، وقول الشاعر :

ألا يا قوم للعجب العجيب ❖ وللغفلات تعرض للأريب
وإنما جر المستغاث به باللام للتنخيص على الاستغاثة لمناسبة معناها لها ؛ لأنها لام التخصيص ، والمستغاث به مخصوص بالدعاء دون غيره ؛ لأنه الأقدر على تقديم العون ، والإغاثة.

والمستغاث له مخصوص من بين أمثاله بالدعاء له ، وإنما فتحت اللام مع المستغاث لوقوعه موقع المضمر الذي تفتح لام الجر معه إذ هو منادى ، والمنادى واقع موقع ضمير الخطاب كما تقدم ، وضمير الخطاب تفتح لام الجر معه نحو : لك ، وللفرق بينه ، وبين المستغاث له ، وذلك ؛ لأنه قد يلي يا ما هو مستغاث له ، والمستغاث محذوف مثل : يا للمظلوم ، ويا للضعيف أي : يا لقومي للمظلوم ، ويا لقومي للضعيف .

فلو كانت لام المستغاث مكسورة لالتبس المستغاث له بالمستغاث به ، ويستثنى من وجوب فتح لام المستغاث حالتان تكسر فيهما :

إحدهما : إذا كرر المستغاث بالعطف ، ولم تُكرر معه يا كقول الشاعر :

يبيك ناء بعيد الدار مغترب ❖ يا للكهول وللشبان للعجب
الشاهد في قوله : وللشبان حيث كسر فيه اللام مع أنها داخلة على مستغاث لتكرره بالعطف دون أن تتكرر معه يا ، وإنما كسرت اللام مع المستغاث المكرر بالعطف هنا ؛ لأنه لما بُعد عن يا صار كأنه لم يقع موقع المضمر ؛ ولأن عطفه على المستغاث يدل على أنه مستغاث لا مستغاث له ، ولذا ردت اللام إلى أصل حركتها ، وهو الكسر أما إذا تكررت معه يا ، فإن اللام تفتح معه أيضاً .
كقول الشاعر :

يا لقومي، ويا لأمثال قومي ❖ لأناس عتوهم في ازدياد
الثانية : التي تكسر فيها لام المستغاث : إذا كان المستغاث ياء المتكلم لاستحالة فتح اللام معها نحو : يا لي . وقد أجاز ابن جني في قول المتنبي :

فيا شوقاً ما أبقي! ويا لي من النوى ❖ ويا دمع ما أجرى! ويا قلب ما أصبى

أجاز ابن جني أن يكون في قوله: ويا لي، استغاث بنفسه، وأن يكون استغاث لنفسه أي: أنه أجاز في قوله: يا لي وجهين: أن تكون اللام داخلية على المستغاث، وأن تكون داخلية على المستغاث له.

والنوى: البعد، وما أصبى يعني: وما أميلك إلى الهوى، ويستثنى من كسر لام المستغاث له دخولها على المضمر غير الياء، فإذا دخلت على المضمر غير ياء المتكلم فُتحت نحو: يا لزيد لك، أو له، أو لها، أو لنا إلى آخره.

وقد اختلف في نوع لام المستغاث، فالجمهور على أنها لام الجر، ثم اختلفوا فيها بين الأصالة، والزيادة أي أصلية أم زائدة؟ والقائلون بأصلتها منهم من يرى أنها تتعلق بالفعل المحذوف الذي نابت عنه يا، وهو مذهب سيوييه، واختاره ابن عصفور.

ومنهم من يرى أنها تتعلق بيا نفسها، وهو مذهب ابن جني أما على القول بزيادتها، فلا متعلق لها، والكوفيون يرون أنها بقية آل، فأصل نحو: يا لزيد مثلاً عندهم يا آل زيد، فحذفت همزة آل للتخفيف، وإحدى الألفين للتخلص من التقاء الساكنين.

ودليلهم على ذلك قول زهير بن مسعود الضبي:

فخير نحن عند الناس منكم ❖ إذا الداعي المَثُوب قال: يا لا المَثُوب: المَرْجِع. قال الكوفيون: لو كانت اللام ليست بقية آل ما اقتصر الشاعر عليها؛ لأن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل يا قوم لا فرار، فحذف الشاعر المنادى، وما بعد لا النافية، أو أن الأصل يا لفلان، ثم حذف ما بعد اللام الجارة، ولا محذور في الاختصار عليها؛ لأنها كلمة مستقلة.

وقال الرضي عن مذهب الكوفيين: "وهو ضعيف؛ لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو: يا للدواهي ويا لله، ونحوهما". انتهى.

وكما اختلف في لام المستغاث اختلف أيضاً في لام المستغاث له فقيـل: تتعلق بحرف النداء، وقيل: بفعل محذوف مقدر بعد المستغاث، والكلام جملتان أي: أدعوك لعمرو، وقيل: بحال محذوفة أي: مدعوا لعمرو، وقد يُجر المستغاث له مِن إذا كان مستنصراً عليه نحو: يا لله من ألم الفراق. وقول الشاعر:

يا لرجال ذوي الألباب من نفر ❖ لا يبرح السفه المردي لهم دينا

أما التعجب بالنداء فيأتي على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمراً كثيراً فتتعجب من كثرته بنداء جنسه كقولك: يا للماء، ويا للدواهي متعجباً من كثرتهما.

والآخر: أن ترى أمراً تستعظمه فتنادي من له نسبة إليه، أو مُكَنَّة فيه نحو: يا للعلماء، أو يا لفلان، ويأتي المتعجب منه على الصور التي يأتي عليها المستغاث، ويتفق معه في الأحكام التي سبق ذكرها فيقال: يا للعبج، ويا عجباً لفلان، ويا عجبُ له.

قال الناظم مشيراً إلى ما تقدم من الاستغاثة، وأحكامها، وإلى صورتين من صورها الثلاث، وإلى التعجب، ومجيئه على صورها، وأحكامها قال:

إذا استغيث اسم منادى خُفضا ❖ باللام مفتوحاً كيا للمرضى
وافتح مع المعلوم إن كررت يا ❖ وفي سوى ذلك بالكسر اتنيا
ولام ما استغيث عاقبت ألف ❖ ومثله اسم ذو تعجب ألف

راجع (شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة التاسعة بعد الأربعمئة، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة الثالثة، والخمسين بعد الثلاثمئة، و(توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة الثانية عشرة، وما بعدها، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة السادسة، والستين بعد المائة.

الندبة وأحكامها

الندبة: هي نداء المتفجع عليه، أو المتوجع منه، والمندوب: هو المذكور بعد يا، أو وا تفجعاً عليه لفقده حقيقة كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز < :

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له ❖ وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
أو لفقده حكماً كقول عمر بن الخطاب < وقد أخبر بجذب أصاب بعض
العرب: "وا عمراه، وا عمراه". أو توجعاً لكونه محل ألم كقول المجنون:

فواكبدا من حب من لا يحبني ❖ ومن عبرات ما هن فناء
أو لكونه سبب ألم نحو قول من أصيب بكارثة - لا قدر الله: وا مصيبتاه، وليس
كل منادى يصح ندبه إنما يندب العَلَم، ونحوه كالمضاف إلى معرفة توضحه نحو:
وا زيده، وا غلام عمراه، ولا يندب النكرة، ولا المبهم من ضمير، واسم
إشارة، وموصول بصلة لا تعينه.

فلا يقال: وا رجلاه، ولا وا أنتاه، ولا وا هذاه، ولا وا من خرجاه؛ لأن ذلك
لا يقع به العذر للمتفجع، ويجوز ندب الموصول بصلة تعينه تعييناً بيناً، وهو خال
من ال نحو: وا من حفر بئر زمزماه، ووا من خلع باب خيراه، فإن الأول بمنزلة
وا عبد المطلباه، والثاني بمنزلة وا علي بن أبي طالب.

قال الناظم:

ما للمنادى اجعل مندوب، وما ❖ نُكر لم يندب، ولا ما أُبهما
ويندب الموصول بالذي اشتهر ❖ كثر زمزم يلي وا من حفر
ويجوز أن توصل ألف بمنتهى المندوب، وهاء للسكت عند الوقف عليه كالأمثلة
المتقدمة جوازاً مطلقاً أي: سواء أكان مفرداً، أو غير مفرد، فيقال في المفرد: وا
عمراه، ويقال في المضاف: وا غلام بكراه، ويقال في المضارع للمضاف: وا ثلاثة
وثلاثيناه، وفي الموصول: وا من حفر بئر زمزماه، وفي المركب: وا معديكرباه،
وفي المحكي: وا قام زياده.

وقد قيد ابن مالك ذلك بالألا يكون في آخره ألف، وهاء فلا يجوز نحو: وا عبد
اللهاه لاستثقال ألف، وهاء بعد ألف، وهاء، وأجاز ابن الحاجب، وابن معط،
وبعض المغاربة ذلك، ولا تلحق الألف نعت المندوب عند جمهور البصريين؛
لأنه منفصل من المنعوت فيقال: وا ماجد الكريم، أو الكريم بلا ألف.

وأجازه يونس، والكوفيون، وابن مالك فيجوز عندهم: وا ماجد الكريماه
اعتماداً على ما روي عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان أي: قدحان
فقال: وا جمجمتي الشاميتاه، وذكر ابن الخباز أنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر
الصفة إذا كانت ابناً بين علمين نحو: وا زيد بن عمراه.

وأجاز خلف لحاقها نعت أي نحو: يا أيها الرجلاه، وأما البيان، والتوكيد فقياس
قول سيبويه، والخليل ألا تلحقهما أيضاً، وأما البدل فتدخل آخره؛ لأنه قائم
مقام المبدل منه فيقال: وا غلامنا زياده كما تدخل عطف النسق نحو: وا حاتم،
وعروتاه، وتدخل كذلك التوكيد اللفظي كقول عمر < : "وا عمراه، وا
عمراه".

ويحذف لأجل ألف الندبة منتهى المندوب إن كان ألفاً مثلها نحو: وا موساه، وأجاز الكوفيون قلب الألف ياء فيقال: وا موسياه، وكذلك يحذف منتهى المندوب لأجل ألف الندبة إن كان تنويناً نحو: وا غلام زيداه لضرورة فتح ما قبل الألف، والتنوين لا حظ له في الحركة.

وإن كان ما قبل ألف الندبة حرفاً محرراً بقي على حركته إن كان مفتوحاً نحو: وا غلام زيناه، وفتح إن كان مضموماً، أو مكسوراً نحو: وا عمراه، وا عبد الملكاه، وذلك بشرط عدم اللبس بفتح ما قبلها.

قال الناظم:

ومنتهى المندوب صله بالألف ❖ متلوها إن كان مثلها خذف
كذلك تنوين الذي به كمل ❖ من صلة، أو غيرها نلت الأمل
والشكل حتماً أوله مجانساً ❖ إن يكن الفتح بوهم لابساً
وواقعاً زد هاء سكت إن ترد ❖ وإن تشا فامد والها لا تزد
وإذا وقف على المندوب جاز زيادة هاء سكت بعد المد سواء أكان ألفاً نحو: وا محمداه أم ياء نحو: وا غلامكيه، أم واواً نحو: وا غلامهوه، ولا تثبت هذه الهاء في الوصل اختياراً خلافاً للفراء حيث أجاز إثباتها في الوصل اختياراً مضمومة، أو مكسورة، وربما ثبتت في الضرورة وصلاً مضمومة تشبيهاً لها بهاء الضمير، ومكسورة للالتقاء الساكنين. ومن ثبوتها في الوصل ضرورة قول الشاعر:

ألا يا عمرو عمراه ❖ وعمرو بن الزبيراه

وإذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم قيل: في لغة من يثبت الياء ساكنة في النداء: وا غلامياً على مذهب سيويه، ووا غلاماً بحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين على مذهب المبرد.

وأما من قال : يا غلامي ، أو يا غلام ، أو يا غلام فإنه يقتصر على الحذف فيقول في الجميع : وا غلاما ، ومن قال : يا غلامي بإثبات الياء مفتوحة قال : وا غلاميا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة. قال الناظم :

وقائل: وا عبديا وا عبدا ❖ من في النداء يا ذا سكون أبدى
وإذا نُدب مضاف إلى مضاف للياء لزمّت الياء ؛ لأن المضاف إليها غير مندوب نحو: وا والدا غلاميا ، وقيل : يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين ، وإن لم يكن المضاف إليها مندوباً.

راجع (شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة السابعة عشرة بعد الأربعمئة ، و(توضيح المقاصد ، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة السابعة ، والعشرين ، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة السبعين بعد المائة.

أحكام الترخيم

عناصر الدرس

- العنصر الأول : معنى الترخيم، وأنواعه، وما يخص المنادى المبني منها ١٠٥
- العنصر الثاني : الشروط العامة لترخيم المنادى المبني ١٠٧
- العنصر الثالث : شروط ترخيم المنادى المبني الحاري من تاء التأنيث ١١٦

معنى الترخيم، وأنواعه، وما يخص المنادى المبني منها

تدل مادة رَخِمَ في اللغة العربية غالباً على معنى اللين، والرقّة، والسهولة يقال: رَخِمَ الكلام، والصوت، ورَخُمَ رخامةً فهو رخيم أي: لان، ورق، وسهل، ويقال: رَخُمَتِ الجارية فهي رخيمة، ورخيمٌ إذا كانت سهلة المنطق، ويقال: صوت رخيم أي: سهل لين. وقال ذو الرمة:

ها بَشَرٌ مثل الحرير، ومنطق ❖ رخيم الحواشي لا هراء، ولا نزر
البَشَر: بالتحريك هو ظاهر الجلد، والمنطق الكلام، والهراء الكثير غير المفيد،
والنزر القليل، يصف المرأة بنعومة جلدّها، وعذوبة كلامها، ورقة حديثها، فلا
هو بالكثير الممل، ولا بالقليل المخل، فمعنى قوله: رَخِيم الحواشي أنه رقيق
الحواشي، وسهل العبارات.

فالترخيم إذن معناه في اللغة: التسهيل، والتلين، ومعناه في اصطلاح النحويين:
حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، وترخيم المنادى حذف آخره على وجه
مخصوص تخفيفاً. قال الناظم:

تَرْخِيمًا احذف آخر المنادى ❖ كَيْلَا سَعَا فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا
والعلاقة بين المعنيين اللغوي، والاصطلاحي واضحة جلية يشير إليها ابن منظور
في (لسان العرب) مادة رخم بقوله: "والترخيم: التلين، ومنه الترخيم في
الأسماء؛ لأنهم إنما يحذفون أو آخرها ليسهلوا النطق بها".

ويذكر صاحب (لسان العرب) أيضاً أن الخليل - رحمه الله - أخذ معنى الترخيم
عن الأصمعي، وذلك في حكاية على لسان الأصمعي يقول فيها: "إن الخليل

لقيه فسأله: ما تسمي العرب السهل من الكلام؟ فأجاب الأصمعي: العرب تقول: جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق، فعمل -أي الخليل- باب الترخيم على هذا". انتهى.

وأنواع الترخيم في اللغة العربية ثلاثة:

ترخيم النداء: وهو مقصودنا، وموضوع حديثنا.

وترخيم الضرورة: وستناوله لاحقاً - إن شاء الله تعالى - لعلاقته بموضوع حديثنا.

وترخيم التصغير: وهذا باب به التصغير، ومجاله علم الصرف، ولا مجال هنا للحديث عنه.

والترخيم أقرب إلى طبيعة أسلوب النداء، وذلك لما علمنا أنه ضرب من ضروب الرقة في الكلام، واللين في المنطق، والعرب يرون أن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف حتى يلقي الكلام قبولاً، واستحساناً.

ومن هنا رأيناهم يكثرون من التخفيف في أسلوب النداء، فيحذفون فعل النداء اكتفاءً بأداة النداء مرة، ويحذفون أداة النداء نفسها مع الفعل على الرغم من كونها نائبة عنه، وعوضاً منه ثانية، ويرخمون المنادى بحذف آخره ثالثة إلى آخر ما سنراه من الحذف في هذا الباب.

والسر في هذا كله كثرة استعمال هذا الأسلوب، وهذه الكثرة اقتضت هذا التخفيف قال سيبويه مشيراً إلى العلة في بناء أسلوب النداء على التخفيف، وهو الذي كان أعرف الناس بطبيعة العرب إذ كان يشافهمهم في البوادي.

قال: "وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرتهم في كلامهم؛ ولأن أول الكلام أبداً النداء إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كلام لك به تعطف المكلّم

عليك فلما كثر، وكان الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفاً؛ لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم". انتهى.

ويعني النحويون بترخيم النداء ترخيم المنادى، وهو أكثر الأنواع الثلاثة أهمية، وذلك لجوازه بلا خلاف عند تحقيق شروطه في الكلام نثراً، وشعراً، وكثرة وروده، واستعماله، وتعدد مباحثه، واهتمام العلماء بتفصيل مسائله، ولذلك كان المراد عند الإطلاق، فإذا أطلق لفظ الترخيم انصرف إلى ترخيم المنادى.

وترخيم النداء أي: المنادى إنما يُنصَبُّ عند البصريين على خصوص المنادى المبني، فهو الذي يُخص بالترخيم عندهم؛ لأنه هو الذي يظهر تأثير النداء فيه إن كان قبل النداء معرباً، وهو أغلب أحواله، ومن ثم جعل الترخيم مختصاً به، وستعرف مزيداً من تفصيل القول في ذلك في حديثنا عن العنصر الثاني - إن شاء الله.

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الثامنة بعد المائتين، و(أسرار العربية) لأبي البركات الأنباري الصفحة السادسة، والثلاثين بعد المائتين، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة الثانية، والتسعين بعد الثلاثمائة، وما بعدها، و(توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة الثانية، والثلاثين.

الشروط العامة لترخيم المنادى المبني

المنادى الذي يراد ترخيمه إما أن يكون مختوماً بالتاء، أو مجرداً منها، وقد شرط النحويون شروطاً عامة ثمانية لترخيم المنادى بنوعيه المذكورين، وشرطين خاصين بترخيم المنادى المجرد من التاء أعني تاء التأنيث.

وستتناول في هذا العنصر الحديث عن الشروط العامة، مرجئين الحديث عن الشرطين الخاصين إلى العنصر الثالث.

الشروط العامة للترخيم بنوعيه المذكورين فهي :

الشرط الأول : أن يكون المنادى معرّفاً ، فلا ترخم النكرة غير المقصودة سواء أكانت محتومة بالتاء كقول الضرير لفتاة غير معينة : يا فتاة خذي بيدي ، أم كانت مجردة منها كقول الواعظ : يا غافلاً تنبه .

وإنما امتنع ترخيم النكرة غير المقصودة لكونها لا تتأثر بالنداء ، فهي معربة قبل النداء ، ومعربة بعد النداء ، فلم تتغير بالنداء ، والترخيم تغيير يؤنسه تغيير النداء إذ التغيير يأنس بالتغيير ، ويؤنس بالتغيير فضلاً عن عدم ورود السماع عن العرب بترخيمها .

الشرط الثاني : أن يكون المنادى الذي يراد ترخيمه غير مضاف ، فلا يرخم المضاف نحو : يا علقمة الخير ، ويا عبد الله للعلتين السابقتين اللتين ذكرناهما في النكرة غير المقصودة ، وهما : عدم التغيير بالنداء ، وعدم السماع عن العرب .

وعلل العلامة الرضي عدم الترخيم المضاف بأن المضاف إليه منفصل عن المضاف من جهة اللفظ . إذ ظهور إعراب الكلمة إنما هو على آخر المضاف لا على آخر المضاف إليه ، ومتصل به من جهة أخرى ، وهي جهة المعنى ؛ لأنهما أي : المضاف ، والمضاف إليه معاً بمنزلة كلمة واحدة كزيد ، وعمر .

فبالنظر إلى انفصاله عنه يكون حذفه ، أو الحذف منه في هذه الحالة بمنزلة الحذف من غير المنادى ، وبالنظر إلى اتصاله به يكون حذف آخر المضاف ، وهو الكلمة الأولى بمنزلة الحذف من حشو الكلمة ، وليس هذا هو معنى الترخيم ، وبذلك لا يجوز الحذف لا من المضاف ، ولا من المضاف إليه ، فلم يجز الترخيم في المنادى المضاف .

وعدم جواز ترخيم المنادى المضاف هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف ، فالمسألة خلافية ، ويقع الحذف عندهم في آخر المضاف إليه ، واحتجوا بوروده في الاستعمال العربي كثيراً كقول زهير بن أبي سلمى :

خذوا حظكم يا آل عكرم، واذكروا ❖ أوأصرنا، والرحم بالغيب تذكر
أراد يا آل عكرمة إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وقال الآخر :

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة ❖ سيدعوه داعي مية فيجب
أراد أبا عروة ، وقوله : لا تبعد بفتح العين أصل معناه : لا تهلك ، والمراد لا ينقطع ذكرك ، ولا تنسى سؤالك .

وقال رؤية :

إما ترين اليوم أم حمز

قاربت بين عنقي، وجمز

أراد أم حمزة ، والشواهد على هذا كثيرة جداً ، والعنق ، والجمز : ضربان من ضروب السير ، والجمز أشدهما ، وهو كالوثب ، والقفز .

وقد أجاب البصريون بأن الترخيم في الأبيات المذكورة ضرورة شعرية ، ونقل السيوطي في (الهمع) عن أبي حيان قوله : "لو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث ، وقوفاً مع الوارد ، ومنعه إذا كان غيرها كان مذهباً" .

والواقع أن ما ورد عن العرب مرخماً من المركب الإضافي ليس مقصوراً على حذف التاء من آخر المضاف إليه ، كالشواهد السابقة كما ذكر أبو حيان ، بل ورد أيضاً على صورتين أخريين :

إحداهما: حذف التاء من آخر المضاف كقول الشاعر:

يا علقمَ الخير قد طالَت إقامتنا

أراد يا علقمة الخير. قال البصريون: هذا نادر.

الأخرى: حذف المضاف إليه بتمامه كقول عدي بن زيد:

يا عبدَ هل تذكرني ساعة ❖ في موكب، أو رائداً للقميص؟

أراد يا عبد هند؛ لأنه كان يخاطب عبد هند اللخمية. قال البصريون: هذا أندر. أي: أشد ندرة من السابق، ونحن نقول: نعم مجيء المركب الإضافي مرخماً على صورة من هاتين الصورتين الأخيرتين؛ أقل من مجيئه على الصورة الأولى التي تحذف فيها التاء من آخر المضاف إليه. لكن كل الصور واردة عن العرب.

ومن الواضح الجلي أن كل ما ورد من ذلك تحكمه الضرورة الشعرية، وكما قال أبو البركات الأنباري في (الإنصاف): "وإذا كان الترقيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء، فلأن يجوز ترقيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى". انتهى.

وهذا الأمر يدعونا إلى ترجيح كفة البصريين في هذا الخلاف، ونجعل ما احتج به الكوفيون مقصوراً على الشعر للضرورة الشعرية، وهناك صورة رابعة لترقيم المضاف ذكرها ابن خروف، والجوهري، وابن بري، وجماعة، وهي: أن يحذف آخر المضاف مع المضاف إليه جميعاً.

نحو: يا صاح قالوا: أصله يا صاحبي، فأجري مجرى المركب المزجي في حذف عجزه، فرخم بحذف الكلمة الثانية، وهي المضاف إليه، وهي ياء المتكلم، ثم أدركه ترقيم آخر بعد ذلك الترقيم، فحذفت الباء من صاحب، فهو ترقيم بعد ترقيم.

ومن الواضح أن ذلك القول تعسف لا داعي إليه كما قال العلامة الصبان في (حاشيته على شرح الأشموني)، وإنما هو ترخيم كلمة صاحب الذي هو نكرة مقصودة شذوذاً عند الجمهور لكونه غير علم، وستعرف في العنصر الثالث أن من شروط ترخيم المنادى العاري من تاء التأنيث عند الجمهور أن يكون علماً، وقياساً عند غير الجمهور، والمضارع للمضاف حكمه فيما تقدم حكم المضاف، فلا يجوز ترخيمه.

الشرط الثالث: أن يكون المنادى غير مندوب، فلا يرخم نحو: وا جعفره قيل: لأن المندوب ليس منادى حقيقة، وإن كانت صورته صورة المنادى؛ لأنه لا يطلب إقباله، وقيل: لأن الغالب فيه زيادة ألف الندبة في آخره إظهاراً للتفجع، أو التوجع، فلا يناسبه الترخيم إذ الزيادة للندبة تنافي الحذف للترخيم.

الشرط الرابع: أن يكون المنادى غير مستغاث، فلا يرخم المستغاث سواء أكان مجروراً باللام نحو: يا لله للمسلمين أم كان مفتوحاً بزيادة الألف نحو: يا زيدا لعمره أم كان مجرداً من الألف، واللام نحو: يا زيد لعمره؛ لأنه في حالة جره باللام لا يظهر أثر النداء فيه من النصب، أو البناء على الضم، فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى.

وفي حالة زيادة الألف في آخره لا يرد عليه الترخيم أيضاً؛ لأن الزيادة تنافي الحذف، وفي حالة تجرده من الألف، واللام في القليل النادر لا يرد عليه الترخيم كذلك إلحاقاً بذوي الألف، واللام.

وأما قول الشاعر:

كلما نادى منادٍ منهم ❖ يا كتيماً الله قلنا: يا ملال

أي: يا لمالكِ ضرورة، أو شاذ، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقول الشاعر:

تمناني ليلقاني لقيطاً ❖ أعام لك بن صعصعة بن سعد
الشاهد فيه قوله: أعام أصله أعامر، وهو مستغاث ليس فيه اللام، وقد رخم، ولقيط هو: لقيط بن زرارة التميمي، وكان قد توعد الشاعر بالقتل، وفي قوله: أعام شذوذان نداء المستغاث بغير يا، وترخيمه خلافاً لابن خروف، ولك خبر لمبتدأ محذوف أي: ندائي لك، أو استغاثة ثانية بعامر، وابن صعصعة نعت لعامر، وقال ابن الضائع: "إن البيت ضرورة شعرية".

الشرط الخامس: أن يكون غير مركب تركيباً إسنادياً، فلا يرخم نحو: برق نخره، وقامت فاطمة، وتأبط شراً، والمنطلق زيّداً، أعلاماً أي: إذا كان ذلك كله مسمى به.

وقد ذكر الرضي في (شرحه على الكافية) علة ذلك، فذكر أن الجملة إذا سمي بها يراعى حال جزأها قبل العلمية في استقلال كل واحد منهما من حيث اللفظ أي: من حيث الإعراب، فيحكيان على حال إعرابهما قبل العلمية، وينمحي عن كل واحد من جزأها بعد العلمية الاستقلال معنى؛ لأنهما من حيث المعنى بمنزلة العلم المفرد كمحمد، وعلي.

ولا بد من مراعاة اللفظ، والمعنى معاً، وبذلك لا يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى إذ ليس بآخر الأجزاء، ولا يمكن حذف الثاني، أو حذف آخره نظراً إلى اللفظ، فامتنع الترخيم من المركب تركيباً إسنادياً بالكلية.

وأسهل مما قال الرضي أن يقال: امتنع الترخيم في الجملة المسمى بها؛ لأنها محكية بحالها، فلا تغير لكن الحكم بعدم جواز ترخيم المركب الإسنادي ليس متفقاً

عليه ، فقد ذهب ابن مالك إلى جواز ترخيمه بقله بحذف عجزه ، وهو الجزء الثاني منه بناءً على ما ذكره سيبويه من أن من العرب من يرخمه ، فيقول في يا تأبط شرًّا يا تأبطُ.

والذي نقله ابن مالك عن سيبويه وقع في باب الإضافة أي : باب النسب إلى الحكاية قال سيبويه : " فإذا أضفتَ إلى الحكاية حذفت ، وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس ، وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف كما لزمها ، وذلك قولك في تأبط شرًّا : تأبطي ، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد ، فيقول : يا تأبطُ أقبل ، فيجعل الأول مفردًا فكذلك تفرد في الإضافة ". انتهى.

غير أن سيبويه نص في باب الترقيم على المنع فقال : " واعلم أن الحكاية لا ترخم ؛ لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبط شرًّا ، وبرق نحره ، وما أشبه ذلك ، ولو رخمتم هذا لرخمتم رجلًا يسمى بقول عنتره :

يا دار عبلة بالجواء تكلم ❖ انتهى.

فأنت ترى أخي الطالب أن سيبويه نص في باب الإضافة أي : باب النسب إلى الحكاية على أن من العرب من يقول : يا تأبطُ أي : بترخيم العلم المركب تركيباً إسنادياً بحذف عجزه ، وقاس عليه في النسب فقال : فكذلك تفرد في الإضافة ، على حين أنه نص في باب الترقيم على المنع ؛ معللاً ذلك بأن الجملة ليس مما يغيرها النداء ، فبأي القولين نأخذ؟ وعلى أي الرأيين نعتمد؟

فكلا الرأيين معلل أي : مذكور له علته ، فالجواز معلل بما سمع عن العرب ، والمنع معلل بأنك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء.

قال الشيخ خالد الأزهرى في (التصريح) الجزء الرابع الصفحة السابعة ، والتسعين بعد أن أورد نصي سيبويه : " وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين ، فالعمل على المذكور في بابه ؛ لأنه مصدر تحقيقه ، وإيضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه ، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول لكونه ذكره استطراداً ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يكن هنالك تاريخ ". انتهى.

ومعنى هذا أن صاحب (التصريح) يرى العمل بما جاء في باب الترخيم ، وهو منع ترخيم الجملة ، وعدم العمل بما جاء في باب النسب ، ويرى العلامة الدماميني أن لا تعارض بين نصي سيبويه ؛ إذ ما ذكره في باب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب ، وما ذكره في باب النسب محمول على المستعمل عند بعضهم ، ولعل وجهة نظر الدماميني هي التي أخذ بها ابن مالك ، فأجاز ترخيم الجملة بقلة كما سبق.

ولذلك قال في الألفية :

..... .وقل ❖ ترخيم جملة، وذا عمرو نقل

ويعني بعمر و عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه.

الشرط السادس: أن يكون المنادى المراد ترخيمه غير مختص بالنداء ، فلا يرخم نحو: يا فُلْ، ويا فلة ، وأما نحو: يا ملأَم فليس مرخم يا ملأمان بل هما بناءان بمعنى واحد ، وكلاهما ملازم للنداء ، وإنما لم يرخم المختص بالنداء ؛ لأنه إنما لازم النداء لخفته باقتصاره على أصلين کیا فل ، أو بكونه على وزن من أوزان الخفة كمَفْعَل ، ومَفْعَلان ، والمخفف لا يخفف هذا إلى جانب عدم السماع.

الشرط السابع: أن يكون غير مبني لسبب غير النداء ، فلا يرخم نحو: حَزَام ، وخمسة عشر ؛ لأن النداء لم يؤثر فيه ، فحاله قبل النداء كحاله بعده ، وهو البناء.

الشرط الثامن: أن يكون ترخيمه غير موقع في لبس، فيمتنع ترخيم نحو: يا فتاة، ويا زيدون؛ لأن ترخيم فتاة بحذف التاء يلبس بالمذكر غير المرخم، وترخيم زيدون بحذف الواو، والنون يلبس بزيد فإذا، وجدت الشروط الثمانية، وكان المنادى مختوماً بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً سواء أكان تعريفه بالعلمية، أم بالقصد، والإقبال، وسواء أكان ثلاثياً، أم زائداً على الثلاثة.

فتقول في يا فاطمة: يا فاطمَ كقول امرئ القيس السابق:

أفاطمَ مهلاً بعض هذا التدلل ❖
البيت.

وتقول في يا جارية لمعينة: يا جاريَ كقول العجاج مخاطباً زوجته:

جاريَ لا تستكري عذيري ❖ سيري، وإشفاقي على بعيري
وقد شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالتاء العلمية، فمنع ترخيم النكرة المقصودة، والصحيح جوازه بدليل قولهم: يا جاريَ، ويا شأ، ويا ناقُ كقول أبي النجم:

يا ناقُ سيري عنقاً فسيحاً ❖ إلى سليمان فنستريحا
ومنع ابن عصفور ترخيم صلعمَ بن قلعمَ؛ لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف، وأجازه أبو حيان راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة التاسعة، والستين بعد المائتين، والجزء الثالث الصفحة السابعة، والسبعين بعد الثلاثمائة، والإنصاف الجزء الأول الصفحة السابعة، والأربعين بعد الثلاثمائة، وما بعدها، والسادسة، والخمسين بعد الثلاثمائة.

و(شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الحادية ، والعشرين بعد الأربعمئة ، وما بعدها ، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة السادسة ، والتسعين بعد الثلاثمئة .

شروط ترخيم المنادى المبني العاري من تاء التأنيث

إذا كان المنادى عارياً من تاء التأنيث ، فلا بد من شرطين آخرين لترخيمه مع ما سبق من الشروط ، وهما :

الأول : أن يكون علماً ، فلا يرخم اسم الجنس ، ولا اسم الإشارة ، ولا اسم الموصول ؛ لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه الترخيم للتخفيف ، مع أنه لشهرته فيما أبقى منه دليل على ما ألقى منه ؛ ولأن الأعلام يدخلها من التغيير ما لا يوجد في غيرها .

ألا ترى أنهم قالوا : حيوة ، والقياس حية ؟ ومنع الجرمي ترخيم طامر بن طامر ، وهو كناية عما لا يعرف هو ، ولا أبوه ، ورد بأنهم رخموا فلاناً سمع يا فلاناً تعال ، وهو أيضاً كناية ، وأجيب بأن فلاناً كناية عن علم ، فرُخِمَ كما يرخم العلم ، وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم ، فلا يرخم .

ومنع الكوفيون ترخيم ما سمي به من مثنى ، وجمع تصحيح ، وجوزه البصريون بحذف العلامة ، والنون إلا إذا أوقع ترخيمه في لبس ، وترخيم المنادى العلم المركب تركيباً مزجياً لم يسمع عن العرب ، وأجاز الجمهور ترخيمه قياساً على ما فيه تاء التأنيث ؛ لأن الجزء الثاني منه يشبه ما قبل تاء التأنيث من وجوه ؛ منها : فتح ما قبله غالباً ، وحذفه في النسب ، وتصغير صدره .

الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ؛ لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب إن كان على ثلاثة أحرف بلا موجب ؛ ولأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة ، فلا يفتقر إلى التخفيف.

قال الناظم مشيراً إلى ما سبق في العنصرين الثاني ، والثالث :

وجوزنه مطلقاً في كل ما ❖ أنت باها والذي قد رخما
بحذفها وفره بعد واحظلا ❖ ترخيم ما من هذه الها قد خلا
إلا الرباعي، فما فوق العلم ❖ دون إضافة، وإسناد متم
راجع (ابن يعيش) الجزء الأول الصفحة الثالثة ، والثلاثين ، والجزء الثاني
الصفحة التاسعة عشرة ، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة السابعة ، والتسعين بعد
الثلاثمائة.

تابع أحكام الترخيم

عناصر الدرس

- العنصر الأول : ما يحذف للتخيم ١٢١
- العنصر الثاني : لغتا التخيم ١٢٤
- العنصر الثالث : متى تتعين إحدى اللغتين في التخيم؟ ١٢٧
- العنصر الرابع : تخيم ما فيه هاء التأنيث، وما ختم بالألف الممدودة ١٢٩
- العنصر الخامس : تخيم غير المنادى للضرورة ١٣٢

ما يحذف للترخيم

المحذوف للترخيم إما حرف، وهو الغالب، وإما حرفان، وإما كلمة برأسها، وإما كلمة، وحرف فالمحذوف منه حرف واحد للترخيم مثل قولك: يا جعف، ويا سعا، والأصل: يا جعفر، ويا سعاد.

ومن ذلك قراءة: "ونادوا يا مال" من الآية السابعة، والسبعين من سورة الزخرف، وهي قراءة علي بن أبي طالب، وابن مسعود } ويحيى، والأعمش.

ومن ذلك أيضاً كل ما ختم بتاء التأنيث، فإنه يكتفى في ترخيمه بحذف التاء فقط نحو: يا فاطم، ويا جاري، والأصل يا فاطمة، ويا جارية، ولنا عودة إلى الحديث عن ترخيم المختوم بتاء التأنيث في العنصر الرابع - إن شاء الله. والمحذوف منه حرفان الآخر، وما قبله للترخيم ما اجتمعت فيما قبل آخره أربعة شروط:

الأول: أن يكون ما قبل الآخر هذا زائداً لا أصلياً.

والثاني: أن يكون مدأ، وهو حرف العلة أي: الألف، والواو، والياء الساكن بعد حركة من جنسه لفظاً كما في منصور، أو تقديرًا كما في مصطفون علماً إذ أصله مصطفيون.

فلو كان ما قبل الواو، والياء فتحة نحو: غُرْبَقِ بضم الغين، وسكون الراء، وفتح النون، وهو: طير من طيور الماء، وفرعون فمذهب الجرمي، والفراء أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة، ومذهب غيرهما أنه لا يرى ذلك بل يقول: يا غُرْنِي، ويا فِرْعَو.

والثالث: أن يكون ساكناً.

والرابع: أن يكون مكملًا أربعة أحرف فصاعداً.

فالمستكمل للشروط نحو أسماء، علماً لمؤنث، ولذلك هو ممنوع من الصرف للعلمية، والتأنيث، وليس جمع اسم، ونحو مروان، ومنصور، وقنديل، أعلاماً، فتقول في ترخيم ذلك: يا أسما، ويا مرواً، ويا منصو، ويا قندي.

ومن ذلك قول لبيد:

يا أسما صبراً على ما كان من حدث ❖ إن الحوادث ملقي ومنتظر
وقول الفرزدق:

يا مرواً إن مطيقي محبوسة ❖ ترجو الحياء، وربها لم ييأس
الحباء: العطاء، والمنادى هو مروان بن الحكم، والمحذوف منه كلمة برأسها
لترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً، فعند ترخيمه يحذف عجزه، فتقول في
ترخيم نحو: بعلبك، وسيبويه: يا بعل، ويا سيب، وكذلك تفعل في المركب
العددي، فتقول في ترخيم نحو: خمسة عشر علماً: يا خمسة.

والمقول أن العرب لم ترخم المركب، وإنما أجازوه البصريون قياساً على المختوم
بتاء التأنيث، ويذكر النحويون أن أوجه الشبه بين المركب المزجي، والمختوم بالتاء
كثيرة، ومن ذلك التصغير، فإنه إذا جعل الاسمان اسماً واحداً، ولاحقه
التصغير، فإنما يصغر صدره، ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر، فتقول
في تصغير بعلبك مثلاً: بُعيلبك كما يصغر المختوم بالتاء، فتقول في تصغير
فاطمة: فويطمة.

ومثل ذلك النسب، فإنك تنسب إلى حضرموت، فتقول: حضريُّ بالنسبة إلى
الصدر، وحذف العجز كما تنسب إلى مكة، فتقول: مكّي بحذف التاء غير أن

ترخيم سيويه، ونحوه، والمركب العددي المسمى به مشكل. لماذا؟ لما تقدم في الشروط العامة للترخيم من أنه لا يرخم ما كان مبنياً قبل النداء، اللهم إلا أن يستثنى المركب، أو يبنى جواز ترخيمه على لغة من يعربه إعراب ما لا ينصرف، أو يكون مجيز ترخيمه كأبي الحسن الأشموني مخالفين في ذلك الاشتراط.

ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المركب، ومنع الفراء ترخيم المركب العددي إذا سمي به، وذهب إلى أن ما آخره ويه لا يحذف منه في الترخيم إلا الهاء خاصة، فتقول: يا سيوي، ويا عمروي بإسكان الياء على لغة من ينتظر المحذوف، ويا سيوا، ويا عمروا على لغة من لا ينتظر المحذوف؛ لأن الياء تصير آخرًا على هذه اللغة، فتتحرك فتقلب ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها.

ومنع ابن كيسان حذف عجز المركب المزجي للترخيم؛ لأنه حينئذ يلتبس بالمفردات، وقال: "إن حذفت الحرف، أو الحرفين فقلت: يا بعلب، ويا حضرم لم أر به بأسًا؛ لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الثاني بأسره".

وأجاب المجيزون بأن اللبس يزول بلغة من ينتظر المحذوف، فتتعين هذه اللغة إذا خيف اللبس، وكما يرخم المركب المزجي بحذف عجزه يرخم المركب الإسنادي، على اللغة القليلة التي حكاها عمرو بن عثمان -أي: سيويه- أيضًا بحذف عجزه فيقال: يا تَابَطْ، ويا بَرَقَ في ترخيم يا تَابَطْ شَرًّا، ويا برق نحره، علمين.

والمحذوف منه كلمة، وحرف قولك: يا ثنا عشر، ويا ثنا عشرة، علمين، فإذا رخمتم أيًا منهما حذفت العجز مع الألف قبله، فقلت: يا ثن، ويا ثنت كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا. قال سيويه: "وأما اثنا عشر، فإذا رخمته حذفت عشر مع الألف؛ لأن عشر بمنزلة نون مسلمين، والألف بمنزلة الواو". انتهى.

قال الناظم مشيرًا إلى ما تقدم:

ومع الآخر احذف الذي تلا ❖ إن زيد ليلاً ساكناً مكملاً
 أربعة فصاعداً، والخلف في ❖ واو، وياء بهما فتح فني
 والعجز احذف من مركب، وقُل ❖ ترخيم جملة، وذا عمرو نقل
 راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة التاسعة، والستين بعد المائتين، و(شرحه)
 للسيرافي الجزء الثامن الصفحة الثامنة، والستين، و(ارتشاف الضرب) المجلد
 الخامس الصفحة الحادية، والثلاثين بعد المائتين، والألفين، والصفحة الثانية،
 والأربعين بعد المائتين، والألفين، وما بعدها.
 و(توضيح المقاصد) الجزء الرابع الصفحة الثامنة، والأربعين، وما بعدها،
 و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الرابعة، والسبعين بعد المائة،
 والثامنة، والسبعين بعد المائة، وما بعدها.

لغة الترخيم

للترخيم لغتان:

الأولى: لغة من ينوي المحذوف، وتسمى أيضاً لغة من ينتظر.

الثانية: لغة من لا ينوي المحذوف، وتسمى كذلك لغة من لا ينتظر، أو لغة التمام.

فأما لغة من ينوي المحذوف: أو لغة من ينتظر: فهي الأكثر في لسان العرب، وهي أن ينوي المتكلم المحذوف للتخيم، فيعتبره في حكم الثابت المذكور، فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه من حركة، أو سكون.

فيقول مثلاً في نحو: يا جعفر: يا جعفَ بفتح الفاء، وفي نحو: يا حارثُ: يا حارِ بكسر الراء، وفي نحو: يا منصور: يا منصُ بضم الصاد، ويقول في نحو: يا ثمود، ويا عمود، ويا علاوة، ويا کروان أعلاماً: يا ثمو، ويا عمو، ويا علاو، ويا كرو أي: بإبقاء الواو على صورتها ساكنة في الأولين، ومفتوحة في الآخرين دون إبدال؛ لأنها في الجميع ليست طرفاً في التقدير، وهي ساكنة في الأولين، وإثر ساكن في الثالث، وبعدها ساكن مقدر، وهو الألف المحذوفة قبل النون في الرابع.

وشرط قلب الواو ألفاً حيث تحركت، وانفتح ما قبلها ألا يكون بعدها ساكن، ويستثنى من إبقاء الحرف الذي صار آخر الكلمة على حاله شيئان:

الأول: ما حُذف لأجل واو الجمع، أو يائه كما لو سمي بنحو: قاضون، ومصطفون، وقاضين، ومصطفين من جموع معتل اللام، فإنه يقال في ترخيم ما ذكر: يا قاضي، ويا مصطفى برد الياء التي هي لام المنقوص، والألف التي هي لام المقصور، وذلك؛ لأن الياء، والألف حذفتا لملاقاة واو الجمع، ويائه، فلما حذفت واو الجمع، ويأؤه في الترخيم زال بحذفهما سبب حذف الياء، والألف.

وهذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى ابن مالك في (الكافية الشافية)، و(شرحها) لكنه اختار في (التسهيل) عدم الرد، فيقال: يا قاضٍ بضم الضاد في ترخيم قاضون، ويا قاض بكسرهما في ترخيم قاضين، ويا مصطفَ بفتح الفاء.

وحجة الأكثرين في الرد القياس على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه، وحجة ابن مالك في عدم الرد أن واو الجمع، وياءه، وإن حذفتا في اللفظ منوبتان في التقدير، فهما كالثابتين، فكأن سبب الحذف ثابت تقديرًا.

كما أنه إذا رُدَّت الياء، والألف يلزم رد كل مغيرٍ بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه.

الثاني: مما يستثنى من إبقاء الحرف الذي صار آخر الكلمة على حاله: ما كان مدغمًا في المحذوف، وهو بعد ألف، فإن كان له حركة في الأصل قبل الإدغام ردت إليه نحو: مضار، ومحاج علمين، فيقال في ترخيمهما: يا مضار، ويا محاج بكسر الراء، والجيم إن كانا اسمي فاعل.

ويا مضار، ويا محاج بفتح الراء، والجيم إن كانا اسمي مفعول، وإن كان أصلي السكون نحو: إسحارٌ وأسحارٌ بفتح الهمزة، وكسرهما، والكسر أكثر، وهو نبت، ووزنه إفعال بمثلين أولهما: ساكن أصلي السكون، فإذا سمي به، ورخم فالمنقول عن سيبويه أنه يحرك بالفتح إتباعاً لحركة ما قبله، والساكن حاجز غير حصين.

فيقال: يا إسحارَ بفتح الراء؛ لأنه بعد حذف الحرف الأخير للترخيم التقى ساكنان الراء التي صارت آخرًا، والألف قبلها، فحركت الراء بالفتح إتباعاً لحركة الحاء، وهي أقرب الحركات إليه، ومذهب الفراء، والزجاج أنه يحرك بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين.

ونُقل عن الفراء أيضًا أنه يُحذف كالأخير مع كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك، فيقال على هذا: يا إسحَا، فالمذاهب ثلاثة.

أما لغة من لا ينوي المحذوف: وهي لغة من لا ينتظر، أو لغة التمام كما سبق، فهي ألا تنوي المحذوف، وأن تجعل الباقي بعد الحذف اسمًا برأسه، وتعتبر الحرف الذي صار آخر الكلمة كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف، فلا يبقى على حاله بل يضم.

فتقول: يا جعفُ، ويا حارُ، ويا قِمَطُ بالضم فيهن، وتقول: يا منصو بضمه حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم، وتقول في ترخيم ثمود،

وبنون علماً: يا ثمي، ويا بني بقلب الواو ياءً لتطرفها إثر ضمة، وإلا لزم عدم النظر ببقاء الواو متطرفة بعد ضم، إذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة إلا يجب قلب الواو ياءً، والضمة كسرة.

وتقول في ترخيم المسمى بنحو: كروان، وصمّيان: يا كراً، ويا صمّاً بقلب كل من الواو، والياء ألفين لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما، وتقول في ترخيم نحو: سقاية، وعلاوة: يا سقاءً، ويا علاءً بقلب الياء، والواو همزتين لتطرفهما إثر ألف زائدة، وهكذا. قال الناظم مشيراً إلى اللغتين:

وإن نويت بعد حذف ما حُذف ❖ فالباقي استعمل بما فيه ألف
واجعله إن لم تنو محذوفاً كما ❖ لو كان بالآخر وضعاً ثمّما
فقلّ على الأول في ثمود يا ❖ ثمّو ويا ثمي على الثاني بيا

راجع (التسهيل) الصفحة التاسعة، والثمانين بعد المائة، و(شرحه) الجزء الثالث الصفحة الرابعة، والعشرين بعد الأربعمئة، وما بعدها، و(شرح الكافية) المجلد الثالث الصفحة السادسة، والستين بعد الثلاثمئة، والألف، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الثمانين بعد المائة.

متى تتعين إحدى اللغتين في الترخيم؟

تتعين اللغة الأولى في ثلاثة مواضع:

الأول: ما فيه تاء التأنيث الفارقة لا فرق في ذلك بين العلم، والصفة، فإذا أردت ترخيم نحو: يا مسلمة، ويا قائمة، ويا حارثة، ويا حفصة قلت: يا مسلمَ، ويا قائمَ، ويا حارثَ، ويا حفصَ بالفتح فيهن على لغة من ينوي المحذوف لا غير؛ لئلا يلتبس ببناء المذكر غير المرخم لو رخمت ذلك على لغة من لا ينوي المحذوف.

فإن لم تكن التاء فارقة أي: بين المذكر، والمؤنث كمَسْلَمَة العلم، وكربعة الصفة جاز ترخيمه على الوجهين لعدم اللبس.

والثاني: ما فيه علامتا تشنية، أو جمع نحو: زيدان، وزيدان، فتقول في ترخيمهما: يا زيدَ، ويا زيدَ بفتح الدال في الأول، وكسرها في الثاني، ولا تجوز اللغة الثانية؛ لئلا يلتبسا بالمفرد غير المرخم.

أما نحو زيدون فلا يرخم على أي لغة من اللغتين لعدم اللبس بالمفرد، إلا إذا قامت قرينة مانعة من اللبس، فإن قامت جاز الترقيم في الموضعين. قال الرضي: "الحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترقيم على نية الضم كان أو لا، وإلا فلا". انتهى.

والثالث: ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام إذا سمي به، وهو في الأصل ضرب من الأكسية، وهو فارسي معرب، فتقول: يا طيلسَ بفتح السين، ولا يجوز الضم؛ لأنه ليس في العربية فيعل بكسر العين في الصحيح العين إلا نادراً كقراءة "وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئس" من الآية الخامسة، والستين بعد المائة من سورة الأعراف.

وتعين اللغة الثانية عند الكوفيين: فيما إذا كان قبل الآخر حرف ساكن كترخيم نحو: دمشق، وهرقل فراراً من وجود اسم متمكن ساكن الآخر، ومذهب الفراء فيما كان كذلك حذف الرابع، والساكن قبله فيقول: يا دِمَ، ويا هِرَ أما غيره من الكوفيين، فيكتفون بحذف الرابع، وضم الساكن على لغة التمام، فيقولون: يا دِمَشُّ، ويا هِرَقُّ.

وقد أجمع العلماء على أن اللغة الأولى أجود استعمالاً، وقياساً، فهي أكثر اللغتين في الاستعمال العربي، وأقربهما إلى القياس إذ من المعلوم أن المحذوف

لعلة موجبة قياسية في حكم الثابت المذكور، والترخيم إنما هو لعلة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب ؛ لطلبهم التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن كما علمت.
قال الناظم مشيراً إلى ما تقدم :

والتزم الأول في كُـسَلِمَہ ❖ وجوز الوجهين في كَمَسَلَمَہ
راجع (الرضي) الجزء الأول الصفحة الرابعة بعد الأربعمئة ، وما بعدها ،
(توضيح المقاصد ، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة الرابعة ، والخمسين ، وما
بعدها ، و(الأشموني بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الثالثة ، والثمانين بعد المائة.

ترخيم ما فيه هاء التأنيث، وما ختم بالالف الممدودة

كل ما ختم بـتاء التأنيث ، فإنه يكتفى في ترخيمه بحذف التاء فقط نحو: يا فاطمَ،
أو يا فاطمُ، ويا شَا كما قالوا: يا شا ادجني أي: أقيمي من دَجَن يدجن دجونًا
أي: أقام، أصلهما يا فاطمة، ويا شاةُ، ولا يحذف شيء منه بعد حذف التاء،
ولو كان ما قبل التاء مدًّا زائدًا رابعًا فصاعدًا.

فتقول في ترخيم نحو: يا عَقْمَبَات: يا عقمبا، وأجاز سيبويه أن يرخم المختوم
بتاء التأنيث مرة ثانية بعد حذف التاء بشرطين:

أحدهما: أن يبقى بعد الترخيم الثاني على ثلاثة أحرف.

والآخر: أن يكون الترخيم الأول على لغة من لا ينتظر المحذوف أي: على لغة
من يعد الحرف الأخير بعد الحذف آخر الكلمة وضعًا، فيعطيه ما يستحقه الآخر،
وقد ورد السماع بما أجازته سيبويه. ومنه قول الشاعر:

أحارِ بنَ بدرٍ قد وليت ولايةً ❖ فكن جرزا فيها تخون، وتسرقُ

يريد يا حارثة بن بدر.

وقول الآخر:

يا أَرطُ إنك فاعِلٌ ما قلته ❖ والمراء يستحي إذا لم يصدق
يريد يا أَرطاة بن سُهَيْة.

قيل: ومن ذلك قول العجاج:

فقد رأى الرءون غير البطل ❖ أنك يا معاوي يا بن الأفضل
يريد يا معاوية أي: لقد رأى الرءون رأياً صحيحاً لا باطلاً، فنصب غير على
المفعولية المطلقة، والبطل: جمع باطل، والشاهد في إدخال ترخيم على ترخيم
في قوله: يا معاوي حذف التاء أولاً ثم الياء ثانياً.

لكن من النحويين من يرى أن الياء التي بعد الواو من معاوية، وأن ابن الأفضل
نعت لمعاوية، وليس فيه حرف النداء، وأن ذلك أقيس، وأجود غير أن أبا حيان
ذكر في (ارتشاف الضرب) نقلاً عن ابن كيسان أن بعض المنشدين له من العرب
ينشد يا معاوي، فيقطع الكلمة في النداء على الواو، ثم يقول: يا بن الأفضل، ثم
قال -أي أبو حيان: "ولو ذهب ذاهب إلى أن المؤنث بالتاء يجوز في ترخيمه،
وجهان:

أحدهما: حذف التاء، وهو الكثير.

الثاني: وهو الأقل حذفها بما قبلها كالحذف من منصور لكان قولاً.

وتقدير أن الشاعر في البيت الواحد نوى الترخيم أولاً، ثم نوى الترخيم ثانياً في
الكلمة الواحدة حالة النطق يحتاج إلى وحي يسفر عن هذا التقدير". انتهى ما قاله
أبو حيان.

هذا وقد اختلف النحويون فيما سُمع من كلام العرب من مثل : يا طلحة أقبل ،
ويا سارية الجبل بفتح التاء مع كون المنادى مفرداً علماً .
ومنه قول النابغة الذبياني :

كليني هم يا أميمة ناصب ❖ وليل أقاسيه بطي الكواكب

الرواية بفتح التاء في يا أميمة ، فظاهر مذهب سيويه أن المنادى رُخِمَ على لغة
الانتظار ، فصار في التقدير : يا طلح ، ويا ساري ، ويا أميم بالفتح فيهن ، ثم
أقحمت التاء غير معتد بها أي : زیدت مقدراً توسطها بين الحاء ، والياء ، والميم ،
وبين تاء التأنيث غير مجعولة تاء التأنيث ، وفتحت ؛ لأنها صارت واقعة قبل تاء
التأنيث المحذوفة المنوية .

واختار ابن مالك أنها فتحت إتباعاً لحركة ما قبلها ، وألحق قوم في جواز الفتح
بذي الهاء ذا الألف الممدودة ، فقال : يقال : يا عفراء هلم بالفتح ، وذكر ابن
مالك أن هذا لا يصح ؛ لأنه غير مسموع ، وقياس ذي الألف الممدودة على ذي
التاء قياس على ما خرج عن القواعد أي : على الشاذ ، فحقه أن يُقصر على
السماع ، ولا يقاس عليه غيره من ذوات الهاء ، فكيف يقاس عليه ذوات الألف
الممدودة ؟

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة السابعة بعد المائتين ، والسابعة ، والسبعين
بعد المائتين ، و(شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الثامنة ، والعشرين بعد
الأربعمائة ، وما بعدها ، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة الخامسة بعد
الأربعمائة .

ترخيم غير المنادى للضرورة

قد يُضطرُّ شاعر إلى حذف آخر الكلمة غير المناداة، فيسمى هذا الحذف ترخيم الضرورة، وقد شرط النحويون لهذا النوع من الترخيم أن يكون الاسم المحذوف آخره لضرورة الشعر صالحاً للنداء، كقول امرئ القيس:

نعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره ❖ طريف بن مالٍ ليلة الجوع، والخسر
أراد أن يقول: طريف بن مالك، ولكنه اضطر إلى ترخيم مالك من غير أن يكون
منادى، ولكنه صالح للنداء، فرخمه على لغة التمام، وتعشو أي: تسير في
العشاء الظلام، والخسر: شدة البرد.

قال المرادي: "وفهم من الشرط المذكور أن المعرف بال لا يرخم في غير النداء
لعدم صلاحيته للنداء، ولهذا خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج:

أوالفأ مكة من ورق الحمي

انتهى.

أراد العجاج أن يقول: من ورق الحمام، فاقتطع بعض المضاف إليه للضرورة
الشعرية، ولا يسمى هذا ترخيماً لعدم صلاحية الكلمة للنداء، وورق: جمع
ورقاء، والحمامة الورقاء: هي التي في لونها بياض إلى سواد.

وأما مجيئه على لغة الانتظار، فأجازه سيبويه، ومنعه المبرد، ودليل سيبويه، ومن
وافقه القياس على النداء، والسماع، ومنه قول جرير:

ألا أضحت حبالكم رمام ❖ وأضحت منك شاسعة أُمَامَ

أصل أُمَامَ أُمَامَة، فاضطر الشاعر إلى ترخيمه في غير النداء، وهو صالح للنداء،
وقد رخمه الشاعر على لغة من ينتظر، ورمام بكسر الراء جمع رُمة بالضم،

وهي قطعة الحبل البالية، وشاسعة أي: بعيدة هكذا رواه سيبويه، ورواه المبرد بلفظ: وما عهدي كعهديك يا أمام، وعلى رواية المبرد يكون الترخيم للنداء.

وقال ابن مالك في (شرح الكافية): "والإنصاف يقتضي تقرير الروایتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى". ويشهد لسيبويه أيضاً قول أوس التميمي:

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته ❖ أو أمتدحه، فإن الناس قد علموا
وقول ابن أحمر:

أبو حنسي يورقنا، وطلق ❖ وعمار، وآونة أثال
فأوس أراد ابن حارثة، فاضطر إلى ترخيمه، وهو غير منادى، وتركه على لفظه
على لغة من ينتظر.

ومثله ابن أحمر الذي أراد أثالة، فاضطر إلى ترخيمه في غير النداء على لغة من
ينتظر، وزعم المبرد أنه ليس في العربية أثالة، وإنما هو أثال، ونصبه على تقدير:
يذكرني آونة أثال أي: جعله مفعولاً به، والفاعل ضمير يعود على المذكور في
بيت قبله.

وقيل: نصبه؛ لأنه عطفه على الياء، والنون في يؤرقني كأنه قال: يؤرقني،
وأثال، وقال في الألفية مشيراً إلى ترخيم الضرورة:

ولا اضطرار رخموا دون ندا ❖ ما للندا يصلح نحو أحمدًا
راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة السبعين بعد المائتين، و(شرح الكافية) المجلد
الثالث الصفحة الحادية، والسبعين بعد الثلاثمائة والألف، و(توضيح المقاصد،
والمسالك) الجزء الرابع الصفحة التاسعة، والخمسين، وما بعدها.

أسلوب الاختصاص

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الاختصاص: معناه، والباعث عليه، والغرض منه ١٣٧
- العنصر الثاني : كيفية الاختصاص ١٣٨
- العنصر الثالث : ما يقوم مقام "أي" في الاختصاص ١٤٤
- العنصر الرابع : هل يلي المنصوب على الاختصاص ضمير المخاطب؟ ١٤٧

الاختصاص: معناه، والباعث عليه، والغرض منه

فتتعرف على أسلوب الاختصاص ؛ ذلك الأسلوب الذي يعد من خصائص اللغة العربية ، ليس له في سائر الألسنة نظير ، كما قال الخوارزمي - رحمه الله - :

الاختصاص في اللغة : مصدر الفعل اختص بمعنى أفرد يقال : اختصه بالأمر أي : أفرده به دون غيره ، ويقال : اختص فلان بالأمر ، وتخصص له إذا انفرد.

وفي اصطلاح النحويين : قصر حكم أسند لضمير على اسم ظاهر يذكر بعده ، ويكون معمولاً لفعل محذوف وجوباً تقديره أخص ، وذلك نحو قوله ﷺ : ((إنا معاشر الأنبياء لا نُورَثُ)) فمعاشر الأنبياء يسمى الاسم المخصوص ، وحكمه النصب ، وعامل النصب فيه فعل واجب الحذف تقديره : أخص ، وقدره سيبويه بأعني فقال - رحمه الله : "قولك : إنا معشر العرب نفعل كذا ، وكذا كأنه قال : أعني ، ولكنه فعل لا يظهر". انتهى.

وقد ذكر النحاة أن الغرض من الاختصاص ، والباعث عليه واحد من ثلاثة أمور :

الأول : الفخر نحو : بي أيها الفارس يستجار ، ونحو : أنا أكرم الضيف أيها الرجل ، فالاسم المخصوص هو أيها ، وقول المتكلم أيها الفارس ، أو أيها الرجل يقصد به نفسه.

والثاني : التواضع نحو : أنا أيها العبد الفقير أفقر العبيد إلى عفو الله.

والثالث : زيادة البيان ، والإيضاح لا للفخر ، ولا للتواضع نحو : إنا حملة القرآن أحق الناس بمراعاة حقوقهم.

وقد جمع هذه الثلاثة ابن مالك في قوله :

الباعث على هذا الاختصاص ❖ فخرٌ، أو تواضعٌ، أو زيادةٌ بيان
كما جمعها الرضي في قوله : "وهو -يعني الاختصاص- إما في معرض التفاخر، أو
في معرض التصاغر، أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا لافتخار، ولا للتصاغر،
وذكر سبويه أن الاختصاص قد يكون الباعث عليه تصغير الأمر، وتحقيره تنزيلاً
للتصغير منزلة التعظيم فقال : وإذا صغرت الأمر، فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا
الباب، وذلك قولك : إنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروءة". انتهى.

فمعشر الصعاليك منصوب على الاختصاص، ولا يراد به الفخر، ولا
التواضع، ولا زيادة البيان بل يراد منه التحقير، والتصغير.

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الثالثة، والثلاثين بعد المائتين، والخامسة،
والثلاثين بعد المائتين، و(شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الرابعة، والثلاثين
بعد الأربعمئة، و(شرح الكافية) للرضي الجزء الأول الصفحة الثلاثين بعد
الأربعمئة.

كيفية الاختصاص

إن أسلوب الاختصاص أسلوب خبريٌّ، جاء على صورة الأسلوب الإنشائي
توسعاً، إذ قد يجاء بكلام على صورة هي لغيره توسعاً عند أمن اللبس، كما جاء
الأمر على صورة الخبر في قوله تعالى : ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]
أي : ليرضعن.

وجاء الخبر على صورة الأمر في نحو : أحسن يزيد. قال الجمهور : معناه :
أحسن زيد أي : صار ذا حسن، وكما جاءت الهمزة للتسوية في نحو قوله

تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦٦] ،
فالأصل في الهمزة أن تكون للاستفهام ، ولكن التسوية أجرت ما ليس باستفهام
مُجرى الاستفهام.

ونظير ذلك هنا إجراء الاختصاص على النداء ، وليس بنداء توسعاً ، ومعنى ما
تقدم أن الصورة التي جاء عليها أسلوب الاختصاص هي صورة النداء ، وذلك
بأن تأتي بأي مبنية على الضم متصلة بها التنبيه ، موصوفة باسم جنس معرف بال
واجب رفعه ، كما كان الأمر في باب النداء ، كقول الله -تبارك وتعالى- في
النداء: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾ [النساء: ١] مثلاً.

فأيُّ في الآية الكريمة: منادى مبنيٌّ على الضم متصل بها التي للتنبيه موصوف
بالناس ، وبمثله يكون أسلوب الاختصاص فيقال مثلاً: أنا أيها الفتى أفعل كذا ،
والناطق بأيها الفتى مراده نفسه ، فأَي مبني على الضم ، ولكنه ليس منادى بل
هو في موضع نصب على الاختصاص عند الجمهور ، وها للتنبيه ، ووُصِف
المخصوص باسم معرف بال كما في النداء ، فالأصل في كيفية الاختصاص أن
يكون كأسلوب النداء. ولذلك قال الناظم:

الاختصاص كنداء دون يا ❖ كأَيها الفتى يأتى أرجونيا
وإنما كان كذلك لما بين البابين من أوجه الشبه ، فقد تشابها في أمور منها أن كلًّا
منهما مختص ، فإذا كان النداء يفيد اختصاص المخاطب دون غيره بالأمر ،
والنهي ، والإخبار ، فالاختصاص يفيد المتكلم دون غيره.

يقول سيبويه: "هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له ، وليس بمنادى ينبهه
غيره ، ولكنه اختص كما أن المنادى مختص من بين أمتة لأمره ، ونهيته ، أو
خبرته". انتهى.

فقد بين سيبويه - رحمه الله - أن الاختصاص ليس نداء ، وأن الاسم المخصوص ليس بمندأى ، ولكنه أشبه المندأى في الاختصاص ، ويقول الرضي : " وإنما نُقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين ، إذ المندأى مختص بالخطاب من بين أمثاله " . انتهى .

ومن أوجه الشبه أيضاً أن كلياً منهما - أي : من النداء ، والاختصاص - لا يكون إلا بالنسبة للحاضر ، فالنداء كما علمنا للمخاطب دائماً ، والاختصاص للمتكلم غالباً ، وللمخاطب قليلاً ، ولا يكون الاختصاص للغائب مطلقاً كما سنعرف ، كما أن النداء لا يكون للغالب مطلقاً كذلك .

ومن أوجه الشبه كذلك أن كلياً منهما يفيد التوكيد ؛ لأن القائل : أنا أفعل كذا أيها الرجل قد اختص حين قال : أنا ولكنه أراد أن يؤكد ، فقال : أيها الرجل يعني نفسه ، فهذا ما يفيد الاختصاص من تأكيد ، ونظيره في النداء أن يقول المتكلم لمن هو مقبل عليه بوجهه مستمع إليه : كذا كان الأمر يا أبا فلان ، فهو لا يكتفي بإقبال المخاطب عليه بوجهه ، واستماعه إليه بل يناديه أيضاً باسمه فوق ذلك ، وذلك من باب التوكيد .

فقد تشابه النداء ، والاختصاص في إفادتهما التوكيد ، ومنها أيضاً أن كلياً منهما يوجد معه الاسم تارة مبنياً ، وتارة منصوباً ، ولذلك كله قرّن سيبويه بين البابين باب الاختصاص ، وباب النداء ، فقال : " هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء " . انتهى .

ولكن بين الاسم المندأى ، والاسم المخصوص فروقاً من جهة اللفظ ، وفروقاً من جهة المعنى نشير إليها هنا بإيجاز إكمالاً للنفع ، وإتماماً لفائدة :

يفترقان من جهة اللفظ في أمور منها:

أولاً: أن المنادى لا بد فيه من أداة النداء ملفوظاً بها نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَشْعِيبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ ﴾ [هود: ٩١] ، أو مقدرة نحو قوله ﷺ: ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [يوسف: ٢٩] والتقدير: يا يوسف.

أما الاسم المخصوص ، فلا يكون معه أداة النداء لا لفظاً ، ولا تقديرًا ، وعلّة ذلك أمران :

أحدهما: أن المتكلم لم يرد أن ينبه غيره.

والآخر: أنه لم يبق فيه أي : في الاختصاص معنى النداء لا حقيقة كما في نحو: يا زيد ، ولا مجازاً كما في المتعجب منه ، والمندوب إذا نودي ، فكُره استعمال علم النداء في الخالي عن معناه بالكلية.

ثانياً: أن المنادى يقع في أول الكلام أما المخصوص ، فلا يكون إلا مسبوقاً بكلام إذ يشترط أن يكون مسبوقاً بضمير.

ثالثاً: أن المنادى يكون علماً بكثرة أما الاسم المخصوص ، فلا يكون علماً إلا قليلاً.

رابعاً: أن المنادى يبنى مع كونه علماً أما المخصوص ، فإن كان علماً نصب.

خامساً: أن أيّاً توصف في النداء باسم الإشارة أما في الاختصاص ، فلا توصف به.

سادساً: أن أيّاً في النداء اسم مبنيٌّ على الضم باتفاق ، أما في الاختصاص فمختلف فيه بين الإعراب ، والبناء.

سابعاً: أن المنادى لا يجوز فيه الجمع بين يا ، وال إلا ما استثني أما الاسم المخصوص ، فيكون بال قياساً.

ثامناً: أن المازني كما علمنا أجاز نصب تابع أيّ في النداء، فأجاز أن يقال مثلاً: يا أيها الناس بنصب الناس، ولا خلاف بين النحويين في أن تابع أيّ في الاختصاص يجب رفعه.

كما يفترقان أيضاً لكن من جهة المعنى في ثلاثة أمور:

الأول: أن أسلوب الاختصاص أسلوب خبريٌّ، وأسلوب النداء أسلوب إنشائي. **والثاني:** أن الغرض من الاختصاص تخصيص مدلوله من بين أمثاله، وليس النداء كذلك.

والثالث: أن الاختصاص يفيد الفخر، أو التواضع، أو زيادة البيان، أو التحقير عند سيئويه كما قدمنا، ولا يفيد النداء شيئاً من ذلك.

ومع تعدد وجوه الافتراق بين النداء، والاختصاص، فإن النداء هو الأصل، ولما كان النداء هو الأصل في الاختصاص كانت كيفية الاختصاص هي إجراء أيّ فيه مجرى أيّ في النداء، فيقال: أنا أفعل كذا أيها الرجل، ويقال: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

وقد اختلف في إعراب أيّ في هذا المثال، ونحوه على أقوال ثلاثة:

القول الأول: أنه اسم مبني على الضم في محل نصب، والناصب له فعل محذوف وجوباً تقديره: أخص، أو أعني كما قدره سيئويه، وهذا مذهب الجمهور.

يقول ابن هشام - رحمه الله: "إذا كان أيها، أو أيتها استعمالاً كما يستعملان في النداء فيضمان، ويوصفان لزوماً باسم لازم الرفع محلى بال". انتهى.

والقول الثاني: أنه منادى ، وإليه ذهب الأخفش فقال : " ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى قول عمر < : كل الناس أفتقه منك يا عمر ". وما ذهب إليه الأخفش ضعيف مرغوب عنه لماذا؟

لأنه لو كان منادىً لجاز أن يدخل عليه حرف النداء ، وحرف النداء لا يدخل في هذا الأسلوب إذ لا يجوز أن يقال : أنا أفعل كذا يا أيها الرجل إذا قصد المتكلم نفسه كما لا يجوز أن يقال مثلاً : نحن نفعل كذا يا أيها القوم إذا قصد المتكلم نفسه ، وقومه ، فلما لم يجز أن يدخل عليه حرف النداء صح أنه غير منادى ، وبطل ما ذهب إليه الأخفش.

والقول الثالث: أن المخصوص معرب مرفوع ، وإليه ذهب السيرافي ، وذكر أنه يحتمل وجهين من الإعراب :

أحدهما: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أفعل كذا هو أيها الرجل.

والآخر: أن يكون مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل مخصوص أنا المذكور.

ولا يخفى ما في هذين التقديرين من البعد ، والتكلف ، فالراجح إذن من الأقوال الثلاثة هو قول الجمهور ، وهو أن أيّ في الاختصاص مبني على الضم في محل نصب ، وناصبه فعل محذوف تقديره : أخص ، أو نحوه فهو مفعول به.

ووجه الضم في أيّ هو استصحاب حالها في النداء إذ نقلت منه إلى الاختصاص ، فبقيت على حالها ، والجملة من الفعل ، والفاعل ، والمفعول إما أن تكون في موضع نصب على الحال ، وإما أن تكون معترضة لا محل لها من الإعراب ، فتكون في موضع نصب على الحال إذا جاءت بعد فراغ الكلام التام.

نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل أي: مختصاً من بين الرجال، ونحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة أي: اللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات، وتكون معترضة لا محل لها من الإعراب إذا جاءت في أثناء كلام قبل فراغه، نحو: نحن أيها العرب أقرى الناس للضيف، فنحن: مبتدأ، والخبر أقرى.

وجملة أيها العرب أي: بضميمة الفعل المحذوف وجوباً جملة معترضة بين المبتدأ، والخبر، فلا موضع لها من الإعراب.

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الثالثة، والثلاثين بعد المائتين، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة الحادية، والثلاثين بعد الأربعمئة، و(أوضح المسالك) الجزء الرابع الصفحة الثانية، والسبعين، وما بعدها، و(توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة الثانية، والستين.

و(شرح الأشموني بحاشية الصبان) الجزء الثالث الصفحة الخامسة، والثمانين بعد المائة، والسابعة، والثمانين بعد المائة.

ما يقوم مقام "أي" في الاختصاص

قد يقوم مقام أي في الاختصاص اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور، ويغلب أن يكون هذا الاسم مضافاً، أو معرفاً بال فالمضاف كقوله ﷺ: ((إن معاشر الأنبياء لا تُورث)). وقول الشاعر:

نحن بني ضبّة أصحاب الجمل ❖

وقد ذكر سيويوه ما يكثر استعماله مضافاً في باب الاختصاص فقال: "أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت، وآل فلان". انتهى.

وذكر الرضي نقلًا عن أبي عمرو بن العلاء أن العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء، وهي معشر، وآل، وأهل، وبنو، وعلق الرضي على ذلك بقوله: "لا شك أن هذه الأربعة المذكورة أكثر استعمالًا في باب الاختصاص، ولكن ليس الاختصاص محصورًا فيها". انتهى.

ونلاحظ في هذين النصين دقة سيويه - رحمه الله، فبينما توحى كلمة أبي عمرو بأن الاختصاص محصورٌ في هذه الكلمات الأربع، لم يحصر سيويه الاختصاص فيها بحيث لا يتجاوزها، وإنما ذكر أنها أكثر الكلمات استعمالًا، ويدل على عدم انحصار الاختصاص في هذه الكلمات الأربع قول العرب: إنا أصحابُ الشاء لا يبقى لنا".

فأصحابُ: منصوب على الاختصاص، وليس من الكلمات الأربع، فدل ذلك على أن الاختصاص لا ينحصر فيها بل يكثر معها، والمخصوص المعرف بال نحو: نحن العرب أسخى من بَدَل، ونحن العلماء أحق الناس بالعمل، فالعرب، والعلماء منصوبان على الاختصاص، وإنما اشترط العلماء أن يكون هذا الاسم معرفًا بال؛ لأن أيًا تدخل على ما فيه ال، فإذا حذفت أي بقي ما دخلت عليه.

ومجيء الاسم المخصوص مضافًا، أو معرفًا بال كثير مطرد، ويقل أن يكون الاسم المخصوص علمًا، ولكنه لا يمتنع، وقد مثل سيويه له بقوله: "إني زيدًا أفعل". فزيدًا اسم مخصوص، وهو علم.

كما أنشد سيويه لرؤبة قوله:

بنا تميماً يكشف الضباب ❖

فتميمًا علم، وقد جاء منصوبًا على الاختصاص.

كما نقل عن الخليل: بك الله نرجو الفضل، فقال: "وزعم الخليل أن قولهم: بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، نصبه كنصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم". انتهى.

وذهب ابن هشام إلى أن الاختصاص بالعلم شاذ، وذكر أن قولهم: بك الله نرجو الفضل، فيه شذوذان:

أحدهما: الاختصاص بالعلم.

والآخر: الاختصاص بعد ضمير الخطاب كما سيأتي.

ونلاحظ أن الاسم المخصوص يكون مبنياً إن كان أيها، أو أيتها، ويكون منصوباً إن كان مضافاً، أو معرفاً بال، أو علماً على قلته، أو شذوذه، ونختتم الحديث عن هذا العنصر بالإشارة إلى أمرين:

أحدهما: أنا قد بينا أن النداء هو أصل باب الاختصاص، وقد ذهب ابن الحاجب - رحمه الله - إلى أن الاسم المخصوص إذا كان مضافاً احتمل أن يكون من باب الاختصاص، بأن يكون منقولاً عن المنادى، واحتمل أن يكون منصوباً بيا مقدرة.

وإذا كان الاسم المخصوص معرفاً بال، فليس منقولاً عن المنادى، وحجته في ذلك أن المنادى لا يكون بأل، وخالفه في ذلك الرضي، وذهب إلى أن الأولى أن يقال: إن الجميع منقول عن النداء إجراءً لباب الاختصاص مجرى واحداً.

الثاني: أنه يمتنع أن يكون الاسم المخصوص نكرة، أو اسم إشارة، فلا يجوز أن يقال مثلاً: أنا رجلاً أقري الضيف أي: أكرم الضيف. لماذا؟ لأن رجلاً نكرة، ولا يجوز أيضاً أن يقال: أنا هذا أفعل كذا، وكذا؛ لأن هذا اسم إشارة، وإنما يؤتى في هذا الباب بالأسماء الظاهرة، والألفاظ الواضحة المعروفة.

وعلة ذلك أن هذا الباب موضوع للدلالة على التأكيد، ولتوضيح المضمر المتقدم، فإذا كان الاسم فيه نكرة، أو اسماً مبهماً، فقد نُقِضَ الغرض، وخولف المقصود، والمراد، وقد سوى سيويه بين النكرة، والاسم المبهمة، فمنع أن يكونا اسمين مخصوصين.

فقال: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب، فتقول: إني هذا أفعل كذا، وكذا، ولكن تقول: إني زيداً أفعل، ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً؛ لأن الأسماء إنما تذكرها هنا توكيداً، وتوضيحاً للمضمر، وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت: إنا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة، والمبهم". انتهى. قال الناظم:

وقد يُرى ذا دون أيّ تلو ال ❖ كمثل: نحن العرب أَسخى من بَذل
راجع (الكتاب) الجزء الثاني من الصفحة الرابعة، والثلاثين بعد المائتين إلى السادسة، والثلاثين بعد المائتين، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة الثانية، والثلاثين بعد الأربعمئة، وما بعدها، و(أوضح المسالك) الجزء الرابع الصفحة الثانية، والسبعين، وما بعدها.

و(توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الرابع من الصفحة الثالثة، والستين إلى الخامسة، والستين، و(شرح الأشموني بحاشية الصبان) الجزء الثالث من الصفحة الخامسة، والثمانين بعد المائة إلى السابعة، والثمانين بعد المائة.

هل يلي المنصوب على الاختصاص ضمير المخاطب؟

تقدم في تعريف الاختصاص أن الاسم المخصوص يكون مسبوقةً بضمير، ومعنى هذا الكلام أن الاسم المخصوص لا يقع بعد اسم ظاهر، فلا يجوز أن يقال مثلاً: يزيد العالم يقتدي الناس، على أن العالم منصوب على الاختصاص بل يجوز على تقدير أمدح.

وقد يكون التقدير أذمُّ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] فليس قوله تعالى: ﴿حَمَّالَةَ﴾ منصوباً على الاختصاص بل على تقدير أذم، وعلة ذلك أن الاسم لم يتقدمه ضمير، وإنما تقدمه اسم ظاهر، وشرط الاختصاص أن يتقدم الاسم المخصوص ضمير.

فإن قيل: كيف يمتنع أن يتقدم الاسم المخصوص اسم ظاهر، وقد مثل سيبويه للاختصاص بقولهم: على المضاربِ الوضيعةُ أيها البائعُ؟ والمضارب: هو الذي يعطي غيره مالاً يتجر فيه، فيكون له سهم معلوم من الربح، والوضيعة: هي الخسارة فأَيُّها في المثال المذكور اختصاص راجع إلى المضارب، وهو اسم ظاهر، ولم يذكره سيبويه على أنه شاذ لا يقاس عليه، بل ذكره مع غيره من أمثلة الاختصاص التي سُبِقَ فيها الاسم المخصوص بضمير المتكلم.

وإذا جاء الاسم المخصوص مسبوqاً باسم ظاهر فما الحل؟ وماذا نفعل فيما رواه سيبويه؟ الجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن هذه الرواية غير صحيحة، وأن الرواية الصحيحة هي كما ورد في شرح (الكتاب) لأبي سعيد السيرافي: عليّ صارت الوضيعة أيها المضارب، أو أيها الرجل.

ويقول أبو حيان: "أما ما وقع في (الكتاب): على المضارب الوضيعة أيها البائع، ففي كتاب السفار البطليلسي أن هذا فساد وقع في الكتاب، ورده أبو سعيد، والصواب: عليّ الوضيعةُ أيها الرجل". فعلى هاتين الروایتين يكون الاسم المخصوص بعد ضمير.

الوجه الآخر: أنه من وضع الظاهر موضع المضمّر كأنه قال: عليّ الوضيعةُ أيها البائع، فعلي: جار ومجرور خبر مقدم، والوضيعة: مبتدأ مؤخر، وأيها مخصوص، وقد جاء هذا المخصوص بعد ضمير، وهو ياء المتكلم المجرورة بعلى، والتي وُضع موضعها الاسم الظاهر في المثال الوارد في (الكتاب).

خلاصة ما سبق: أن الاسم المخصوص لا يكون بعد اسم ظاهر بل يلزم أن يكون بعد ضمير، ومن المعلوم أن الضمير إما متكلم، أو مخاطب، أو غائب، فأَي ضمير من هذه الضمائر يسبق الاسم المخصوص؟ وأيها لا يجوز أن يسبق الاسم المخصوص؟

للإجابة عن هذا السؤال نقول: أجمع النحاة على أن ضمير المتكلم يسبق الاسم المخصوص، وجميع الأمثلة التي ذكرناها كان الضمير فيها للمتكلم الخاص كأننا، وإني، أو للمتكلم المشارك غيره كنحن، وإنا، وإننا.

وقد مثل سيبويه للاختصاص بقوله: "وذلك قولك: أما أنا فأفعل كذا، وكذا أيها الرجل، ونحن نفعل كذا، وكذا أيها القوم". انتهى.

وكما أجمع النحاة على أن ضمير المتكلم يسبق الاسم المخصوص، أجمعوا كذلك على أن ضمير الغائب لا يجوز أن يسبق هذا الاسم، فلا يقال: اللهم اغفر لهم أيتها العصابة، وقد نص سيبويه على امتناع أن يتقدم ضمير الغائب على الاسم المخصوص، إنما يجوز هذا للمتكلم.

فإذا جاز أن يقع الاسم المخصوص بعد ضمير المتكلم، وامتنع أن يقع بعد ضمير الغائب، فهل يلي المنصوب على الاختصاص ضمير المخاطب؟ أي: هل يقع المخصوص بعد ضمير المخاطب؟

أجمع العلماء على جواز الاختصاص بعد الخطاب، ومع إجماع العلماء على جوازه نص بعضهم كابن مالك، وأبي حيان، والمرادي على أن وقوع المخصوص بعد ضمير المتكلم كثير، وأنه قليل بعد ضمير المخاطب.

وخلاصة ما سبق: أن الاختصاص يمتنع أن يقع بعد ضمير الغائب، ويقع بعد ضمير المتكلم بكثرة، ويقع بعد ضمير المخاطب بقلة.

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الثانية، والثلاثين بعد المائتين، و(شرحه) للسيرافي الجزء الثامن الصفحة الأربعين، و(ارتشاف الضرب) لأبي حيان المجلد الخامس الصفحة السابعة، والأربعين بعد المائتين، والألفين، و(توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة الرابعة، والستين.

و(أوضح المسالك) الجزء الرابع الصفحة الرابعة، والسبعين، و(شرح الأشموني مع حاشية الصبان) الجزء الثالث الصفحة السابعة، والثمانين بعد المائة.

التحذير والإغراء

عناصر الدرس

١٥٣	العنصر الأول :	معنى التحذير والإغراء
١٥٥	العنصر الثاني :	بيان نوعي التحذير، وأحكامه
١٦٢	العنصر الثالث :	أحكام المغرر به
١٦٥	العنصر الرابع :	ما يُلحَق بالتحذير والإغراء في الحكم

معنى التحذير والإغراء

ذكر التحذير، والإغراء بعد باب النداء كما قال المرادي: "لأن الاسم في التحذير، والإغراء مفعول به بفعل لا يجوز إظهاره كالمنادى". على تفصيل سيأتي، ثم نقول: إن لكل من التحذير، والإغراء معنيين أحدهما: في اللغة، والآخر: في الاصطلاح.

فالتحذير في اللغة: هو التخويف؛ لأنه مصدر الفعل الرباعي حذّر بمعنى خوف. وفي اصطلاح النحويين: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه، أو ما جرى مجراه، أو هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، والألفاظ متقاربة، وأسلوب التحذير له ثلاثة أركان: محذّر بصيغة اسم الفاعل، وهو المتكلم، ومحذّر بصيغة اسم المفعول، وهو المخاطب، ومحذّر منه، وهو الأمر المكروه.

والإغراء في اللغة: الإلزام، والتسليط؛ لأنه مصدر الفعل الرباعي أغرى بمعنى ألزم، وسلّط يقال: أغريت الكلب بالصيد إذا أرسلته عليه، وحرضته، وسلطته. وفي اصطلاح النحويين: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه من صلة رحم، وحفظ عهد، أو هو تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله.

وأسلوب الإغراء له ثلاثة أركان:

- مغر بصيغة اسم الفاعل، وهو المتكلم.
- ومغرّى بصيغة اسم المفعول، وهو المخاطب.
- ومغرّى به، وهو الأمر المحبوب.

ونشير هنا إلى أمرين :

الأمر الأول : أن الناظر فيما ذكره النحويون من تعريف التحذير ، والإغراء تعريفًا اصطلاحيًا يلحظ أن هذين التعريفين قريبًا الشبه من تعريفهما في اللغة.

والأصل أن يكون تعريف الباب في الاصطلاح النحوي مبيّنًا ما يتعلق به المعرف من أحكام التراكيب ، فالأولى في تعريف التحذير أن يقال : هو الاسم المنصوب بفعل متروك إظهاره على سبيل الأمر بالترك ، والأولى في تعريف الإغراء أن يقال : هو الاسم المنصوب بفعل متروك إظهاره على سبيل الأمر بالفعل.

الأمر الثاني : أن العلماء قد جمعوا بين أسلوب الإغراء ، وأسلوب التحذير لاستواء أحكامهما ، والجامع بينهما أن كلًّا منهما منصوب بفعل لا يظهر ، وأول من جمع بين هذين الأسلوبين هو سيبويه - رحمه الله - فقد قال في (كتابه) : " هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه ، ثم قال : هذا باب ما جرى منه على الأمر ، والتحذير " . انتهى .

فالذي جرى على الأمر هو أسلوب الإغراء ، والذي جرى على التحذير هو أسلوب التحذير . راجع (الكتاب) الجزء الأول الصفحة الثالثة ، والسبعين بعد المائتين ، و (توضيح المقاصد ، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة السادسة ، والستين ، و (أوضح المسالك) الجزء الرابع الصفحة الخامسة ، والسبعين ، والتاسعة ، والسبعين ، و (شرح الأشموني بالصبان) الجزء الثالث الصفحة السابعة ، والثمانين بعد المائة .

بيان نوعي التحذير، وأحكامه

إن للتحذير نوعين قياسيَّين :

الأول : أن يكون بإياك ، أو أي فرع من فروعہ .

والثاني : أن يكون بغيره ، فإن كان بإياك ، أو فرع من فروعہ فله ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن يستعمل هذا الضمير المنصوب متلوًّا بالمحذر منه اسمًا ظاهرًا منصوبًا مسبقًا بالعطف بالواو .

كقول أعرابية لابنها : إياك ، والجودَ بدينك ، والبخلَ بمالك ، وإياك ، والنميمة ، فإنها تزرع الضغينة ، وتفرق بين المحبين .

والصورة الثانية : أن يكون بإياك مكرراً متلوًّا بالمحذر منه كقول الشاعر :

فإياك إياك المراءَ فإنه ❖ إلى الشر دعاءً ، وللشر جالب

والصورة الثالثة : أن يستعمل هذا الضمير المنصوب متلوًّا بالمحذر منه مجروراً بمن من غير عطف ، ولا تكرار كقولهم : إياك من مؤاخاة الأحمق ، فإنه يريد أن ينفعك فيضرك .

الأحكام الإعرابية لكل صورة من الصور الثلاث بالتفصيل :

الصورة الأولى : نحو : إياك والشر :

فإياك : منصوب بفعل واجب الاستتار ، والتقدير : إياك باعد ، والشر ، أو إياك اتق ، والشر ، أو إياك نح ، والشر ، وما كان بهذا المعنى ، فيجتمع في هذا المثال ،

ونحوه ضميران إياك، وهو ضمير المفعول، والضمير المستتر في الفعل باعد، أو اتق، أو نح، وإنما جاز اجتماع ضميري الفاعل، والمفعول لواحد؛ لأن أحدهما منفصل؛ ولأن الآخر المستتر في حكم المتصل، فجاز اجتماعهما كما جاز اجتماعهما في نحو: ما ضربت إلا إياي، وما ضربت إلا إياك، ويجب تقدير الفعل بعد إياك، ولا يجوز تقديره قبله؛ لأنه لو قدر قبله لاتصل به.

كما يجب أن يكون العاطف هو حرف الواو خاصة دون غيره من حروف العطف، فلا يجوز أن يقال مثلاً: إياك فالشر، أو إياك ثم الشر، وإنما اختصت الواو بذلك من حروف العطف الأخرى؛ لأن الواو دالة على الجمع، والمراد هو التحذير من جمع هذين، وليس المراد تحذير أحدهما، ثم تحذير الآخر.

كما أنه ليس المراد تحذير أحدهما، فالآخر بل المراد تحذير هذا من هذا، فلما كان الأمر كذلك صلحت الواو العاطفة دون غيرها، واختلفت في إعراب ما بعد الواو على ثلاثة أقوال:

أحدها: قول السيرافي، وجماعة، واختاره ابن عصفور، وهو أن الاسم الذي بعد الواو معطوف على إياك، والكلام جملة واحدة، والتقدير: إياك باعد من الشر، والشر من نفسك، أو اتق نفسك أن تدنو من الشر، والشر أن يدنو منك.

وثانيها: قول ابن طاهر، وابن خروف، وهو أن الاسم الذي بعد الواو منصوب بفعل مضمر، والتقدير: إياك باعد من الشر، واحذر الشر، فالواو عطفت جملة على جملة.

وثالثها: قول ابن مالك الذي لم يرتض أن يكون ما بعد الواو معطوفاً على إياك عطف مفرد على مفرد، على التقدير الأول، كما لم يرتض أن يكون منصوباً بفعل مقدر، فيكون معطوفاً عطف جملة على جملة على التقدير الثاني، وذهب

إلى أنه من عطف المفرد لكن على تقدير: اتق تلاقي نفسك، والشر، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

الصورة الثانية: وهي الإتيان بالضمير المنصوب مكرراً كقول الشاعر السابق:

فإياك إياك المرء ❖
.....

إلى آخر البيت، فقد جاء التحذير فيه بإياك دون عطف، ولم يذكر الجار قبل المرء، فقد ذكر العلماء في تخريجه أقوال:

أولها: أنه على حذف حرف العطف، وهو الواو ضرورة، وأن الأصل إياك إياك، والمرء.

وثانيها: أنه على حذف الجار للضرورة كذلك، وأن الأصل إياك إياك من المرء.

وثالثها: أنه لا ضرورة في البيت، وإنما جاز من أجل تكرير إياك، فكأن التكرير عوض من الواو.

ورابعها: أنه لا ضرورة في البيت أيضاً، وإنما أضمر له ناصب آخر بعد إياك، فقوله: إياك إياك مستقل بنفسه، ثم أضمر بعد إياك فعل تقديره: اتق المرء، وعلى هذا الأخير حمله سيبويه.

الصورة الثالثة: وهي الإتيان بالضمير المنصوب، وبعده المحذر منه مجروراً بمن دون عطف، أو تكرار نحو: إياك من الأسد فحكمها وجوب استتار الفعل الناصب للضمير أيضاً، وقد اختلف في تقديره، فقليل: إن التقدير: باعد، أو نح نفسك من الأسد، ثم حذف الفعل، وفاعله المستتر فيه كما حذف المضاف.

وقيل: إن التقدير: أحذر من الأسد، فعلى التقدير الأول لا يجوز حذف من، فلا يقال: إياك الأسد لما يلزم عليه من حذف من، ونصب المجرور، وذلك غير مطرد مع غير أن، وأن، وكى من الحروف المصدرية.

وعلى الثاني يجوز حذف من ؛ لأن أحذر يتعدى إلى اثنين من غير واسطة. قال الله تعالى : ﴿ وَيَحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمران : ٢٨].

وقد ذهب الجمهور إلى الأول ، وذهب أبو البقاء العكبريُّ ، وابن الناظم إلى الثاني ، وإن كان التحذير بغير إياك ، فله ثلاث صور مشهورة أيضاً :

الأولى : أن يكون بغير إياك من غير عطف ، ولا تكرار.

والثانية : أن يكون بغير إياك - أعني ، وفروعه - وقد صحبه العطف.

والثالثة : أن يكون بغير إياك ، وفروعه أيضاً ، وقد صحبه التكرار.

ما قيل في إعراب هذه الصور الثلاث بالتفصيل :

الصورة الأولى : فنحو قولك مثلاً : الشر أي احذر الشر ، أو الأسد أي : حاذر الأسد ، أو النار أي : تجنب النار ، وهكذا ، ولا يلزم في هذه الصورة إضمار الفعل بل يجوز إظهاره ، وإضماره ، وإنما جاز إظهاره ها هنا ؛ لأن الإظهار هو الأصل ؛ ولأن هذه الأشياء ، ونحوها لم تكثر في كلام العرب كثرة إياك وحدها ، أو مع العطف.

ومن أمثلة إظهار الفعل قول جرير :

خَلَّ الطريق لمن يبني المنار به ❖ وبرز ببرزة حيث اضطررك القدر
وقد أنشده سيويه دليلاً على جواز إظهار الفعل ، وقال الأعلم شارحاً الشاهد فيه : " الشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق ، والتصريح به ، ولو أضمر لكان حسناً يخاطب بهذا عمر بن لجأ التيمي من تيم عدي فيقول : تنح عن طريق الفضل ، والشرف ، والفخر ، وخله لمن هو أحق به منك ممن يعمره ، ويبني

مناره، وعلمه، وبرز إلى حيث اضطررك القدر من اللؤم، والضعفة، وبرزة: هي إحدى جداته، فغيره بها". انتهى.

الصورة الثانية: فنحو: رأسك، والحائط، ونفسك، والشر، والشيطان، وكيده، ومنه قولهم: ماز رأسك، والسيف. قال الأصمعي: "أصل ذلك أن رجلاً يقال له: مازن أسر رجلاً، وكان رجل يطلب المأسور ليقتله، فقال لمازن: ماز أي: يا مازن رأسك، والسيف، فنحى مازن رأسه، فضرب الرجل عنق الأسير".

وحكم الاسم في الصورة الثانية هذه وجوب إضمار الفعل الناصب، وعدم جواز إظهاره؛ لأن العطف كالبديل من اللفظ بالفعل؛ ولأن العطف مع غير إياك بمنزلة العطف مع إياك.

الصورة الثالثة: فنحو: الأسد الأسد، والجدار الجدار أي: احذر الأسد، واتق الجدار، ويلزم في هذه الحالة أن يكون الفعل مضمراً، فلا يجوز أن يقال: احذر الأسد الأسد، ولا يجوز: اتق الجدار الجدار بل يجب الإضمار، وإنما وجب الإضمار هنا؛ لأن اللفظ الأول من اللفظين كأنه بدل من اللفظ بالفعل، فتكرار المحذر منه يغني عن ذكره.

ويكون هذا التكرار للمحذر منه بمنزلة استعمالك إياك المنصوب بفعل واجب الحذف، أما المكرر فهو تأكيد لفظي للأول، وقد حكى الرضي عن قوم من النحويين أنهم قد ذهبوا إلى أنه يجوز ظهور الفعل إذا كان الاسم المحذر منه مكرراً، فأجازوا أن يقال: احذر الأسد الأسد، وحجتهم في جواز ذلك أن المعمول قد يكون قد تكرر للتوكيد، وتكرار المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل.

كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١] ، والقول بتكرار العامل للتوكيد أمر مسلم به ، ولكن المحذر منه اختص بوجوب الحذف لأمرين :
أحدهما: أنه لم يسمع عن العرب الموثوق بعرييتهم ذكر العامل مع تكرير المحذر منه.

والآخر: أن تكرار المحذر منه يدل على مقاربة وقوعه للمخاطب المحذر بحيث يضيق الوقت ، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر ، فهذه هي الصور الست التي يأتي عليها أسلوب التحذير القياسي.

ويكون الفعل مضمراً وجوباً مع إياك ، وفروعه في جميع صور استعمال هذه الفروع ، كما يكون مضمراً وجوباً مع العطف ، والتكرار مع غير إياك ، وفروعه فإن عدم العطف ، والتكرار مع غير إياك جاز الإظهار ، والإضمار.

ونختم الحديث عن هذا العنصر بأن نشير إلى أن التحذير في صورته الست إنما يكون للمخاطب ؛ لأن الأمر ، والنهي مختصان بالمخاطب ، فما جاء على خلاف ذلك فهو نادر ، أو شاذ يحفظ ، ولا يقاس عليه غيره ، فلا يقال : إياي ، ولا إيانا فلا يجوز أن يقال نحو : إياي ، والأسد ، ولا إيانا ، والشر.

وإنما لم يحز ذلك ؛ لأن الإنسان لا يأمر نفسه ، ولا ينهى نفسه ، وإنما الأمر ، والنهي للمخاطب لكن قد جاء مثل ذلك في قول عمر بن الخطاب < الجماعة : "إياي ، وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا". ومعنى الحذف : أن يرميه أحدهم بعصا ، أو سيف ، أو نحوهما ، فجاء التحذير في العبارة المذكورة للمتكلم أي : لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب ، وهو حينئذ شاذ لا يجوز القياس عليه.

وخرجه بعضهم على أن إياي ليس معنى الأمر للمتكلم بل على معنى الأمر للمخاطب أي : بعدوني عن مشاهدة حذفه ، وإذا كان التحذير للمتكلم شاذاً ،

فإن الأكثر شذوذاً منه هو تحذير الغائب، وقد جاء منه قولهم: إذا بلغ الرجل ستين فيأياه، وإيا الشواب، والشوابُ: جمع شابة.

والمعنى: إذا بلغ الرجل ستين، فلا ينبغي أن يتولع بشابة، والتقدير: فليحذر تلاقي نفسه، وأنفس الشواب، وهذا المثال شاذ من وجهين:
أحدهما: تحذير الغائب.

والآخر: إضافة إياً إلى الاسم الظاهر.

وخلاصة ما سبق: أن التحذير يكون للمخاطب وحده، ولا يكون للمتكلم، أو للغائب إلا شذوذاً بحيث يحفظ، ولا يقاس عليه.
قال الناظم مشيراً إلى صور التحذير، وأحكامه:

إِيَّاكَ والشر ونحوه نصب ❖ محذّر بما استناره وجب
ودون عطفٍ ذا لإيا انسب ❖ وما سواه ستر فعله لم يلزما
إلا مع العطف، أو التكرار ❖ كالضيغم الضيغم يا ذا الساري
وشذ إياي، وإياه أشد ❖ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ
راجع (الكتاب) الجزء الأول الصفحة الرابعة، والخمسين بعد المائتين، والثالثة،
والسبعين بعد المائتين، و(شرح التسهيل) الجزء الثاني الصفحة الواحدة، والستين
بعد المائة، وما بعدها، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة الواحدة، والثمانين بعد
الأربعمئة، وما بعدها.

و(توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة السادسة، والستين،
والسبعين، و(أوضح المسالك) الجزء الرابع الصفحة الخامسة، والسبعين، وما
بعدها.

أحكام المغرى به

إن المغرى به هو: الاسم المنصوب بفعل مضمر وجوباً، أو جوازاً تقديره: الزم، ونحوه، والاسم المغرى به حكمه حكم ما سبق في التحذير في جميع الأحكام إلا في حكم واحد، وهو الإتيان بإيّا، أو فرع من فروعها.

فإن ذلك يقع في التحذير؛ لأن معناها مختص بالتحذير، ولا موقع لها هنا، وإذا كنا قد بينا فيما سبق أن التحذير على ست صور منها ثلاث تتصل بإيّا، فإن الإغراء على ثلاث صور أيضاً.

والاسم المغرى به منصوب، وحكم ناصبه في وجوب الإضمار، وجوازه كحكم ناصب المحذر منه، فيجب إضماره مع العطف، والتكرار، ويجوز مع عدمهما، ولتفصيل ذلك نقول: إن المغرى به ثلاثة أنواع:

- أن يكون مفرداً نحو: أخاك أي: الزم أخاك.

- وأن يكون معطوفاً نحو: الأهل، والولد.

- وأن يكون مكرراً نحو قول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخا له ❖ كساع إلى الهيجا بغير سلاح
فأخاك منصوب على الإغراء بفعل محذوف وجوباً أي: الزم أخاك، وكرر للتوكيد، والهجاء: الحرب تمد، وتقصر.

يقول الشاعر: استكثر من الإخوان، فإنهم عدة تستظهر بها على طول الزمان، فالمرء قليل بنفسه كثير بإخوانه، فإن لم يوجد عطف، ولا تكرار جاز ذكر العامل، وحذفه، وذلك نحو قولك: الاعتدال فإنه أمان من سوء العاقبة.

ويجوز لك أن تقول: الزم الاعتدال بإظهار العامل، ويقال: الصلاة جامعة بنصب الاسمين، فالصلاة منصوب على الإغراء بفعل محذوف جوازاً لعدم العطف، والتكرار، وجامعة حال من المغرى به، وهو الصلاة، والتقدير: احضروا الصلاة جامعة، ولو صرح بالعامل لجاز كما سبق.

ويجوز أيضاً أن يقال: الصلاة جامعة برفعها على الابتداء، والخبر، وأن يقال: الصلاة جامعة برفع الأول على الابتداء، والخبر محذوف، ونصب الثاني على الحالية، والتقدير: الصلاة مطلوبة جامعة أي: حالة كونها جامعة، فهي حال من الضمير المستتر في الخبر.

ويجوز كذلك أن يقال: الصلاة جامعة بنصب الأول على الإغراء، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف، والتقدير: احضروا الصلاة، وهي جامعة، والجملة من المبتدأ، والخبر في محل نصب حال، فإذا كان المغرى به مفرداً، فإنه يجوز إظهار عامل النصب، ويجوز إضماره نحو: شأنك يا زيد، وأمرك يا عمرو.

ويجوز أن يقال: الزم شأنك يا زيد، والزم أمرك يا عمرو، ومنه زيداً، والتقدير: الزمه، وإذا كان المغرى به مكرراً بلا عطف نحو: الطريق الطريق أي: الزمه، ونحو: الله الله في أمري بمعنى الزم تعظيمه، والوسيلة إليه، فيجب إضمار عامل النصب فيه، ولا يجوز إظهاره.

والعلة في ذلك هي العلة التي سبق ذكرها في التحذير، وهي أنهم جعلوا اللفظ الأول من اللفظين كأنه بدل من اللفظ بالفعل، وإن كان المغرى به معطوفاً عليه وجب إضمار العامل أيضاً نحو: شأنك، والعلم، وشأنك، والحج، ونحو ذلك، فلا يجوز إظهار العامل بل يجب إضمار عامل النصب في الإغراء؛ لأنهم جعلوا العطف بمنزلة التكرار، فوجب إضمار الفعل في الإغراء، كما وجب في التحذير.

وقد ذكر سيبويه علة حذف الفعل عند العطف، والتكرار فقال: "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثَنُوا - يعني حين ذكروا شيئاً ثانياً بعدها - لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل: إِيَّاكَ، ولم يكن مثل إِيَّاكَ لو أفردته؛ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة إِيَّاكَ، فشبهت بإِيَّاكَ حين طال الكلام، وكان كثيراً في الكلام". انتهى.

ومعنى ما قاله سيبويه: أن الإغراء محمولٌ على التحذير، وأن إضمار الفعل واجب في المغرَى به المعطوف، أو المكرر جائز في المفرد، وأن علة وجوب الإضمار في المعطوف، والمكرر الاستغناء بما هو مذكور، فإن المفعول الأول بدل من لفظ الفعل، ولما كان الإغراء محمولاً على التحذير كان كل منهما للمخاطب، فإذا كان من الشاذ أن يكون التحذير للمتكلم، أو للغائب فمن الشاذ أيضاً إغراء الغائب.

وقد تعددت أقوال العلماء التي تدل على ضعف إغراء الغائب، أو شذوذه، أو قلته فإن قيل: فقد جاء إغراء الغائب في قول العرب: عليه رجلاً ليسني، وفي قول رسول الله ﷺ: ((ومن لم يستطع، فعليه بالصوم فإنه له وجاء)).

وقد أجيب بأنه ليس فيهما دليل على جواز إغراء الغائب، أما قول العرب، فقد ذكر النحاة فيه جوابين:

أحدهما: أنه قليل، أو شاذ لا يقاس عليه.

والآخر: أنه جرى مجرى المثل، والأمثال لا يلحقها التغيير.

وأما قوله ﷺ: ((فعليه بالصوم)) فلا دليل فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون عليه خبراً، وبالصوم مبتدأ، والباء زائدة، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

راجع (الكتاب) الجزء الأول الصفحة الخامسة ، والسبعين بعد المائتين ،
(الرضي) الجزء الثالث الصفحة الخامسة بعد المائة ، و(توضيح المقاصد ،
والمسالك) الجزء الرابع الصفحة الثالثة ، والسبعين ، و(شرح الأشموني بالصبان)
الجزء الثالث الصفحة الثانية ، والتسعين بعد المائة.

ما يُلْحَقُ بالتحذير والإغراء في الحكم

والمراد بذلك تلك الأسماء التي وردت في لسان العرب منصوبة ، وقد التزم فيها
إضمار الناصب ، فهي منصوبة بأفعال مضمرة كما نصب الاسم المغرى به ،
والاسم المحذر منه .

وإنما كانت هذه الأسماء ملحقة بالتحذير ، والإغراء في الحكم ؛ لأنها ألفاظ كثر
استعمالها في كلام العرب ، وهي مع كثرتها موقوفة على السماع ، وقد أفرد
سيبويه - رحمه الله - لهذه الألفاظ باباً في كتابه جعل عنوانه : " هذا باب يحذف منه
الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل " .

ومعنى ما ذكره سيبويه أن هذه الألفاظ لما كثر استعمالها في كلام العرب نصبت ،
ولم يذكر قبلها عامل النصب ، ومن هذه الألفاظ : هذا ولا زعماتك بنصب
زعماتك ، وعامل النصب فيه فعل مضمّر ، والتقدير : ولا أتوهم زعماتك ، أو
ولا أزعم زعماتك ، ولا يجوز إظهار هذا العامل ؛ لأن الكلام جرى مجرى
الأمثال ، والأمثال لا يلحقها التغيير .

ومعنى هذا القول أن المخاطب كان يزعم زعمات ، فلما ظهر خلاف قوله قيل له
هذا الكلام ، وهذا مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : هذا الحق .

ومن هذه الألفاظ أيضاً قول العرب: كليهما وتمراً، وقد ذكر سيبويه أن هذا القول مثل قد كثر استعماله في كلام العرب، فكليهما منصوب بفعل لا يجوز إظهاره، والتقدير: أعطني كليهما، وتمراً. هكذا قدره سيبويه.

والظاهر أن تمراً معطوف على كليهما، فهو من عطف المفرد على المفرد، وقدره غيره: وزدني تمراً، فيكون من عطف الجمل، وأصل هذا المثل أن إنساناً خير بين شيئين، فطلبهما معاً، وطلب تمراً زيادة عليهما، ثم صار مثلاً مستعملاً في كل من خير بين شيئين، فطلبهما، وطلب زيادة عليهما.

وقد روي هذا المثل برفع كليهما، فروي بلفظ كلاهما، وتمراً، فكلاهما: مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: كلاهما ثابتان لي، وزدني تمراً فتمراً: منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: زدني، ومن هذه الألفاظ كذلك قولهم: أحشفاً، وسوء كيلة، فعامل النصب في حشفاً فعل مضمَر تقديره: أتبيع حشفاً، والحشف من التمر: أردؤه، وأما سوء كيلة: فيحتمل أن يكون منصوباً بفعل مضمَر.

والتقدير: وتزيد سوء كيلة، وأن يكون مفعولاً معه فالواو للمعية، ويضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين، ومن هذه الألفاظ كذلك: مرحباً، وأهلاً، وسهلاً فمرحباً منصوب بأصببت، وأهلاً منصوب بأتيت، وسهلاً منصوب بوطئت، والمعنى: أصببت مرحباً لا ضيقاً، وأتيت أهلاً لا أجنب، ووطئت سهلاً من البلاد لا حزنًا، والحزن: ما غلظ من الأرض.

ولا يجوز إظهار شيء من هذه الأفعال الثلاثة بل يجب إضمارها، ونلاحظ أننا قدرنا ثلاثة أفعال، وهذا يعني أن العطف في قولنا: مرحباً، وأهلاً، وسهلاً هو

من عطف الجمل لا من عطف المفردات، وقيل: إن التقدير فعل واحد، وهو صادفت، فعلى هذا يكون الكلام جملة واحدة، والعطف من عطف المفردات.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، فخيرًا منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار عند الخليل، وسيبويه، والتقدير: وأتوا خيرًا لكم؛ لأنه لما أمرهم بالإيمان، فهو يريد إخراجهم من أمر، وإدخالهم فيما هو خير منه.

راجع (الكتاب) الجزء الأول الصفحة الثمانين بعد المائتين، والثانية، والثمانين بعد المائتين، وما بعدها، و(ارتشاف الضرب) المجلد الثالث الصفحة الرابعة، والسبعين بعد الأربعمائة، والألف، وما بعدها، و(شرح الأشموني بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الثالثة، والتسعين بعد المائة.

باب القسم

عناصر الدرس

- العنصر الأول :** حقيقة القسم، وما تكون عليه جملة القسم، ١٧١
وجملة الجواب
- العنصر الثاني :** بيان: المقسم به، والمقسم عليه، وحروف القسم ١٧٨
- العنصر الثالث :** حروف جواب القسم، واجتماع القسم والشرط، ١٨١
وحذف: جواب القسم، والقسم

حقيقة القسم، وما تكون عليه جملة القسم، وجملة الجواب

باب القسم :

حقيقة القسم ، وما تكون عليه جملة القسم وجملة الجواب ، والرد على الأخص في ذلك :

القسم : مصدر غير جار على فعله ؛ لأن الفعل أقسم مصدره الإقسام.

والقسم في اللغة : اليمين ، ويرادفه الحلف ، والإيلاء ، وفي اصطلاح النحويين : جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية فقولهم : القسم جملة أي : في اللفظ ، أو التقدير ، ففي اللفظ نحو : أقسم بالله ، وفي التقدير نحو : بالله ؛ لأن هذا المجرور متعلق بفعل مضمر للدلالة عليه كأن المتكلم قال : أقسم بالله.

وقولهم : جملة أخرى للاحتراز عن نحو : زيد قائم زيد قائم ، فهذه ليست أخرى بل هي هي ، والغرض من القسم تأكيد ما يقسم عليه من نفي ، أو إثبات ، ولذلك لم يجز السكوت عند المقسم به ، فلا يجوز السكوت مثلاً عند أقسم بالله بل يجب الإتيان بالمقسم عليه ، فيقال مثلاً : أقسم بالله لأفعلن الخير.

وإنما وجب الإتيان بالمقسم عليه ؛ لأن السكوت عند المقسم به يدل على الإخبار بالحلف ، والمتكلم لم يقصد الإخبار بالحلف بل قصد أن يخبر بأمر نحو : لأفعلن فأكد ، ونفى عنه الشك بأن أقسم عليه.

ويتألف أسلوب القسم من جملتين ، وهما : جملة القسم ، وجملة الجواب ، وترتبط إحداها بالأخرى ارتباط جملتي الشرط ، والجزاء ، وكتاهما : اسمية ، وفعلية ، وجملة القسم الاسمية لها صورتان ، والفعلية لها أربع صور ، فتحصل من ذلك أن جملة القسم على ست صور.

إليك بيان هذه الصور الست :

الصورة الأولى : أن تكون جملةً اسميةً من مبتدأ وخبر، والخبر ظاهر نحو: عليّ عهد الله لأفعلن، فعليّ: خبر مقدم، وعهد مبتدأ مؤخر.

الصورة الثانية : أن تكون جملةً اسميةً من مبتدأ وخبر، والخبر محذوف نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، فاللام للابتداء، وعمرك: مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: لعمرك قسمي، أو يميني.

الصورة الثالثة : أن تكون الجملة فعلية، والفعل مذكور، وقد وصل بنفسه إلى المقسم به نحو: أشهد الله لأفعلن.

الصورة الرابعة : أن تكون - أعني جملة القسم - جملة فعلية، والفعل قد وصل بنفسه أيضاً، ولكنه محذوف لا يظهر نحو: يمين الله لأفعلن، بنصب يمين، والتقدير: ألزم نفسي يمين الله لأفعلن، فالفعل ألزم نصب مفعولين نفسي، ويمين.

وذهب أبو حيان إلى أن الأحسن إضمار فعل ينصب مفعولاً واحداً فقال: "والأحسن عندي في نصب يمين الله، ونظائره أن ينصب بفعل متعد إلى واحد، فيكون التقدير: ألزم يمين الله". انتهى.

الصورة الخامسة : أن تكون الجملة فعلية، والفعل مذكور، ووصل بحرف الجر إلى المقسم به نحو: حلفت بالله لأفعلن.

الصورة السادسة : أن تكون الجملة فعلية، والفعل محذوف، ووصل إلى المقسم به بحرف الجر نحو: والله لأفعلن. هذه هي الصور الست.

وتكون جملة جواب القسم اسمية، وفعلية أيضاً، فإن كان الجواب جملة اسمية، فإما أن يكون مثبتاً، أو منفيّاً، فإن كان الجواب مثبتاً كان بلام الابتداء المفتوحة نحو: والله لزيد قائم، أو بإن المثقلة كقوله تعالى: ﴿حَمَّ ۝١﴾ وَالْكِتَابِ الْمُنِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴿٣﴾ [الدخان: ١-٣].

أو بهما معاً أي: بلام الابتداء، وإنّ نحو: والله إن زيدا لقائم، أو بإن المخففة من الثقيلة كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] جواباً لقوله ﴿عَلَيْكَ﴾ ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١].

وقد يستغنى عن اللام دون استطالة في المقسم به، وإن كان قليلاً، ومنه قول أبي بكر < : "والله أنا أظلم منه". قال ابن مالك: "والأصل لأنا فحذفت أي: اللام، والمقسم به اسم لا استطالة فيه بصلة، ولا عطف". انتهى.

وهو قليل، فإن طال الكلام حسن الحذف، ومنه قول بعض العرب: أقسم بمن بعث النبيين مبشرين، ومنذرين، وختمهم بالرسول رحمةً للعالمين هو سيدهم أجمعين، والأصل لهو سيدهم، فلما طال المقسم به حذفت اللام.

وإن كان الجواب منفيّاً كان بما، أو بإن نحو: والله ما زيد قائماً، والله إن زيدا قائماً، فإن كانت جملة الجواب فعلية، فإما أن يكون فعلها ماضياً، أو مضارعاً، فإن كان الفعل ماضياً منفيّاً كان النفي بما، أو بإن، أو بلا فمن النفي بما قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِيلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

ومن النفي بإن قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالِنَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١].

ومن النفي بلا قول الشاعر:

حسب المحبين في الدنيا عذابهم ❖ تالله لا عذبئهم بعدها سقر

وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً متصرفاً، وخلا القسم من استطالة الكلام، فالأكثر أن يكون الجواب باللام، وقد نحو: والله لقد قام زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا تَأَلَّه لَقَدْ ءَاتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٩١]، وسمع حذف قد لقول سيويه - رحمه الله: "وسمعنا من العرب من يقول: والله لكذبت، والله لكذب". انتهى.

ومنه قول بعض العرب: والله لكذب زيد كذباً ما أحسب الله يغفره له، والتقدير: لقد كذب، ومنه قول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفة فاجر ❖ لناثوا، فما إن من حديث، ولا صالي
والصالي: من صلي بالنار إذا قرب منها، ودفع بجرارتها ألم البرد، فإن كان
الجواب فعلاً ماضياً متصرفاً، وقد طال القسم جاز في الفعل وجهان؛ أحدهما:
إفراده، وتجريده من اللام، وقد كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَبُ الْأُخْدُودِ ﴾ [البروج: ٤]
فإنه جواب القسم في قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ۝١ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ ۝٢ ﴾
وَشَاهِدِ وَمَشْهُودِ ﴿ [البروج: ١-٣].

والآخر: اقترانه بقد وحدها كما في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [الشمس: ٩]
فإنه جواب القسم في قوله تعالى: ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشمس: ١] وقد طال القسم
بالعاطف فحسن حذف اللام، واقترن الجواب بقد وحدها.

فإن كان الجواب فعلاً غير متصرف اقترن باللام وحدها كقول الشاعر:

لعمري لنعم الفتى مالك ❖ إذا الحرب أصلت لظاها رجلاً
أصلت لظاها أي: أحرقت نارها، وقد صدرت جملة الجواب في البيت بفعل
ماض غير متصرف فاقترن باللام وحدها، أما إذا كانت جملة جواب القسم
مصدرة بفعل مضارع، فلها أربع حالات، ولكل حالة حكم.

وإليك بيان هذه الحالات بالتفصيل :

الحالة الأولى : أن يكون الفعل المضارع المجاب به القسم مثبتاً يراد به الحال نحو : يقوم زيد ، ويغلب في هذه الحالة رد الجملة الفعلية اسمية ، فتقدم الفاعل ، فيصير مبتدأ فتقول : والله لزيد يقوم ، فيقترن الجواب باللام ، أو تقول : والله إن زيدا يقوم ، فيقترن الجواب بإن ، أو والله إن زيدا يقوم ، فيقترن الجواب باللام ، وإنّ معاً .

ومن النحاة من ذهب إلى أن الجملة الفعلية لا ترد اسمية ، فأجاز أن يقال : والله ليقوم زيد ، ومنه قول الشاعر :

لعمري لأدري ما قضى الله كونه ❖ يكون ، وما لم يقض ليس بكائن

الحالة الثانية : أن يكون الفعل المضارع المجاب به القسم مثبتاً يراد به الاستقبال ، ولم يقترن بحرف تنفيس ، ولم يتقدم معموله عليه ، وحكم هذه الحالة تلقي الجواب باللام ، وتوكيد الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة ، أو الثقيلة .

فمن توكيده بالنون الخفيفة قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق : ١٥] ومن توكيده بالنون الثقيلة قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾ [الأنبياء : ٥٧] .

الحالة الثالثة : أن يكون الفعل المضارع المجاب به القسم مثبتاً يراد به الاستقبال ، وقد اقترن بحرف تنفيس ، أو تقدم معموله عليه ، وحكم هذه الحالة اقتران الجواب باللام بأن تدخل اللام على أحد حرفي التنفيس : السين ، أو سوف ، أو على المعمول المتقدم .

فمن دخولها على حرف التنفيس قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [الضحى : ٥] .

وقول الشاعر:

فوربي لسوف يجزي الذي ❖ أسلفه المرء سيئاً، أو جميلاً
ومن دخولها على المعمول المتقدم قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ مُتَمِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ
تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

الحالة الرابعة: أن يكون الفعل المضارع المجاب به القسم منفياً، ويكون النفي بلا
فيقال: والله لا يقوم زيد، ويجوز أن تكون ما في موضع لا فيقال: والله ما يقوم
زيد، والأكثر أن تكون لا في المستقبل، وما في الحال، فإن كان الفعل منفياً بلا
جاز تأكيده بالنون.

ومنه قول الشاعر:

تالله لا يُحمدنَّ المرء مجتنباً ❖ فعل الكرام، وإن فاق الوري حسباً
والأكثر ألا يؤكد الفعل كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ
مَنْ يَمُوتُ﴾ [النحل: ٢٣٨].

ومما سبق يتبين أن جواب القسم لا يكون إلا جملة، وزعم أبو الحسن الأخفش
أن جواب القسم قد يكون لام كي مع الفعل نحو: بالله ليقوم، ولم يرتض
جمهور النحويين ما أجازاه الأخفش؛ لأن لام كي ينصب بعدها الفعل المضارع
بأن المضمرة جوازاً على الرأي الراجح، وأن وما بعدها يؤولان بمصدر، والمصدر
مفرد، ولا يكون جواب القسم مفرداً.

وقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ
لِيَرْضَوْكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] ذاكراً أن المعنى: ليرضئكم.

وأنشد دليلاً لما ادعاه قول الشاعر:

إذا قلت قَدْنِي قال: بالله حلقة ❖ لتغني عني ذا إنائك أجمعاً
 أي: إذا قلت للمضيف: كفاني من شرب اللبن قال المضيف: أحلف بالله حلقةً
 لتشربين جميع ما في الإناء من اللبن لتغني عني أي: لتجعل اللبن غنياً عني.
 وفيه إشارة إلى أن اللبن محتاج لمن يشربه، فهو إشارة للكرم، وقوله: ذا إنائك
 أي: صاحب إنائك، وصاحب الإناء: هو اللبن.

والشاهد في البيت، وقوع لتغني، وهو المضارع المقرون بلام كي جواباً للقسم
 عند الأخفش، والجماعة يأبون ما ذهب إليه الأخفش إذ إنه لم يرد منه شيء عن
 العرب، فلم يسمع من لسانهم: والله ليقوم، ولا بالله ليخرج زيد، بكسر اللام،
 وحذف النون، وبقاء الفعل مفتوحاً.

ولا حجة فيما استدل به الأخفش من الآية الكريمة، أو البيت؛ لأن جواب
 القسم في الآية الكريمة محذوف، واللام متعلقة به أي: ليكون كذا ليرضوكم،
 والبيت يحتمل أمرين:

أولهما: أن يكون الجواب محذوفاً لدلالة الحال عليه، فيكون التقدير قال: بالله
 حلقة لتشربين لتغني إلى آخره، ويكون لتغني متعلقاً بالفعل المضمر الذي هو
 لتشربين الواقع جواباً للقسم.

وثانيهما: أن يكون بالله متعلقاً بفعل مضمر لا يراد به القسم بل الإخبار، ويكون
 قوله: لتغني عني متعلقاً به، والتقدير: حلفت بالله حلقة كي تغني عني إلى آخره.

راجع (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة الخامسة بعد المائة، و(شرح التسهيل)
 الجزء الثالث الصفحة الخامسة بعد المائتين، و(البسيط) لابن أبي الربيع الجزء
 الثاني الصفحة الخامسة عشرة بعد التسعمائة، وما بعدها. و(ارتشاف الضرب)
 المجلد الرابع الصفحة الثالثة، والستين بعد السبعمائة، والألف.

بيان : المقسم به ، والمقسم عليه ، وحروف القسم

المقسم به : هو كل اسم لله وَعَلَى ، أو لما يعظم من مخلوقاته نحو : بالله ليقومن زيد ، وكان العرب يحلفون ، فيقولون : قد أفلح وأبيه إن صدق ؛ لأن أبا المقسم له معظم عنده .

والمقسم عليه : كل جملة حُلف عليها بإيجاب ، أو نفي نحو : والله ليقومن زيد ، ونحو : والله ما قام عمرو .

الأحرف التي يقسم بها : فأشهرها خمسة أحرف ، وهي : الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، مُنْ بضم الميم ، وكسرها .

وحكى ابن مالك ، وابن أبي الربيع ، وغيرهما فيها لغات آخر ، وليست هذه الأحرف سواء في استعمالها ، فمنها ما يدخل على المضمر ، والظاهر ، ومنها ما يدخل على الظاهر وحده ، ومنها ما يدخل على كل مقسم به ، ومنها ما يختص بمقسم به دون غيره ، ومنها ما يكون الفعل معه ظاهراً ، أو مضمراً ، ومنها ما لا يكون الفعل معه إلا مضمراً .

وليك بيان ذلك كله :

أولاً : الباء : تختص من بين أحرف القسم بأنه يجوز استعمالها مع كل مقسم به سواءً أكان ظاهراً ، أم مقدراً فيقال : بالله لأنصرن ، ويقال : بك لأنصرن ، فدخلت في المثال الأول على اسم ظاهر ، وهو لفظ الجلالة ، ودخلت في المثال الثاني على ضمير هو الكاف كما تستعمل الباء للقسم ، والفعل ظاهر ، أو محذوف فيقال : بالله لأفعلن ، ويقال : أقسم بالله لأفعلن .

ثانياً: الواو: تدخل على الاسم الظاهر وحده بشرط أن يكون الفعل محذوفاً فيقال: والله لأفعلن، ولا يجوز دخولها على الضمير فلا يقال: وك لأفعلن كما لا يجوز الجمع بينها، وبين الفعل، فلا يقال: أقسم، والله لأفعلن؛ لأنه لو قيل: أقسم، والله لأفعلن لأدى إلى اللبس لجواز أن يتوهم أنه يمينان؛ لأن القائل قد يكتفي بأن يقول: أقسم، ويجري ذلك مجرى القسم.

وأجاز ابن كيسان إظهار الفعل، ورده ابن عصفور بقوله: "وهذا لا ينبغي أن يجوز، ولا يحفظه أحد من البصريين، فإن جاء شيء من ذلك، فينبغي أن يتأول على أن يكون أقسم كلاماً تاماً، ثم أتى بعد ذلك بالقسم، ولا يجعل والله متعلقاً بأقسم". انتهى.

ثالثاً: التاء: تختص بالدخول على اسم الله تبارك، وتعالى، ولا يجوز أن تدخل على غيره مما يقسم به، وتستعمل مع التعجب، وغيره، فالتعجب: نحو: تالله ما أكرم زيداً، وغير التعجب نحو: تالله ما علمت هذا.

ويشترط في استعمال التاء للقسم أن يحذف الفعل، فيقال: تالله لأكرمك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وربما دخلت التاء على غير اسم الله تعالى كقولهم: تربّي، وتربّ الكعبة، وتالرحمن، وهو شاذ ليس بمعروف، ولعل الذي قاله لم يكن فصيحاً كما قيل.

رابعاً: اللام: تختص بالدخول على اسم الله تبارك، وتعالى، ويشترط في استعمال اللام للقسم شرطان:

أحدهما: أن يكون المقسم متعجباً من المقسم عليه نحو: لله لأضربنك إذا كان متعجباً من الضرب.

والآخر: إضمار الفعل الذي يتعلق به المجرور، فلا يجوز أن يقال: أقسم الله لأضربنك.

خامساً: مَنْ: بلغاتها المختلفة، ونلاحظ في كلام ابن مالك أنه أدخل مَنْ على اسم الله، وذكر بعض النحويين أنه مختص بالدخول على الرب، فيقال: من ربي لأفعلن بكسر الميم، وَمَنْ ربي لأفعلن بضم الميم، ولا يجوز إظهار الفعل معه.

والباء: هي أصل حروف القسم؛ لأن فعل القسم هو أقسم، أو أحلف، وهما لا يصلان إلا بالباء؛ لأن أصلها الإلصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به، ولما كانت الباء هي الأصل خصت بأمور منها:

جواز ذكر الفعل معها، فيقال: أقسم بالله لأفعلن، وغيرها من حروف القسم يجب معه حذف الفعل، ويتعلق الجار، والمجرور بفعل مضمر، ومنها دخولها على كل مقسم به سواء أكان ظاهراً، أم مضمراً، ولا يجوز ذلك مع أحرف القسم الأخرى، إذ إن أحرف القسم الأخرى لا تدخل إلا على الأسماء الظاهرة.

ومنها ما يختص بلفظ الجلالة وحده، ومنها أيضاً استعمالها دون غيرها من الأحرف في القسم الاستعطافي، فيقال: بالله هل قام زيد؟ أي: أسألك بالله مستحلفاً، والواو بدل من الباء؛ لأن بين الحرفين تناسباً لفظياً، ومعنوياً، فالتناسب اللفظي؛ لأن مخرجهما واحد، والتناسب المعنوي؛ لأن الباء تفيد الإلصاق، وفي واو العطف معنى الجمعية القريب من الإلصاق.

والقول بأن الباء أصل، والواو بدل منها هو قول جمهور النحويين، والتاء في القسم بدل من الواو كما أبدلت منها في غير القسم، فلها نظائر مطردة، وغير مطردة، فمن إبدال الواو تاءً إبدالاً مطرداً اتصف، واتصل بالأصل فيهما:

او تصف ، واوتصل ، ومن إبدال الواو تاءً إبدالاً غير مطرد تراث ، فإن الأصل ، وراث ؛ لأنه من الفعل ، ورث .

فكذلك يقال في تالله : إن الأصل : والله ، ثم أبدلت الواو تاءً كما أبدلت في تراث ، وفي التكاة ، ونحوهما .

راجع (شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الثالثة بعد المائتين ، و(الرضي) الجزء الرابع الصفحة المتممة للثلاثمائة ، وما بعدها ، و(البسيط) الجزء الثاني الصفحة الخامسة ، والعشرين بعد التسعمائة ، وما بعدها ، و(ارتشاف الضرب) المجلد الرابع الصفحة الخامسة ، والستين بعد السبعمائة ، والألف ، وما بعدها .

حروف جواب القسم ، واجتماع القسم والشرط ، وحذف جواب القسم ، والقسم

الحروف التي تكون في جواب القسم :

فقد اصطلح النحاة على تسميتها بالحروف التي يتلقى بها القسم ، والمراد بها : الحروف التي تعلق المقسم به بالمقسم عليه ، وهي ستة أحرف : ثلاثة منها تكون في الإيجاب ، وثلاثة تكون في النفي .

أما التي في الإيجاب : فهي اللام المفتوحة كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين : ٤] جواباً لقوله ﴿ وَكَذَلِكَ ﴾ : ﴿ وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ [التين : ١] .

وإن المثقلة : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس : ٣] جواباً لقوله : ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾ [يس : ٢] .

وإن المخففة : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق : ٤] جواباً لقوله ﴿ وَكَذَلِكَ ﴾ : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ﴾ [الطارق : ١] .

وأما الثلاثة التي في النفي: فهي "ما": كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِيلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

وإن النافية: كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتِ الْإِيمَانُ مِنْ أَهْلِهَا مِنْ أَهْلِهَا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [فاطر: ٤١].

ولا: نحو: والله لا يقوم زيد، ويجوز أن تجعل ما مكان لا فيقال: والله ما يقوم
زيد غداً، وقد سبق في الحديث عن العنصر الأول بيان ما يدخله كل حرف من
هذه الأحرف الستة، وعرفنا أن الحرف لا يختص بنفي الجملة الفعلية.

وذهب الرضي إلى أنه يجوز أن تنفي الجملة الاسمية بلا نحو: والله لا زيد فيها،
ولا عمرو، ونحو: والله لا رجل في الدار، ونحو: والله لا فيها رجل، ولا امرأة.
ونلاحظ في الأمثلة الثلاثة التي ذكرها الرضي أن الجملة الاسمية الواقعة جواباً
للقسم قد تصدرت بلا في ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون اسمها معرفة، وقد تكررت لا.

الثانية: أن يكون خبرها مقدماً، وقد تكررت لا أيضاً.

الثالثة: أن يكون اسمها نكرة، ولا يلزم تكرارها.

واختار هذا الرأي ابن مالك، فذكر أن حروف النفي الثلاثة لا تختص باسم، ولا
فعل، وهي ما، وإن، ولا إلا أن الجملة الاسمية إذا نفيت بلا، وقُدِّم الخبر، أو
كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة نحو: والله لا زيد في الدار،
ولا عمرو، ولعمري لا أنا هاجرك، ولا مهينك، ولم يرتض أبو حيان كلام ابن
مالك، فوصفه بأنه زعم.

وخلاصة ما سبق: أن أحرف النفي التي تكون في جواب القسم ثلاثة: وهي ما، وإن،
ولا، وندر نفي جواب القسم بلن، ولم، فمن تلقى الجواب بلن قول أبي طالب:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم ❖ حتى أوارى في التراب دفيئاً

ومن تلقي جواب القسم بلم قول الأعرابي ، وقد سئل : "ألك بنون؟ قال : نعم ،
وخالقهم لم تقم عن مثلهم مُنجبة".

اجتماع الشرط والقسم :

أما إذا اجتمع الشرط والقسم ، وكل منهما يطلب جواباً ، وحذف أحد الجوابين واجب إذ لا يجوز أن يظهر معاً ، ولا اجتماع القسم ، والشرط ثلاث صور نذكرها ، ونُتبع كل صورة بحكمها :

أولاً : إذا اجتمع القسم مع الشرط الامتناعي بلو ، أو لولا ، فالجواب للشرط ، ويستغنى عن جواب القسم مطلقاً نحو : والله لو فعلتَ لفعلتُ ، ونحو : لو فعلتَ ، والله لفعلتُ ، فالجواب المذكور هو جواب الشرط تقدم عن القسم ، أو تأخر عنه .

ثانياً : إذا اجتمع القسم مع الشرط غير الامتناعي ، ولم يتقدم عليهما ما يطلب الخبر أي : لم يتقدم عليهما مبتدأ ، أو اسم كان ، أو نحو ذلك ، فالجواب للمتقدم منهما ، والاستغناء عن جواب المتأخر نحو : والله إن جاءني زيدٌ لأكرمه ، فلاأكرمه جواب القسم المتقدم ، ويستغنى بجواب الشرط لتقدمه في نحو : إن جاءني زيدٌ أكرمته ، فأكرمته جواب الشرط المتقدم .

ثالثاً : إذا اجتمع القسم مع الشرط غير الامتناعي ، وقد تقدم عليهما ما يطلب الخبر ، فالجواب للشرط مطلقاً ، وحذف جواب القسم تقدم ، أو تأخر نحو : زيد ، والله إن يكرمك ، وزيد إن يكرمك ، والله يكرمك ، فيكرمك في المثالين جواب الشرط ؛ لأن الشرط ، والقسم قد اجتماعاً ، وتقدمهما ما يطلب الخبر .

وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر ؛ لأن سقوط جواب الشرط مخل بمعنى الجملة التي هو منها أي : مخل بجملة الشرط الواقعة خبراً بخلاف القسم ، فإنه مسوق لمجرد التأكيد .

ومما سبق يتبين أن جواب القسم قد يحذف استغناءً عنه بجواب الشرط ، ونختتم هذا الحديث ببيان أن جواب القسم قد يحذف في موضع آخر دون أن يجتمع مع القسم ، كحذفه من قوله تعالى : ﴿وَالْتَزَعَتِ غَرْقًا﴾ [النازعات: ١] ، فالجواب محذوف تقديره : لتبعثن ، بدليل ما بعده عليه .

وكما تحذف جملة جواب القسم تحذف جملة القسم أيضًا ، وحذفها على ضربين :

الأول : حذف لازم : وذلك مع جميع أحرف القسم ما عدا الباء ، فإنه لا يجوز الجمع بين جملة القسم ، والقسم بغير الباء ، فلا يقال : أقسم ، والله ، ولا أحلف بالله بل يجب حذف جملة القسم فيقال : والله ، وتالله .

الثاني : حذف غير لازم : وذلك مع باء القسم ، فقد خصت بجواز ذكر جملة القسم معها ، وجواز حذفها ، فيقال : أقسم بالله لأفعلن ، ويقال : بالله لأفعلن . قال الله تعالى : ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] .

وقال ﷻ : ﴿فَبِعِزَّتِكَ لأَعُوذَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] وإنما جاز الجمع بين الباء ، والفعل ؛ لأن فعل القسم يتعدى بها دون غيرها .

راجع (شرح التسهيل) الجزء الثالث من الصفحة الخامسة عشرة بعد المائتين إلى السابعة عشرة بعد المائتين ، و(شرح الجمل) لابن عصفور الجزء الأول الصفحة السادسة ، والعشرين بعد الخمسمائة ، و(البسيط) الجزء الثاني الصفحة الثالثة ، والثلاثين بعد التسعمائة ، وما بعدها . و(الرضي) الجزء الرابع الصفحة الحادية عشرة بعد الثلاثمائة ، و(ارتشاف الضرب) المجلد الرابع الصفحة الثمانين بعد السبعمائة ، والألف .

أسماء الأفعال، وبعض أحكامها

عناصر الدرس

- العنصر الأول :** تعريف أسماء الأفعال، وعلة بنائها، وبيان أنها ١٨٧
جميعاً منقولة
- العنصر الثاني :** رد ادعاء: أنها مرفوعة المحل ومنصوبة، وأنها ١٩٣
أعلام لألفاظ الأفعال
- العنصر الثالث :** حكمها في التعدي واللزوم، وحكم تقديم ١٩٦
منصوبها عليها
- العنصر الرابع :** حكم الكاف المتصلة بأسماء الأفعال ٢٠٠

تعريف أسماء الأفعال، وعلة بنائها، وبيان أنها جميعاً منقولة

تعريف أسماء الأفعال :

عرف النحاة اسم الفعل بتعريفات متعددة، ونختار من هذه التعريفات قولهم : اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل في المعنى، والعمل، ولم يتأثر بالعوامل، ولم يكن فضلة.

فقولهم : ما ناب عن الفعل في المعنى، والعمل جنس يشمل اسم الفعل، وغيره مما ينوب عن الفعل في المعنى، والعمل، والمراد بأنها نائبة عن الفعل أنها تعمل عمله، فترفع الفاعل ظاهراً نحو: هيهات زيد، ومضمراً نحو: صه أي: اسكت، وتنصب المفعول إن نابت عن فعل متعدٍ نحو: رويدا زيدا أي: أمهله.

وقولهم: لم يتأثر بالعوامل قيد في التعريف لإخراج ما ينوب عن الفعل في المعنى، والعمل، وهو متأثر بالعوامل الداخلة عليه كالمصدر، فإنه ينوب عن الفعل في المعنى، والعمل نحو: ضرباً زيدا، ولكنه يتأثر بالعوامل الداخلة عليه إذ إنه هنا منصوب بفعل مضمر، والتقدير: اضرب زيدا ضرباً، وكاسم الفاعل نحو: أقائم الزيدان؟ ونحوهما مما يعمل عمل الفعل، فإن العوامل اللفظية، والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها.

وقولهم، ولم يكن فضلة قيد آخر في التعريف لإخراج الحروف كإن وأخواتها، فإنها تعمل النصب في الاسم بالاتفاق، وتعمل الرفع في الخبر على الرأي الراجح، وفيها معاني الأفعال، فمعنى إنَّ وأنَّ حَقَّقْتُ، ومعنى كأن شبهت، ومعنى لكن استدركت، ومعنى ليت تمنيت، ومعنى لعل ترجيت.

غير أن هذه الأحرف فضلة، فخرجت من تعريف اسم الفعل بقولهم: ولم يكن فضلة؛ لأن اسم الفعل لا يكون فضلة بل هو عمدة إذ يقوم مقام الفعل، فهو ركن في الإسناد، وقد وضعت العرب هذه الأسماء لأمرين:

أحدهما: قصد الاختصار فقولنا: عليك زيداً الأصل فيه: وجب عليك أخذ زيد، وقولنا: إليك عني الأصل فيه: ضُم رحلك، وثقلك إليك، واذهب عني. **والآخر:** قصد المبالغة، فإن معاني هذه الأسماء أبلغ، وأكد من معاني الأفعال التي يقال: إن هذه الأسماء بمعناها، فإذا قال المتكلم: أفّ فكأنه قال: أتضجر كثيراً جداً، وإذا قال: هيهات فكأنه قال: بُعد جداً كقولهم: هيهات إدراك الغاية بغير العمل الناجح.

حكم أسماء الأفعال:

هو البناء فجميع أسماء الأفعال مبنية، وقد ذكر الرضي في علة بنائها أمرين:

أحدهما: أنها أشبهت مبني الأصل، وهو الفعل الماضي، وفعل الأمر، فلا يقال: إن صه اسم لا تتكلم، ومه اسم لا تفعل إذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى: اسكت، واكفف، وكذلك لا يقال: إن أف بمعنى أتضجر، وأوه بمعنى أتوجع إذ لو كانا كذلك لكانا معربين كمسماهما بل هما بمعنى: تضجرت، وتوجعت الإنشائيتين.

ولا يخفى ما في كلام الرضي من ضعف. إذ لو كان الأمر كما زعم لكان فيه إنكار اسم الفعل المضارع.

الأمر الآخر: أن علة بنائها أنها أسماء لما أصله البناء، وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي، والأمر، أو خرج عن أصله، وهو الفعل

المضارع ، ويمكن أن يضاف إلى ما ذكره الرضي أن سبب بنائها هو أنها أشبهت الحرف ، كما قال كثير من النحويين ؛ لأن الرأي الذي استقر عند النحاة هو أن المبني من الأسماء إنما بني ؛ لأنه أشبه الحرف.

وقد تعددت أنواع شبه الاسم بالحرف ، ومنها الشبه بالحرف في الاستعمال ؛ لأن أسماء الأفعال ملازمة للإسناد إلى الفاعل ، فهي أبداً عاملة ، ولا يعمل فيها شيء ، فأشبهت في استعمالها الحروف العاملة كإن ، وأخواتها ، فبنيت لذلك.

فأسماء الأفعال تؤدي معنى الفعل على جهة اللزوم ، وتعمل عمل الفعل ، ولا تقبل عمل عامل فيها ، فنحو قولنا : صه يؤدي معنى اسكت ، ويعمل عمله ، ولا يصلح أن يكون معمولاً لعامل ، وكذلك نزال تنوب عن انزل ، وهيهات ينوب عن بُعد.

ولا تصلح هذه الألفاظ أن يعمل فيها عامل من العوامل ، وجميع أسماء الأفعال كما ذكر الرضي منقولة عن غيرها ، والمراد بكونها منقولة أنها لم توضع من أول الأمر لتستعمل أسماء أفعال ، بل استعملت استعمالاً آخر قبل استعمالها أسماء أفعال ، فاسم الفعل دونك هو في الأصل ظرف ، ثم نقل عن الظرفية ، فاستعمل اسم فعل بمعنى : خذ واسم الفعل عليك هو في الأصل جار ، ومجرور ، ثم نقل فاستعمل اسم فعل بمعنى الزم.

وهكذا سائر أسماء الأفعال ، ومع أنها جميعاً منقولة ، فإنها لم تنقل عن شيء واحد بل نقل بعضها عن المصدر ، ونقل بعضها عن الظرف ، وعن الجار ، والمجرور.

وفيما يلي بيانٌ للأصول التي نقلت عنها أسماء الأفعال :

أولاً : ما نقل عن المصدر : المراد باسم الفعل المنقول عن المصدر هو ما سبق استعماله مصدراً ، وهو ضربان :

الأول: ما نُقل عن مصدر استعمل فعله كرويد في قولهم: رويد زيداً بمعنى: أمهل زيداً، فإن رويد اسم فعل أمر، وهو منقول عن مصدر استعمل فعله؛ لأنهم قالوا: أروده إرواداً بمعنى: أمهله إمهالاً، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم أي: بحذف الزوائد، ونقلوه، وسموا به الفعل، وأقاموه مقامه، فقالوا: رويد زيداً، بالنصب على المفعولية.

الثاني: ما نقل عن مصدر لم يستعمل فعله، وهو قولهم: بلّه زيداً أي: دعه، واتركه، فإن بله اسم فعل منقول عن مصدر لم يستعمل فعله، ويدل على أن رويد، وبلّه منقولان عن مصدرين كثرة استعمالهما مصدرين.

فإن العرب قالوا: رويد زيدٍ، وبله زيد بجر زيد في المثالين فإذا قيل: بله زيداً، ورويد زيداً بالنصب كانا اسمي فعلين، والفتحة فيهما فتحة بناء، وإذا قيل: بله زيدٍ، ورويد زيدٍ بالجر كانا مصدرين، والفتحة فيهما فتحة إعراب.

ومن تمام الفائدة أن نذكر هنا أن رويد يستعمل استعمالين آخرين، فتارة يكون حالاً كما في قولهم: ساروا رويداً، فقليل: هو حال من الفاعل أي: مُرودين، وقيل: هو حال من ضمير المصدر المحذوف أي: ساروه رويداً.

والمعنى: ساروا السير في حال كونه رويداً، وتارة يكون نعتاً إما لمصدر مذكور نحو: ساروا سيراً رويداً، أو لمصدر محذوف نحو: ساروا رويداً أي: سيراً رويداً، وقد ضعف أبو حيان أن يكون رويداً في هذا المثال نعتاً لمصدر محذوف فقال: "وكونه نعتاً لمصدر محذوف قول ضعفاء العرب".

ونختم الحديث عن أسماء الأفعال المنقولة عن المصدر بأن نقول: إذا كان رويد، وبلّه يستعملان مصدرين، ثم استعملتا اسمي فعلين، فإن هناك أسماء أفعال تشبه المصادر، ولم يثبت استعمال شيء منها مصدراً كوشكان بتثليث الواو أي:

وَشَكَانَ، وَوَشَكَانَ، وَوُشَكَانَ، وهذا معنى تثليث الواو، والنون مبنية على الفتح دائماً، وهو بمعنى: سُرْعَ، وقيل: معناها قرب.

وسرعان بتثليث السين، والنون تفتح، وتضم، والراء مسكنة على كل حال، وهو بمعنى: سُرْعَ، وبطآن بضم الباء، وفتحها بمعنى: بطاً، وشتان، وهو بمعنى تباين، واقترب.

فهذه الأسماء كلها لم يستعمل شيء منها مصدرًا كما استعمل رويد، وبله، ولكنها منقولة في الأصل عن المصادر؛ لأنه قام دليل قطعي على كونها منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل، وأشبه ما يكون أصلها المصادر للمناسبة بينها، وبين المصادر في الوزن، ولإلحاقها ببله، ورويد.

ثانيًا: ما نقل عن ظرف، أو جار، ومجرور، والمراد به: ما سبق استعماله ظرفًا، أو جارًا، ومجرورًا قبل استعماله اسم فعل، فالمنقول من الجار، والمجرور نحو: عليك، وإليك، وكذاك، وكما أنت.

ولا يستعمل هذا النوع في الغالب إلا جارة لضمير المخاطب، وشذجره لضمير المتكلم في نحو: عليّ بمعنى: أولني أي: أعطني، وإليّ بمعنى: أتنحى، ولضمير الغائب في عليه بمعنى: ليلزم.

وأشذ منه أن يجر اسمًا ظاهرًا نحو ما سمعه الأخفش من قول بعضهم: على عبد الله زيدًا، بجر عبد الله أي: قربه إياه، والمنقول من الظرف: عندك، ولديك، ودونك، ووراءك، وأمامك، ومكانك، وبعذك.

هذا هو المسموع، واختلف في القياس عليه، فذهب البصريون إلى أنه يقتصر على المسموع، ولا يجوز القياس عليه، وذهب الكسائي إلى أنه يجوز قياس الظروف على المسموع نحو: خلفك، وقدامك.

بيان معاني أسماء الأفعال :

وفيما يلي بيان معاني هذه الأسماء ما كان منها منقولاً عن جار، ومجرور، وما كان منها منقولاً عن ظرف، فأسماء الأفعال المنقولة عن جار، ومجرور نحو: عليك يستعمل متعدياً بمعنى: الزم، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

وإليك بمعنى: تنحّ، وهو لازم عند البصريين، وذكر الكوفيون أنها تتعدى، فتقول: إليك زيداً أي: أمسك زيداً، وكذلك، ويستعمل متعدياً بمعنى: أمسك. ومنه قول الشاعر:

أقول، وقد تلاحت المطايا ❖ كذاك القول إن عليك عينا
والمعنى: أمسك القول.

وفسره ابن جني في (الخصائص) باحفظ القول، أو اتق القول، وكما أنت، ويستعمل متعدياً بمعنى: انتظر. حكى الكسائي: كما أنت زيداً أي: انتظر زيداً، وكما أنتني أي: انتظرني.

وأسماء الأفعال المنقولة عن ظرف: عندك، ويستعمل متعدياً بمعنى خذ، ولازماً بمعنى توقف، ولديك، ويستعمل متعدياً بمعنى خذ، ودونك، ويستعمل متعدياً بمعنى خذ، ولازماً بمعنى تأخر.

ووراءك، ويستعمل لازماً بمعنى تأخر، وأمامك، ويستعمل لازماً بمعنى تقدم، ومكانك، ويستعمل لازماً بمعنى اثبت، وبعدك، ويستعمل لازماً بمعنى تأخر.

راجع (الخصائص) الجزء الثالث الصفحة الثالثة، والسبعين، و(الرضي) الجزء الثالث الصفحة الثالثة، والثمانين، والخامسة، والثمانين، والتاسعة، والثمانين. و(ارتشاف الضرب) المجلد الخامس الصفحة المتممة للثلاثمائة بعد

الألفين ، والثمانية بعد الثلاثمائة ، والألفين ، وما بعدها ، و(الآشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الرابعة ، والتسعين بعد المائة ، وما بعدها.

رد ادعاء: أنها مرفوعة المحل ومنصوبة، وأنها أعلام لألفاظ الأفعال

الرد على من ادعى أنها مرفوعة المحل ومنصوبة:

اختلف العلماء في أسماء الأفعال ألها محل من الإعراب أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب الأخفش ، ونقل عن سيبويه ، والفارسي ، واختاره ابن أبي الربيع كما اختاره الرضي ، وابن مالك ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور.

والقول الثاني: أنها في مرفوعة المحل على أنها مبتدأ ، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر ، فقولنا: هيهات زيدٌ يكون إعرابه كإعراب أقائم الزيدان.

والقول الثالث: أنها منصوبة المحل على المصدرية ، وهو مذهب المازني ، ونقل عن سيبويه ، والفارسي ، واختاره ابن أبي الربيع ، ونسبه إلى أكثر النحويين ، واحتج له بأن هذه الألفاظ أسماء ، والأسماء إذا وقعت في الكلام المفيد إما أن تكون مرفوعة المحل ، أو منصوبته ، أو مجرورته.

وأقرب المواضع إلى أسماء الأفعال المصادر النائية ، وهي منصوبة ، فجعلوا موضع هذه الأسماء نصب ، ولا يخفى ما في القولين: الثاني ، والثالث من ضعف.

الرد على من قال إنها أعلام لألفاظ الأفعال:

أما القول بأن أسماء الأفعال مرفوعة المحل ، وأنها مبتدأة ، وما بعدها ساد مسد الخبر كما في: أقائم الزيدان؟ فيضعفه أن لفظ قائم يصح الابتداء به ؛ لأن معناه

معنى الاسم ، وإن شابه الفعل بخلاف أسماء الأفعال ، فإنها انتقلت إلى معنى الفعلية ، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل ، فلما كانت أسماء الأفعال بمعاني الأفعال لم يكن لها محل من الإعراب.

وأما القول بأنها في موضع نصب على المصدرية ، فيضعفه أنه لو كان الأمر كذلك لكانت الأفعال مقدرة قبل أسماء الأفعال ، فلم تكن قائمة مقام الفعل ، فلم تكن مبنية.

وإذا ضعف القول بأنها في موضع رفع ، والقول بأنها في موضع نصب صح القول بأنها لا موضع لها من الإعراب ، وإنما رُجح هذا الرأي ليحصل التطابق بين اللفظ ، والمعنى أي : بين اسم الفعل ، والفعل الذي بمعناه.

فإذا كان الفعل لا موضع له من الإعراب ، فكذلك اسم الفعل ، ونختم الحديث عن هذا العنصر بالرد على من قال : إن أسماء الأفعال أعلام لألفاظ الأفعال ، فنقول : إن القول بأنها أعلام لألفاظ الأفعال هو أحد أقوال ثلاثة في مدلولها ، غير أنه تجدر الإشارة إلى بيان حقيقتها قبل ذكر مدلولها.

فقد اختلف النحاة في حقيقة هذه الألفاظ ، فذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية مرادفة لما تفسر به ، فصح فعل مرادف لاسكت.

وذهب بعض البصريين إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وجاءت على أبنيتها ، واتصلت بالضمائر بها اتصالها بالأسماء ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن هذه الألفاظ قسم رابع من أقسام الكلمة سماه خالفة.

وذهب جمهور البصريين إلى أن هذه الألفاظ أسماء ، وهو القول الراجح ؛ لأنها تقبل بعض علامات الأسماء كالتنوين ، والتعريف ، ولا يدخلها شيء من علامات الأفعال ، ولم ترد على وزن من أوزان الأفعال.

وإذا كان القول باسمية هذه الألفاظ هو القول الراجح ، فإن القائلين به قد اختلفوا في مدلول هذه الألفاظ على أقوال ثلاثة :

الأول : أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث ، ولا الزمان ، والأفعال هي التي تدل على الحدث ، والزمان أي : أنها أعلام لألفاظ الأفعال ، فصح مثلاً : اسم للفظ اسكت .

والثاني : أن مدلولها المصادر إلا أنها دخلها معنى الأمر ، ومعنى الوقوع بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الأمر ، فتبعه الزمان ، فصح اسم لسكوتاً ، ثم دخله معنى الأمر .

والثالث : أن مدلولها هو ما يدل عليه الفعل من الحدث ، والزمان أي : تدل على معاني الأفعال من الحدث ، والزمن إلا أن دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة .

والذي يعيننا في هذا المقام هو رد القول بأنها أعلام لألفاظ الأفعال ، وهو قول لا يثبت بل وصفه الرضي بأنه لا شيء ، وإنما كان كذلك لما يترتب عليه من معنى ، فإذا قيل بأن هذه الألفاظ أعلام لألفاظ الأفعال كان معناه : أن العربي المتكلم بلفظ منها يكون معنيًا بمرادفه ، وليس الأمر كذلك .

قال الرضي معللاً ذلك : "إذ العربي القُح -أي : الخالص الباقي على سليقته العربية من غير شائبة- ربما يقول : صه مع أنه لا يخطر بباله لفظ : اسكت ، وربما لم يسمعه أيضاً ، ولو قلت : إنه اسم لاصمت ، أو امتنع ، أو كف عن الكلام ، أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح ، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ" . انتهى .

وإذا كان القول بأن أسماء الأفعال أعلام لألفاظ الأفعال ضعيفاً مردوداً، فإن القول بأن مدلولها المصادر فيه ضعف أيضاً، وأظهر ما فيه من ضعف أن القائلين به جعلوا دلالة هذه الألفاظ على المصادر، وهي لم تنب عن المصدر، وإنما نابت عن الفعل.

ومما يضعفه أيضاً أن تكون الدلالة على الزمن تابعة للفظ، وتأتي بعده، ومما سبق يتبين أن أقوى الآراء، وأحقها بالقبول هو القول بأن هذه الألفاظ تدل على ما تدل عليه الأفعال من الحدث، والزمان.

راجع (الرضي) الجزء الثالث الصفحة السابعة، والثمانين، و(البسيط) الجزء الأول الصفحة الرابعة، والستين بعد المائة، و(ارتشاف الضرب) المجلد الخامس الصفحة التاسعة، والثمانين بعد المائتين، والألف، و(توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة الخامسة، والسبعين.

حكمها في التعدي واللزوم، وحكم تقديم منصوبها عليها

حكمها في التعدي واللزوم:

لما كانت أسماء الأفعال تدل على ما تدل عليه الأفعال من معانٍ قويت دلالتها على الأفعال، فأخذت حكمها في التعدي، واللزوم.

فإذا كان اسم الفعل بمعنى فعلٍ متعدٍّ كان متعدِّاً نحو: عليك فإنه بمعنى الفعل المتعدي الزم، فكان متعدِّاً، فيقال: عليك زيداً، فعليك جار، ومجرور، وزيداً مفعول به لهذا الجار، والمجرور، والفاعل: ضمير مستتر تقديره أنت.

وإذا كان اسم الفعل بمعنى فعل لازم كان لازماً نحو: صه، فإنه بمعنى الفعل اللازم اسكت له فاعل، وهو ضمير مستتر أي: أنت فكان لازماً مثل اسكت.

ولم يستثن من ذلك إلا قولهم: آمين بمد الألف، وقصرها فإنه اسم فعل بمعنى استجب، ولم يحفظ له مفعول في حين أن مسماه، وهو استجب متعد إلى المفعول به، فيقال: اللهم استجب الدعاء، فالدعاء مفعول به للفعل استجب، ولا يقال: آمين الدعاء، أو آمين الدعاء أي: بمد الهمزة، أو قصرها.

هذا وأسماء الأفعال من حيث التعدي، واللزوم على ثلاثة أضرب:

- ضرب لا يستعمل إلا لازماً: نحو: صه بمعنى اسكت، ومه بمعنى اكفف.
- وضرب لا يستعمل إلا متعدياً: نحو: عليك زيداً بمعنى الزمه، ودونك عمراً بمعنى خذه.
- وضرب يستعمل تارة متعدياً، وتارة لازماً: كرويدك، ودونك.

وأسماء الأفعال المتعدية تخالف الأفعال التي بمعناها في أمرين:

الأول: أن الباء تزداد كثيراً في مفعول أسماء الأفعال، فيقال: عليك به، فالباء حرف جر زائد، والهاء مفعول به لاسم الفعل، وذلك لضعف اسم الفعل عن العمل، فتقوى بحرف عادته إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به.

والثاني: أن الفعل المتعدي يجوز أن يتقدم على معموله، وأن يتأخر عنه بلا خلاف، فيقال: زيداً الزم، فزيداً مفعول به مقدم للفعل الزم، ويقال: الزم زيداً، فزيداً مفعول به في موضعه.

أما تقديم معمول اسم الفعل عليه، ففيه خلاف، وقد ذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، فنسب إلى الكوفيين القول بأنه يجوز أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه كما نسبه إليهم الرضي.

وذكر المرادي ، وأبو حيان في نسبة هذا القول رأيين :

أحدهما : أنه رأي الكسائي .

والآخر : أنه رأي الكوفيين إلا الفراء .

ومهما يكن من أمر ففي المسألة قولان :

القول الأول : أن معمول اسم الفعل لا يجوز أن يتقدم عليه ، فلا يصح أن يقال :
زيداً عليك بنصب زيداً عليك .

وإنما يجوز أن يقال : زيداً عليك بنصب زيد بإضمار فعل ؛ لأن اسم الفعل لا يقوى على أن يتقدم معموله عليه ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ووافقه الفراء من الكوفيين ، فذكر أنه قلما تقول العرب : زيداً عليك ، وزيداً دونك ، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمّر قبله .

القول الثاني : أنه يجوز أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه ، فيقال : زيداً عليك كما يقال : زيداً الزم ، وقد احتج كل فريق لمذهبه .

فمن ذهب إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه احتج بأن أسماء الأفعال فرع عن الأفعال في العمل ، فلم تعمل عمل الفعل إلا لقيامها مقامه ، فينبغي ألا تتصرف تصرف الفعل .

فإذا كان الفعل يجوز تقديم معموله عليه ، وتأخيره عنه ، فإن أسماء الأفعال لا يجوز تقديم معمولها عليه ؛ لأنه لو جاز أن يتقدم معمولها لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل ، والفرع ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول .

ومن ذهب إلى أنه يجوز أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه احتج بأمرين : السماع ، والقياس . أما السماع فقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٤] وقول الراجز :

يا أيها الملائح دلوي دونك ❖ إني رأيت الناس يحمدونك
فقد ذهب الكسائي إلى أن كتاب الله منصوب بعلبيكم ، وأعرب دلوي معمولاً لدونك ، وقد تقدم على عامله .

أما القياس : فعلى الفعل ، فالفعل يجوز تقديم معموله عليه ، وتأخير عنه ، فيقال : زيداً الزم ، والزم زيداً ، ولما كانت أسماء الأفعال قائمة مقام الأفعال ، والأفعال يجوز في معمولها التقديم ، والتأخير جاز الأمران في ما قام مقام الأفعال .

والرأي الراجح في هذه المسألة : هو الرأي الأول القائل بأن أسماء الأفعال لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها ؛ لضعف ما استدل به القائلون بالجواز ، سواء في ذلك استدلالهم بالسماع ، واستدلالهم بالقياس .

أما السماع : فإن الدليلين اللذين استدلوا بهما من السماع ليس فيهما حجة على أنه يجوز أن يتقدم معمول اسم الفعل فيه ، فقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ لا دليل فيه ؛ لأن كتاب ليس منصوباً بعلبيكم ، وإنما هو مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله ، والعامل فيه فعل مقدر .

والتقدير : كتب الله ذلك عليكم كتاباً ، وإنما قُدر هذا الفعل ، ولم يظهر للدلالة ما تقدم عليه ، ويجوز أن يكون كتاب الله منصوباً على الإغراء ، والتقدير : الزموا كتاب الله ، وعلبيكم : اسم فعل أمر بمعنى الزموا أيضاً ، وقد حذف مفعوله أي : عليكم ذلك ، فيكون أكثر تأكيداً لكونه إغراء بعد إغراء .

وأما الرجز ، فلا دليل فيه على جواز أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه ؛ لأن هذا البيت يحتمل تخريجات أخرى منها : أن يكون دلوي منصوباً بفعل مضمر كأنه

قال : الزم دلوي ، ويكون دونك تفسيراً له ، أو أن يكون دلوي مرفوعاً بالابتداء ، وما بعده الخبر.

أو أن يكون دلوي خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هذه دلوي ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

وأما قياسهم اسم الفعل على الفعل ، فمردود ؛ لأن الفعل متصرف في نفسه ، فتصرف عمله ، وأما أسماء الأفعال فغير متصرفة في نفسها ، فينبغي أن لا يتصرف عملها ، فوجب أن يمتنع تقديم معمولها عليها ؛ لأنه لا يتصرف في الم معمول إلا العامل الذي يتصرف في نفسه.

راجع (الكتاب) الجزء الأول الصفحة الثانية ، والخمسين بعد المائتين ، وما بعدها ، و(الإنصاف) الجزء الأول من الصفحة الثامنة ، والعشرين بعد المائتين إلى الصفحة المتممة للثلاثين بعد المائتين ، والصفحة الرابعة ، والثلاثين بعد المائتين ، وما بعدها. و(الرضي) الجزء الثالث الصفحة الثامنة ، والثمانين ، و(شرح الأشموني بالصبان) الجزء الثالث الصفحة السادسة بعد المائتين.

حكم الكاف المتصلة بأسماء الأفعال

إن اتصال الكاف بأسماء الأفعال على ثلاثة أضرب ، ولكل ضرب منها حكم :

فالضرب الأول : أن تتصل بما هو ظرف ، أو حرف جر نحو : أمامك ، وعليك ، فالكاف ضمير مبني في محل جر نظراً إلى أصله.

والضرب الثاني : أن تتصل بلفظ يجيء مصدراً ، واسم فعل كرويدك زيداً ، فيجوز في الكاف وجهان ، وهما : أن يكون في موضع جر مضافاً إليه ، فيقال : رويد مضاف. والكاف مضاف إليه مجرور محلاً ، نظراً إلى أن الاسم الذي قبله

مصدر، فالمصدر أضيف إلى فاعله، ونصب المفعول به بعدهما، ويجوز أن يكون الكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب نظراً إلى كونه اسم فعل.

والضرب الثالث: أن تتصل بلفظ لا يكون مصدرًا كهـاك، فالكاف حرف خطاب، والقول بأن لكل ضرب من الأضرب الثلاثة حكماً يخصه هو القول الراجح.

وفي المسألة ثلاثة أقوال أخرى :

القول الأول: أن الكاف دائماً حرف خطاب لا محل له من الإعراب، وقد قال بهذا الرأي ابن بابشاذ، والذي حمّله على القول به أن أسماء الأفعال لا تضاف، وهو قول مردود؛ لأن الكاف في عليك، ودونك، وإليك مسبوقه بظرف، أو بحرف جر. فهي مسبوقه بظرف في نحو: دونك، ومسبقه بحرف جر في نحو: عليك، وإليك، والظرف يكون بعده مضافاً إليه، والمضاف إليه اسم؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء. وحرف الجر يكون بعده اسم مجرور، أو في محل جر؛ لأن حروف الجر مختصة بالدخول على الأسماء.

والقول الثاني: أن الكاف دائماً في موضع رفع؛ لأنه في موضع الفاعل، وهو قول مردود أيضاً، ويدل على ضعفه، ورده أمران:

أحدهما: أنه لو كانت الكاف في موضع رفع فاعل - كما زعم الفراء - لأدى ذلك إلى جواز حذف الفاعل في نحو: رويد زيداً، فإن الكاف ليست موجودة، فيقال: إن التقدير رويدك زيداً، والفاعل لا يجوز حذفه.

ومن هنا كان التقدير الصحيح في نحو: رويد زيداً أن يقال: إن فيه ضميراً مستتراً هو الفاعل كما في نحو: اضرب.

والآخر: أن الكاف في عليك، وإليك، ودونك هي الكاف قبل أن تنقل هذه الألفاظ، وتكون أسماء أفعال، وقد كانت الكاف قبل نقلها في موضع جر، فلا يجوز أن تكون بعد النقل في موضع رفع.

والقول الثالث: أن الكاف دائماً في موضع نصب، وهو قول ضعيف أيضاً؛ لأن المنصوب قد يجيء مصرحاً به بعد الكاف نحو: رويدك زيداً.

فإذا ضعفت هذه الأقوال الثلاثة صح القول بأن الكاف قد تكون حرف خطاب لا محل له من الإعراب، وقد تكون في موضع جر؛ لأنها مضاف إليه كما سبق بيانه. راجع (شرح الكافية) الجزء الثالث الصفحة التسعين، و(ارتشاف الضرب) المجلد الرابع الصفحة العاشرة بعد الثلاثمائة، والألفين.

تابع: أسماء الأفعال، وبعض أحكامها

عناصر الدرس

- العنصر الأول : حكم تنوين أسماء الأفعال ٢٠٥
- العنصر الثاني : الكلام على: ها، وهات، وبله، وتَيْدَ، ورويد ٢٠٧
- العنصر الثالث : تفصيل القول في باقي أسماء الأفعال ٢١١
- العنصر الرابع : أسماء الأفعال التي على وزن "فَعَال"، واطراد ٢١٨
- صوغها من الثلاثي

حكم تنوين أسماء الأفعال

إن الصحيح من مذاهب النحويين هو القول باسمية هذه الألفاظ التي قامت مقام الأفعال ، ويدل على اسميتها أنها لو كانت أفعالاً لاتصل الضمير بما اتصل به منها على حد ما يتصل بالأفعال ، فلما اتصل الضمير ببعضها على حد اتصاله بغير الفعل ثبت أنه اسم ليس بفعل.

ويدل على اسميتها أيضاً أنها تقبل بعض علامات الأسماء ، ومن هذه العلامات التنوين إذ إن بعض هذه الأسماء يلحقه التنوين.

وقد ذهب الجمهور إلى أن التنوين الذي يلحق بعض أسماء الأفعال هو تنوين التنكير ، فما كان من هذه الأسماء قد دخله التنوين فهو نكرة ، وما لم يدخله التنوين فهو معرفة.

ومعنى التنكير أن يكون مدلول اسم الفعل غير معهود عند المأمور ، أو المنهي ، فكأن المتكلم إذا نوّن اسم الفعل يأمر بأمر غير معين ، أو ينهى عن شيء غير معين ، وإذا ترك التنوين فكأنه يأمر بأمر معين ، أو ينهى عن شيء معين.

والأمثلة تكشف عن المراد ، فإذا قال المتكلم مثلاً : إيه بغير تنوين كان اسم الفعل معرفة دالة على معين ، وكان معناه : هات الحديث المعهود ، وإذا قال : صه بغير تنوين كان المراد اسكت السكوت المعهود ، فالمجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف.

وإذا قال : إيه بالتنوين كان المراد حدث بكل ما تريد دون تعيين ، وكذلك إذا قال : صه بالتنوين فكأنه قال : اسكت عن كل حديث.

وتجدر الإشارة هنا إلى ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن التنوين لا يلحق جميع أسماء الأفعال بل هي بالنسبة له على ثلاثة أنواع:

- نوع لا يكون إلا معرفة، فلا يدخله التنوين مطلقاً نحو: رويدَ، وبله، وآمين، ويسمى لازم التعريف.

- ونوع لا يكون إلا نكرة، فيلزمه التنوين نحو: إيه التي تقال في الكف عن الحديث، وقطعه، وواهاً في التعجب، وويهاً في الإغراء، ويسمى لازم التنكير.

- ونوع يجوز فيه الوجهان التنكير، فيلحقه التنوين، والتعريف فلا يلحقه نحو: إيه، وإيه التي تقال في الاستزادة، ونحو: صه، وصه، ومه، ومه.

والأمر الثاني: أن الحكم بالتنكير، والتعريف موقوف على السماع، فما جاء عن العرب منوناً فهو نكرة، وما جاء غير منون فهو معرفة، وليس للمتكلم إلحاق التنوين فيما ليس فيه تنوين، ولا حذف التنوين مما هو فيه.

لأن ذلك كله متلقى بالسماع ليس للقياس فيه مدخل، فأصل هذا الباب إنما هو السماع، والأحكام القياسية فيه قليلة.

وما ذكرناه من أن أسماء الأفعال على ضربين نكرة، ومعرفة هو ما عليه الجمهور، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما كان منها منوناً، وما لم يكن، والقول الأول هو المشهور.

والأمر الثالث: أنه لا يمكن الاستدلال بتنوين بعض هذه الأسماء على أنها أسماء محضة كزيد، وعمر، ونحوهما؛ لأن التنوين الذي يلحق بعض أسماء الأفعال ليس كالتنوين الذي يلحق غيرها من الأسماء.

فهذا التنوين الذي في صه مثلاً ليس الذي في نحو: يدٍ، ودمٍ؛ لأن التنوين الذي يلحق نحو: يدٍ، ودمٍ إنما يلحق بعد استيفاء الاسم جميع وجوه الإعراب، وتمكنه منها.

وربما لا يلحق ضرباً منها، وإن كان معرباً كباب ما لا ينصرف، فإن كان هذا التنوين من وصفه ألا يلحق إلا بعد تمكن ما يلحقه في الإعراب، ولم يكن صه، وبابه معرباً علمت أنه ليس إياه، ولكنه التنوين الذي يلحق الأسماء التي هي غير متمكنة، وما أشبهها في قلة التمكن كأسماء الأصوات النكرات.

ولذلك يسمى هذا النوع من التنوين تنوين التنكير، ومعنى هذا أن أسماء الأفعال مبنية؛ لأن التنوين اللاحق ببعضها هو تنوين التنكير الذي لا يلحق سوى الأسماء المبنية.

راجع (الرضي) الجزء الثالث الصفحة الواحدة، والتسعين، و(شرح الأشموني بحاشية الصبان) الجزء الثالث الصفحة السابعة بعد المائتين.

الكلام على: ها، وهات، وبه، وتيد، ورويد

١. "ها":

ها: اسم فعل بمعنى خذ، فهو اسم فعل متعد، وقال ابن هشام في (مغني اللبيب) في مبحثها: "ويجوز مد ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب، وبدونها". ومعنى ما ذكره ابن هشام أنه يقال فيها: ها زيداً، وهاء زيداً، وهاك زيداً، وهاءك زيداً.

وقد ذكر الرضي فيه ثماني لغات نكتفي بذكر خمس منها؛ لأنها هي التي تعد أسماء أفعال، أما الثلاثة الباقية فقد وصفها الرضي بقوله: "والثلاثة الأخيرة أفعال غير متصرفة لا ماضي لها، ولا مضارع، وليست بأسماء أفعال". انتهى.

وفيما يلي بيان اللغات الخمس التي وردت في ها، وهي اسم فعل :

اللغة الأولى: ها بالألف مفردة ساكنة للواحد، والمثنى، والجمع مذكراً كان، أو مؤنثاً.

واللغة الثانية: أن تلحق هذه الألف المفردة كاف الخطاب الحرفي، وتصرفها، فتقول: هاءك للمفرد المذكر، وهاك للمفردة المؤنثة، وللمثنى بنوعيه هاءكما، ولجمع الذكور هاءكم، ولجمع الإناث هاءكن.

واللغة الثالثة: أن تلحق الألف همزة مكان الكاف، وتصرفها تصريف الكاف، فتقول: هاء للمفرد المذكر، وهاء للمفردة المؤنثة، وهاؤماً للمثنى بنوعيه، وهاؤم لجمع الذكور، وهاؤن لجمع الإناث.

واللغة الرابعة: أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب، وتصرف الكاف فتقول: هاءك، وهاؤك، وهاؤكم، وهاؤكن.

واللغة الخامسة: ها بهمزة ساكنة بعد الهاء، ويخاطب بها الجميع.

٢. هات:

من النحويين من جعل من أسماء الأفعال هات جاعلاً إياه اسم فعل أمر بمعنى: أعطني، وناولني، ونحوهما.

وهو مبني لوقوعه موقع الأمر، وكسر لالتقاء الساكنين مع أنه يتصرف بحسب المأمور إفراداً، وتثنيةً، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً فيقال: هات، وهاتي، وهاتيا، وهاتوا، وهاتين.

وتصرفه، وحق الضمائر به دليل على فعليته، ولكن من جعله اسم فعل قال: لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظاً للأفعال.

وقد أنكر كثير من النحويين كابن مالك، والرضي، وابن هشام على من ذهب من العلماء إلى أنه اسم فعل، وذهبوا إلى أنه فعل أمر، واحتجوا لذلك بقبوله ياء المخاطبة، واتصال الضمائر به كاتصالها بالأفعال، وهذا هو المذهب الراجح.

٣. بَلَّهَ :

فلهذا اللفظ ثلاثة استعمالات :

الأول : أن يكون اسم فعل أمر بمعنى : دع ، ويكون في هذه الحالة مبنياً على الفتح ، وما بعده يكون منصوباً على المفعولية فيقال : بَلَّهَ زيداً أي : دعه.

والثاني : أن يكون مصدرًا بمعنى الترك ، ويكون في هذه الحالة منصوباً ، ويكون ما بعده مجروراً بالإضافة نحو : بله المسيء أي : ترك المسيء.

والثالث : أن يكون اسماً مرادفاً لكيف ، ويكون في هذه الحالة مبنياً ، وما بعده يكون مرفوعاً نحو : بله المريض أي : كيف المريض ؟

وقد روي بله بالأوجه الثلاثة في قول شاعر رسول الله ﷺ كعب بن مالك الأنصاري < من قصيدة في وقعة الأحزاب واصفاً سيوف المسلمين :

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها ❖ بله الأكف كأنها لم تخلق
روي بَلَّهَ الأكفَّ بنصب الأكف ، وبله الأكفَّ مجره ، وبله الأكفُّ برفعه ، فرواية نصب الأكف على المفعولية ببله معناها : هذه السيوف تضرب هامات الأعداء المعتدين ، فتترك عظام الرءوس مكشوفة ، فدع ذكر الأيدي ، فإن قطعها أهون من قطع الرءوس.

ورواية جر الأكف معناها: هذه السيوف تترك الجماجم مكشوفة ترك الأكف،
ورواية رفع الأكف معناها: أنك ترى هامات الأعداء مكشوفة، فكيف الأكف؟

٤. تيد:

فمعناها: أمهل يقال: تيد زيدياً أي: أمهله، ويقال: تيدك يا هذا أي: اتند، فهو
في هذين المثالين اسم فعل متعد في الأول، وللازم في الثاني.

وحكى البغداديون تيدك زيدياً، فاحتمل أن يكون مصدرًا، والكاف مجرورة، وأن
يكون اسم فعل، فالكاف للخطاب، ويقول أبو علي الفارسي: "وأرى أي:
أظن أن هذا الحرف مأخوذ من التؤدة الفاء واو أبدل منها التاء، والعين همزة،
وقد ألزمت بدل الياء".

وقد تعقبه أبو حيان بقوله: "وهذا الذي قاله متكلف، والغالب على أسماء
الأفعال عدم الاشتقاق". انتهى.

٥. رويد:

فقد سبق أن تحدثنا عن أصله، وما حدث فيه، وهو اسم فعل أمر، ويستعمل
بمعنيين:

أحدهما: غير غالب، وهو أن يكون بمعنى: دع كما قال بعض العرب لصاحبه:
لو أردت الدراهم لأعطيتك رويداً ما الشعرَ أي: فدع الشعر فزاد ما قبل المفعول.
والآخر: غالب، وهو أن يكون بمعنى أمهل: يقال: رويد زيدياً أي: أمهله فهو متعد.

راجع (الرضي) الجزء الثالث الصفحة الثانية، والتسعين، وما بعدها، و(أوضح
المسالك) الجزء الأول الصفحة الثامنة، و(مغني اللبيب) الصفحة التاسعة،

والأربعين بعد الثلاثمائة ، و(ارتشاف الضرب) المجلد الخامس الصفحة الخامسة ،
والتسعين بعد المائتين ، والألفين.

تفصيل القول في باقي أسماء الأفعال

في بداية حديثنا عن باقي أسماء الأفعال نشير إلى أن أسماء الأفعال من حيث
السماع ، والقياس تنقسم قسمين :

ما اختلف فيه أهو قياس أم سماع؟ وهو ما كان من أسماء الأفعال على وزن
فَعَال من الثلاثي ، وسيأتي تفصيل القول فيه.

وما اتفق على أنه مسموع ، وهو ثنائي ، وثلاثي ، وأزيد من الثلاثي :

أ. الثنائي : نحو: مه ، وهو اسم فعل أمر لازم معناه: اكفف ، ويجوز تعريفه بترك
التنوين ، وتنكيره بتنوينه.

وصه ، وهو اسم فعل أمر لازم معناه: اسكت ، ويجوز فيه التعريف ، والتنكير ،
ووي ، وهو اسم فعل مضارع لازم معناه: أعجب ، وفيه تندم. قال الله تعالى :
﴿وَيَكَاذِبُونَ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] فوي كلمة برأسها ، وهي اسم فعل
مضارع بمعنى : أعجب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا ، والكاف حرف تعليل ، وجر فهي
بمعنى اللام معنًى ، وعملاً ، وأن حرف توكيد ، ونصب ، وهي من الحروف
المصدرية ، وأن ، وما في حيزها في تأويل مصدر مجرور بالكاف أي : أعجب لعدم
فلاح الكافرين.

هذا مذهب الخليل، وسيبويه، ونسب إلى الأخفش أن ويك كلمة برأسها، وأن الكاف فيها حرف خطاب، وأنَّ أن معمولة لمحدوف أي: أعلم أنه لا يفلح الكافرون.

وعليه قول عنتر:

ولقد شفى نفسي، وأبرأ سقمها ❖ قيل الفوارس: ويك عنتر أقدم وقيل غير ذلك، ومن أسماء الأفعال الثنائية أيضاً وا، وهو اسم فعل مضارع لازم معناه: أتعجب، وفيه استحسان.

قال الراجز:

وا بأبي أنت، وفوك الأشنب

كأنما ذر عليه الزرنب

وصف امرأة بطيب النكهة، والأشنب: عذب المذاق، والزرنب: ضرب من النبات طيب الرائحة.

والشاهد فيه أن وا اسم فعل بمعنى: أعجب، وبخ أي: عظم الأمر، وفخم، وقط، وقد، وهما بمعنى واحد، فهما اسما فعل مضارع بمعنى يكفي. فيقال: قد زيداً درهم أي: يكفيه درهم، وحكى الكوفيون أن من العرب من يقول: قط عبد الله درهم وقد عبد الله درهم بجر عبد الله، وإضافة قد، وقط إليه، وهما حينئذ اسمان، ويعربان مبتدأين، ودرهم هو الخبر. والمعنى: حسب عبد الله درهم، ودع، وهو اسم فعل أمر يقال للعائر: دع دع بمعنى: قم، وانتعش، واسلم.

ب. الثلاثي: وقد سبق الحديث عن ثلاثة أسماء من الأسماء الثلاثية، وهي: هات، وبله، وتيد، ونظيرها هيت، وهو اسم فعل أمر بمعنى أقبل، وتعال.

وقال الزمخشري: "بمعنى: أسرع"، والألفاظ متقاربة في الدلالة على المعنى المراد، وفيه لغات أشهرها ثلاث، وهي: فتح الهاء، وتثليث التاء هيت، وهيت، وهيت، وفيه لغة رابعة، وهي كسر الهاء، وفتح التاء أي: هيت.

ومن أسماء الأفعال الثلاثية أيضاً إيهًا بالتنوين، ومن العرب من لا ينون، ويفتح الهاء، فيقول: إيه فيكون المعنى طلب الكف عن فعل.

ومنهم من لا ينون، ويكسر الهاء، فيقول: إيه فيكون المعنى زد، أو حدث، ومنها أف بمعنى: أتضجر. قال الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهَرًا لَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

ومنها بجل، وهو اسم فعل أمر بمعنى: اكتف، وذكر ابن هشام أنه بمعنى يكفي، فيكون اسم فعل مضارع، وقد يستعمل هذا اللفظ حرف جواب بمعنى: نعم. وقد يستعمل اسماً مردافاً لحسب، ومنها حي أي: أقبل، ويعدى بعلى نحو: حي على الصلاة.

وقد اتفق العلماء على عد الأسماء السابقة أسماء أفعال، وإن كان بعضها يستعمل اسم فعل، ويستعمل غير ذلك.

واختلف في حسب في نحو قولهم: حسبك درهمان، فزعم الجرمي أنه في معنى الأمر، وأن الضمة ضمة بناء، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب.

والقول بأن حسب اسم فعل قول بادي الضعف؛ لأن حسب اسم معرب متصرف يقع مبتدأ، وحالاً، ولا تكون أسماء الأفعال متصرفة.

جـ. الزائد على ثلاثة أحرف: فمنه أوّه، ومعناه: أتوجع، وآمين، وهو اسم فعل بمعنى: استجب، ولم يحفظ له مفعول كما ذكرنا.

قال الشاعر :

يا ربَّ لا تسلبني حبها أبداً ❖ ويرحم الله عبداً قال آمينا
ومسماه يتعدى إلى المفعول به ، فيقال : استجب دعائي ، ومهيم ، وقد عدها
بعض النحويين من أسماء الأفعال ، وهي استفهام معناه : أحدث لك شيء .
وقال الجوهري : "معناه : ما حالك ، وما شأنك؟" . وأولى ، وهو اسم فعل ماض
لِدَنَوْتَ مِنَ الْهَلَاكِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ﴾ [القيامة : ٣٤] أي : وليه
الهلاك .

ويكون لك بمنزلة قولهم لك في : هلم لك للتبيين أي : إرادتي لك ، أو أعني
لك ، وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أن أولى رفع بالابتداء ، واستدل على ذلك
بأن أبا زيد قد حكى عن العرب : أولاة لك بالرفع ، وهذا تأنيث أولى ، ولو كان
اسماً للفعل لم يرفع ؛ لأننا لا نجد فيما سمي به الفعل شيئاً مرفوعاً .

ومن الزائد على الثلاثة قولهم : النجاء ، وهو اسم فعل أمر بمعنى : عجل ،
وأسرع ، وتلحقه كاف الخطاب فيقال : النجاءك .

وقيل : هو من المصادر النائية عن الفعل ، وهيئات ، وهو اسم فعل ماض بمعنى بُعد ،
وقد ورد هذا الاسم مرتين في قوله تعالى : ﴿هِيَآتَ هِيَآتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾ [المؤمنون : ٣٦] .

وقد كررت في الآية الكريمة للتأكيد ، وجاء ما ظاهره أنه الفاعل مجروراً باللام ،
فمنهم من جعله على ظاهره ، وقال : ما توعدون فاعل به ، وزيدت فيه اللام ،
والتقدير : بُعد بُعد ما توعدون .

ومنهم من رأى ضعف هذا التوجيه إذ لم يعهد زيادة اللام في الفاعل ، وجعل
الفاعل مضمراً لدلالة الكلام عليه ، والتقدير هيئات هيئات التصديق ، أو الصحة لما
توعدون .

ومن ورود هيهات في الشعر العربي قول جرير :

فهيّات هيّات العقيق، ومن به ❖ وهيّات خل بالعقيق نواصله
وشتان وهو اسم فعل ماض بمعنى : تباعد، أو بمعنى افترق، وتباين، وذلك لا
يكون من واحد.

وذكر الرضي أن شتان بمعنى افترق مع تعجب أي : ما أشد الافتراق تقول : شتان
العلم، والجهل، وشتان الخير، والشر، وشتان الأثرة، والإيثار.
ولا يجوز أن تقول : شتان الخصمان عن مجلس الحكم، ولا شتان المتعاقدان عن
مجلس العقد بمعنى : افترقا عنه، وهذا الاسم يطلب فاعلاً دالاً على اثنين نحو:
شتان الرجلان زيد، وعمرو.

وقد تزداد ما بين اسم الفعل، وفاعله فيقال : شتّان ما زيد، وعمرو، فشتان اسم
فعل ماض، وما زائدة، وزيد فاعل، وعمرو معطوف عليه.
قال الأعشى :

شتان ما يومي على كورها ❖ ويوم حيان أخي جابر
فشتان في البيت اسم فعل ماض بمعنى افترق، وفاعله يومي، وزيدت ما بينه،
وبين فاعله، والكور بضم الكاف هو الرّحل، والضمير في كورها يعود على
الناقة يقول : يومي على كور هذه الناقة، ويومي مع حيان أخي جابر مختلفان لا
يستويان ؛ لأن أحدهما يوم سفر، وتعب، والثاني يوم لهو، وطرب، وحيان،
وجابر أخوان من بني حنيفة، وكان حيان أخو جابر نديماً للشاعر.

وقد تزداد في غير الأكثر الأفصح ما بين بين شتان، وفاعله كقول ربيعة الرقي يمدح
يزيد بن حاتم المهلبّي :

حلفت يميناً غير مثنوية ❖ يمين امرئ آل بها غير آثم
 لشتان ما بين اليزيديين في الندى ❖ يزيد سليم، والأغر بن حاتم
 الشاهد في البيت الثاني حيث زاد الشاعر "ما بين" بين اسم الفعل شتان، وفاعله
 يزيد سليم، ومعنى مثنوية: حلفت غير مستثنٍ في يميني فهي مصدر بمعنى
 الاستثناء.

وزعم الأصمعي أنه مثنى مفردة شت، فيقال: شتان الزيدان، وشتان زيد،
 وعمر، وزعم أن شتان يعرب خبراً مقدماً، وما بعده يعرب مبتدأ مؤخر،
 والذي أوهم الأصمعي، ودفعه إلى هذا القول أمران:

أحدهما: أنه قد ورد عن العرب لغة في شتان، وهي كسر النون، والنون
 المكسورة هي نون المثنى، وما به التحق.

والآخر: أن المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى، أو ما هو بمعنى المثنى، ولا يكون
 جمعاً، ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلاً له.

وما ذهب إليه الأصمعي من أن شتان مثنى قول مردود مرغوب عنه، ويبطل هذا
 القول أمران:

الأول: أن اللغة الفصحى هي فتح النون، فدل على أنه ليس مثنى إذ نون المثنى،
 والملحق به تكون مكسورة.

والثاني: أنه لو كان خبراً كما زعم الأصمعي لجاز تقديمه على المبتدأ إذ لا
 موجب لتقدم الخبر، ولم يسمع متأخراً.

ومن أسماء الأفعال التي زادت على الثلاثي قولهم: هلم، وقد ذكر بعض النحويين
 أن القول بتركيبها إجماع، وذكر بعضهم أن من العلماء من قال بوساطتها ورجحه
 أبو حيان؛ لأن الأصل عدم التركيب حتى يقوم دليل واضح عليه.

والقائلون بتركيبها على قولين، فمذهب البصريين أنها مركبة من ها التي للتنبيه، ولَمْ التي هي فعل أمر من قولهم: لَمْ الله شَعْنَهُ حذفت ألفها تخفيفاً.

وقال الكوفيون: أصله هلا أُمّ، وهلا للاستعجال، فغيرت إلى هلا للتخفيف، وأم بمعنى اقصد نقلت ضمة الهمزة إلى اللام، وحذفت للتخفيف أيضاً لثقل التركيب.

وفي هلم لغتان مشهورتان:

الأولى: لغة الحجازيين، وهي استعمالها اسم فعل أمر، فيلزمونها طريقة واحدة في الاستعمال، فلا يختلف لفظها مهما اختلف ما تسند إليه نوعاً، وعدداً، فتكون بلفظ واحد للمذكر، والمؤنث، وللمفرد، والمثنى، والجمع. ويستتر فيها الضمير كما يستتر في جميع أسماء الأفعال، فيقال: هلم يا زيد، وهلم يا زيدان، وهلم يا هند، وهلم يا هندان، وكذا في بقية الأسماء.

وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا ﴾ [الأنعام: ١٥٠] أي: أحضروا شهداءكم.

وقال ﷺ: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب: ١٨] أي: ائتوا إلينا كما أنها عندهم لا تقبل ياء المخاطبة، ولا نون التوكيد.

والثانية: لغة تميم، وهي في هذه اللغة تلحقها الضمائر المختلفة بحسب ما تسند إليه نوعاً، وعدداً، فللمفرد المذكر هلم، وللمفردة المؤنثة هلمّي، وللمثنى بنوعيه هلمّا، ولجمع الذكور هلموا.

ولجمع الإناث هلممن بفك الإدغام، وسكون اللام لإسنادها إلى نون النسوة، وذكر سيبويه أنها قد تلحقها نون التوكيد الخفيفة، أو الثقيلة في هذه اللغة، وتستعمل هلم متعدية بمعنى: أحضر، ولازمة بمعنى: أقبل.

راجع (الكتاب) الجزء الثاني الصفحة الرابعة، والخمسين بعد المائة، والجزء الثالث الصفحة التاسعة، والعشرين بعد الخمسمائة. و(الرضي) الجزء الثالث الصفحة المتممة للمائة، والصفحة الثالثة بعد المائة، و(ارتشاف الضرب) لأبي حيان المجلد الخامس الصفحة التاسعة، والتسعين بعد المائتين، والألفين.

أسماء الأفعال التي على وزن 'فَعَالٍ'، واطراد صوغها من الثلاثي

ونشير في بداية هذا الحديث إلى أن صيغة فَعَالٍ مما اختص به المؤنث، ولا يكون إلا معرفة معدولاً عن جهته مبنياً على الكسر. والعدل: هو إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب، أو تخفيف، أو إلحاق، أو معنى زائد، فخرج نحو: أيس مقلوب يئس، وفخذ مخفف فخذ، وكوثر الملحق بالواو بجعفر، ورجيل مصغر رجل. وتأتي هذه الصيغة في العربية على أربعة أضرب، والذي يعنينا هنا هو الضرب الذي تكون فيه اسم فعل أمر مثل نزال بمعنى: انزل، وتراك بمعنى: اترك. وعلة بنائه على الكسر تضمنه معنى لام الأمر؛ لأن نزال بمعنى: انزل، وأصله لَتَنْزِلَ، وتراك بمعنى: اترك، وأصله لَتَتْرَكَ، فلما تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابها الحروف فبنيت.

والأصل في المبني أن يكون على السكون إلا أنه لما التقى في آخره ساكنان الألف الزائدة، ولام الكلمة، فوجب تحريك اللام لالتقاء الساكنين، وكان التحريك بالكسر؛ لأن التقاء الساكنين يوجب الكسر؛ ولأن نزال، وبابه مؤنث، والكسر من علم التأنيث نحو: قمت، وفهمك فحرك بأشكال الحركات به.

وقد أجاز ابن الحاجب أن يكون فَعَالٍ نحو: نزال، وتراك فعلاً فقال: "لو قيل: إن هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر لا اسم فعل لم يكن بعيداً؛ لأنها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل".

ولم يرتض الرضي قول ابن الحاجب ؛ لأنه لو كان فعلاً كما قال ابن الحاجب لاتصلت الضمائر به كما تتصل بالأفعال ، فلما لم تتصل به الضمائر بل استعمل بلفظ واحد للجميع دل على أنه ليس فعلاً بل هو اسم فعل.

ونختم الحديث عن هذا العنصر بأن نشير إلى أن صيغة فعال جاءت في لسان العرب من الثلاثي دون غيره ، وقد اختلف في القياس على ما ورد منها هل يجوز أن يقاس عليه؟ أم يكتفى فيه بالمسموع الوارد عن العرب؟

فمذهب سيويه الجواز ؛ لأنه قال : "واعلم أن فعال جائزة من كل ما كان على بناء فعل ، أو فعل ، أو فعل ، ولا يجوز من أفعلت ؛ لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن نسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ، ولا تجاوزه". انتهى.

ومعنى ما ذكره سيويه أن القياس على الثلاثي جائز ، وأنه إن ورد شيء من غيره كان سماعاً لا يجوز لأحد أن يتجاوزه ، ويقاس عليه غيره. هذا ، وقد ذكر أبو حيان أنه يشترط في الفعل الثلاثي أن يكون مجرداً من الزيادة متصرفاً تاماً ، فلا يبنى فعال من اقتدر مثلاً ، وقد سمع من غير المجرد بدار من بادر ، ودراك من أدرك.

واختار أبو بكر بن طلحة جواز القياس على ما كان على وزن أفعل ، وهو الذي جعله سيويه موقوفاً على السماع ، ولا يجوز أن يبنى فعال من غير المتصرف ، ولا من غير التام ، فلا يقال : وذار ، ولا كوان قائماً ، ونحو ذلك.

وذهب المبرد إلى أنه لا ينقاس شيء من ذلك لا من الثلاثي ، ولا من غيره ، وحجته في ذلك أنه لا يجوز لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب.

راجع (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة الثمانين بعد المائتين ، و(الرضي) الجزء الثالث الصفحة السابعة بعد المائة ، وما بعدها ، و(الارتشاف) المجلد الخامس الصفحة التسعين بعد المائتين ، والألفين.

حقيقة الصرف واشتقاقه – الممنوع من الصرف (١)

عناصر الدرس

- العنصر الأول :** الاختلاف في حقيقة الصرف واشتقاقه، وذكر علل ٢٢٣
الممنوع من الصرف
- العنصر الثاني :** ما يمتنع صرفه لكونه محتوماً بألف التانيث ٢٢٨
بنوعيتها
- العنصر الثالث :** ما يمتنع صرفه لكونه على صيغة منتهى الجموع ٢٢٢

الاختلاف في حقيقة الصرف واشتقاقه، وذكر علل المنع من الصرف

اختلاف العلماء في حقيقة الصرف، وفي اشتقاقه، وذكر العلل المانعة للاسم من الصرف على، وجه الإجمال:

الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً، وإنما يخرج عن أصله شبهه بالفعل، أو بالحرف، فإذا أشبه الحرف بلا معارض أخذ ما يستحقه الحرف، وهو البناء، فبني كما سبق بيانه في باب دراستك المعرب، والمبني فيما مضى.

وسمي الاسم المبني غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية، فإذا سلم من شبه الحرف صار متمكناً أي: معرباً ثم المعرب نوعان:

متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن، فالمتمكن الأمكن: هو المعرب المنصرف، والمتمكن غير الأمكن: هو المعرب غير المنصرف.

والمراد بالأمكنية: الأمكنية في باب الاسمية، وتحقق هذه الأمكنية للاسم إذا بقي على أصله أي: أنه لم يشبه الفعل، فيمنع من الصرف، ولم يشبه الحرف، فيبنى.

أما إذا سلم الاسم من شبه الحرف فقط، ولم يسلم من شبه الفعل، فإنه يكون متمكناً غير أمكن أي: معرباً غير منصرف.

فالاسم المتمكن - أي: المعرب - ضربان:

منصرف: وغير منصرف، فالمنصرف: هو الذي ينون، ويجر بالكسرة في كل حال نحو: هذا كتاب، وقرأت كتاباً، ونظرت إلى كتاب.

النحو [٣]

وغير المنصرف: لا ينون، ويجر بالفتحة أي: تكون علامة جره الفتحة ما لم يضاف، أو يدخله الألف، واللام نحو: هذا أحمد، ورأيت أحمدًا، وسلمت على أحمدًا.

وذلك أن الاسم إذا شابه الفعل ثقل، فلم يدخله التنوين؛ لأن التنوين علامة الأخف عليهم، والأمكن عندهم.

ومنع الاسم الجر بالكسرة تبعًا لمنع التنوين لتأخيرهما في اختصاصهما بالأسماء، وتعاقبهما على معنى واحد في باب التمييز.

تقول مثلًا: اشتريت قيراطًا أرضًا، ويجوز أن تقول: اشتريت قيراط أرض، أو قيراطًا من أرض، فلما لم يجروه بالكسرة - أعني الاسم الذي لا ينصرف - عوضوه منها بالفتحة.

فإذا أضيف، أو دخله الألف، واللام، وكما نعلم الإضافة، والألف، واللام من خصائص الأسماء، فأمن فيه التنوين إذ لا تجتمع الإضافة مع التنوين كذا لا تجتمع الألف واللام مع التنوين في هذه الحالة جر بالكسرة، ويعود إلى ما هو الأصل في الأسماء.

تقول: مررت بأفضل رجلٍ، ومررت بالأفضل، فما كان من الأسماء المعربة غير شبيه بالفعل، فهو المنصرف، وعلامته أنه يجر بالكسرة مطلقًا، ويدخله التنوين للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه في باب الاسمية.

فالاسم الذي لا ينصرف إذن هو الاسم المعرب الذي أشبه الفعل، وعلامته أنه يجر بالفتحة إلا في حالتي الإضافة، ودخول ال، ولا يدخله الصرف.

والمشهور عند المحققين أن المراد بالصرف هو تنوين التمكين قال النازم:

الصرف تنوينٌ أتى مبيئاً ❖ معنى به يكون الاسم أمكناً
أي الصرف تنوين يبين كون الاسم المعرب خالياً من شبه الفعل ، فيستحق بذلك
أن يعبر عنه بالأمكن أي : بالزائد في التمكن.

وعلاوة هذا التنوين أن يلحق الاسم المعرب لغير مقابلة ، ولا تعويض ، والاسم
الداخل عليه هذا التنوين هو المنصرف.

ومعنى ما قاله المحققون : أن الاسم لما شابه الفعل حذفت لأجل مشابهته إياه
علامة تمكنه في باب الاسمية ، التي هي التنوين أي : حذفت علامة إعرابه ؛ لأن
أصل الاسم الإعراب ، وأصل الفعل البناء ، ثم تبعها الكسر بعد صيرورة الاسم
غير منصرف ، وهذا مذهب الجمهور.

ويقوي هذا القول أنه لما لم يكن مع الألف ، واللام ، والإضافة تنوين حتى
يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر معهما ، فظهر أن سقوط الكسر لتبعية التنوين
لا بالأصالة.

فعلى قول هؤلاء المحققين يعد نحو : الأحمر ، وأحمرهم منصرفاً ؛ لأن التنوين لم
يوجد أصلاً فيحذف كما في أحمران ، وأجمعون.

وقال بعضهم : إن الاسم لما شابه الفعل حذف منه التنوين ، والكسرة معاً لمنع
الصرف ، فنحو : الأحمر ، وأحمرهم عندهم أيضاً منصرف ؛ لأن الكسر ،
والتنوين لم يحذفاً ، ولا حذف أحدهما مع الألف ، واللام ، والإضافة لمنع
الصرف.

قال العلامة الرضي بعد إيراد الرأيين قال : "والأول أقرب - يعني قول المحققين ،
ويتابع - أعني أن الكسر سقط تبعاً للتنوين ، وذلك أنه يعود في حال الضرورة مع
التنوين تابعاً له ، مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر ، إذ الوزن يستقيم

بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حذف أيضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة.

وإنما تبعه الكسر في الحذف؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضاً كما في الوقف، ومع اللام، والإضافة، والبناء فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهة الفعل لا للإضافة، ولا للبناء، ولا لشيء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل. ولهذا يؤتى بنون العماد - يعني نون الوقاية - في نحو: ضربني، ويضربني". انتهى ما قاله الرضي.

وقد اختلف العلماء في اشتقاق المنصرف، والمراد من الاشتقاق هنا: الأخذ من المناسب في المعنى، فبعضهم قال: هو مشتق من الصريف، وهو الصوت؛ لأن في آخره التنوين، وهو صوت، ويقال: صرّف البعير بناه أي: صوّت. وقال النابغة الذبياني:

مقذوفة بدخيس النخض، بازها ❖ له صريف صريف القعو بالمسد وصف النابغة ناقة بالقوة، والنشاط، فيقول: كأنما قذفت هذه الناقة باللحم قذفاً لتراكمه عليها، والنخض: اللحم، ودخيسه: ما تداخل منه، وتراكب. والبازل: السن تخرج عند بزول الناقة، وذلك في العام التاسع من عمرها، وعند ذلك تكمل قوتها، ويقال لها: بازل، والصريف: صوت أنيابها إذا حكّت بعضها ببعض من شدة نشاطها، أو إعيائها. وأراد هنا النشاط خاصة، والقعو: ما تدور عليه البكرة إذا كان من خشب، فإذا كان من حديد، فهو خُطاف، والمسد: حبل من ليف، أو جلد. والشاهد في البيت في قوله:

..... ❖ له صريف صريف القعو

أي: له صوت يشبه صوت البكرة بالحبل.

وبعضهم قال: الصرف مأخوذ من الانصراف، وهو: الرجوع فكأن الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل، فمُنِعَ مما يمنع منه، وضرب انصرف عن هذا الشبه.

وقال ابن مالك: "وسمّي منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه من عدم تنوين إلى تنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره". انتهى.

وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور، فيدخل في ذلك نحو قولهم: جوار في جمع جارية، وأُعْيِمَ في تصغير أعمى؛ لأن التنوين فيهما عوض من حذف الياء.

ويستثنى من ذلك نحو: مسلماتٍ مما جُمع بألف، وتاء مزيديتين، فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم، هذا إذا لم يسم به. فإن سمي به نحو: عرفات، ففيه ثلاث لغات كما سبق أن درست في باب المعرب، والمبني، وجزم ابن مالك بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم.

واعلم أن الاعتبار في منع الصرف هو كون الاسم فيه علتان فرعيتان مختلفتان. إحداهما ترجع إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى، أو فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين الفرعيتين.

وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً منها خمسة أنواع لا تنصرف في تعريف، ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف، وتنصرف في التنكير، ومن هذه الأنواع الاثنى عشر نوعان ينعان لعل واحدة، والباقي يمنع لعلتين اثنتين.

أما الخمسة التي لا تنصرف في تعريف، ولا تنكير، ففيها الاثنان اللذان ينعان لعل واحدة، وسنتناولهما بالحديث في العنصرين الآتين - إن شاء الله.

والوصفية ، ووزن فعلان ، والوصفية ، ووزن أفعل ، والوصفية ، والعدل هذه هي الأنواع الخمسة.

وأما السبعة التي لا تنصرف معرفة ، وتنصرف نكرة ، فهي : مع العلمية التركيب المزجي ، وزيادة الألف ، والنون ، والتأنيث ، والعجمة ، ووزن الفعل ، وألف الإلحاق المقصورة ، والعدل . وسيأتي بيان ذلك مفصلاً - إن شاء الله تعالى .

راجع (شرح الكافية) لابن مالك الجزء الأول الصفحة الحادية ، والستين بعد المائة ، وما بعدها ، والثالث الصفحة الرابعة ، والثلاثين بعد الأربعمائة ، والألف . و(الرضي) الجزء الأول الصفحة الثانية بعد المائة ، و(توضيح المقاصد ، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة العشرين بعد المائة ، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة السابعة ، والعشرين بعد المائتين ، وما بعدها .

ما يمتنع صرفه لكونه مختوماً بألف التأنيث بنوعيهما

ألف التأنيث نوعان :

مقصورة ، وممدودة ؛ فألف التأنيث المقصورة : هي الألف الزائدة في آخر الاسم المعرب للتأنيث فلا يلحق ما هي فيه تنوين ، ولا تاء تأنيث .

فخرج بذلك نحو : الألف في مرمى ، وملهى ؛ لأن الألف فيهما أصلية ، وكلاهما على وزن مفعّل ، ونحو : الألف في أرطى ، وهو شجرٌ ينبت في الرمل ؛ لأن الألف فيه زائدة للإلحاق بجعفر لا للتأنيث .

ونحو : قَبْعَثْرَى ، والقبعثرى هو العظيم الشديد ؛ لأن ألفه زائدة للتكثير لا للتأنيث ، ومن أمثلة ألف التأنيث المقصورة : فُضْلَى ، وحبلَى ، وذكرَى ، وهو

مصدر الفعل ذكر، وجرحى، وهو جمع جريح، وربوى، وهو اسم جبل بالمدينة، وبردى، وهو اسم نهر في دمشق، وبارى، وهو اسم طائر. وسكارى، وسكارى بفتح السين، وضمها في جمع رجل سكران، وامرأة سكرى، وألف التأنيث الممدودة هي ألف تختص أيضاً بالأسماء، ولا ينون ما هي فيه، ولا يجمع بينها، وبين تاء التأنيث.

وقد ذكر سيبويه في (الكتاب) في باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة، والمعرفة ذكر من أمثلتها: حمراء، وصفراء، وخضراء، وصحراء وترفاء، ونفساء، وعشراء إلى آخره. ثم قال: "فقد جاءت -يعني الألف الممدودة- في هذه الأبنية كلها للتأنيث، والألف إذا كانت بعد ألف مثلها إذا كانت وحدها، ألا ترى أنك همزت الآخرة للتحريك؛ لأنه لا ينجزم حرفان، يريد لأنه لا يلتقي ساكنان، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة". انتهى.

يعني سيبويه أن الممدودة أصلها المقصورة زيدت قبلها ألف أخرى لغرض المد، فالتقى في آخر الكلمة ألفان زائدتان؛ الأولى منهما هي الزائدة للمد، والثانية هي الزائدة للتأنيث.

والجمع بين الألفين محال لكونهما ساكنتين؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، وحذف إحداهما يناقض الغرض المطلوب إذ لو حذفوا الألف الأولى، أو قلبوها لفات المد، ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة على التأنيث.

فلم يبق إذن إلا قلب الثانية همزة لتطرفها إثر ألف زائدة، فصارت الهمزة الواقعة طرفاً المبدلة من الألف بمنزلة الهمزة الأصلية غير المبدلة من غيرها، وجرى عليها من الأحكام ما يجري على الحرف الأخير في وضع الكلمة.

وذكر ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) العلة في جعلهم الهمزة مبدلة، وليست مزيدة همزة من أول أمرها، وهي أن العرب لم يؤنثوا بالهمزة، وإنما أنثوا بالتاء، أو بالألف نحو: حمزة، وقائمة، وحبلى، وسكرى.

فكان حمل همزة التأنيث في نحو: صحراء، وبابها على أنها بدل من ألف التأنيث أخرى، وأولى كما أنهم لما جمعوا بعض ما فيه همزة التأنيث أبدلوا، فقالوا: صحاري، ولم يظهروا الهمزة البتة.

فلو كانت أصلية غير منقلبة لجاءت في الجمع الذي يرد الأسماء إلى أصولها همزةً كما قالوا في جمع نحو: هذا رجل قُرَّاء أي: ناسك متعبد: هؤلاء رجال قراري، وهناك بعض المذاهب الأخرى غير مذهب سيبويه في أصل ألف التأنيث الممدودة لن نذكرها هنا لضعفها، وتكلفها.

وألف التأنيث مطلقاً مقصورة كانت أم ممدودة يمتنع الاسم معها من الصرف؛ لأن المؤنث بها فيه فرعية في اللفظ، وهي لزوم الزيادة حتى كأنها من أصول الاسم، فإنه لا يصح انفكاكها عنه.

وفيه فرعية في المعنى، وهي دلالتها على التأنيث، وأشار الزمخشري في مفصله إلى أن وجودها فيه، ولزومها إياه بمنزلة تكرير السبب الواحد من الأسباب التسعة المانعة من الصرف، فقال: "والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة، أو تكرر واحد منها". انتهى.

وفسر ابن يعيش في شرحه عليه ذلك بأن ألف التأنيث بنوعها مانعة كل واحدة منهما الاسم من الصرف؛ بانفرادها من غير احتياج إلى سبب آخر، فلا ينون شيء من ذلك في النكرة. فإذا لم ينصرف في النكرة، فمن الأخرى ألا ينصرف في المعرفة؛ لأن المانع باق بعد التعريف بل إن التعريف مما يزيده ثقلًا.

وإنما كان هذا التأنيث وحده كافياً في منع الصرف ؛ لأن الألف التي للتأنيث تزيد على تاء التأنيث قوة ؛ لأنها تلزم الاسم ، وتصير معه كبعض حروفه ، وتغير بنيته عن بنية التذكير نحو : سكران ، وسكرى ، وأحمر ، وحمراء . فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر ، وليست التاء كذلك إذ لا تُغير المذكر عن بنيته نحو : قائم ، وقائمة .

ويؤيد ذلك أن ألف التأنيث إذا كانت رابعةً تثبت في التكسير أي : في جمع التكسير نحو : حبلَى ، وحبَالَى ، وسكرَى ، وسكارَى مثلها في ذلك مثل الحرف الرابع الأصلي كالراء في جعفر ، وجعافر ، والميم في درهم ، ودراهم .

وليست تاء التأنيث كذلك بل تحذف في جمع التكسير نحو : جفنة وجفان ، وقصعة ، وقصاع ، فلما اختلطت الألف بالاسم هذا الاختلاط كانت لها مزية على التاء ، فصارت مشاركتها لها في التأنيث علة ، ومزيتها عليها علة أخرى كأنه تأنيثان .

ومضمون ما ذكره أبو الحسن الأشموني ، والعلامة الصبان صاحب الحاشية عليه أن ألف التأنيث إنما استقلت بالمنع ؛ لأنها قائمة مقام شيئين ، وذلك ؛ لأن المقصورة لازمة لما هي فيه ، وحملت عليها الممدودة ؛ لأنها في تقدير الانفصال بخلاف التاء ، فإنها في الغالب مقدرة الانفصال . ومن غير الغالب أن نجد من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً كجذْريّة ، وهي القطعة الغليظة من الأرض ، وعَرْقُوة ، وهي إحدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب .

والخلاصة : أن في المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث ، وفرعية من جهة لزوم علامته ، وأولاهما ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى .

قال الناظم مشيراً إلى ما تقدم :

فألف التائيث مطلقاً منع ❖ صرف الذي حواه كيفما وقع راجع (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة الثالثة عشرة بعد المائتين، و(سر صناعة الإعراب) لابن جني الجزء الأول الصفحة الرابعة، والتسعين، وما بعدها. و(ابن يعيش) الجزء الأول الصفحة التاسعة، والخمسين، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الثلاثين بعد المائتين، وما بعدها.

ما يمتنع صرفه لكونه على صيغة منتهى الجموع

وهو الذي عبر عنه ابن مالك، وابن هشام، وكثير غيرهما بأنه الجمع الموازن لمفاعِلَ، أو لمفاعيل. أي: في كون أوله حرفاً مفتوحاً، وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسر أصلي ملفوظ به، أو مقدر على أول حرفين بعدها، أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به، وبما بعده الانفصال. ولا فرق في الحرف الأول بين أن يكون ميمًا كمساجد، ومنابر، ومعابد، أو غير ميم كدراهم، وكواعب، وصوامع. ولا فرق أيضاً بين أن تكون الكسرة بعد الألف ملفوظاً بها كالأمثلة السابقة، أو مقدرة كدواب، وخواص، وصواف، وهي جموع دابة، وخاصة، وصافة، وأصلها دوابب، وخواصص، وصوافف فأدغم فيها التماثلان المتحركان في أواخرها، ووزنها فواعل.

وكذلك لا فرق بين أن يكون الجمع موازياً لمفاعل في الحال كالأمثلة المذكورة، أو في الأصل كمدارى، وهي جمع المدرى، والمدراة بكسر أولهما، وسكون ثانيهما، وهي شيء يعمل من حديد، أو خشب على شكل سن من أسنان المشط، وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد.

وعذارى، وأصلهما مداري، وعذاري بكسر الراء، وتحريك الياء، فقلبت الكسرة فتحة، والياء ألفاً، ومثال الجمع الموازي لمفاعيل مصاييح، ومقاليد، ودنانير، وعصافير.

وضابط الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع أنه كل جمع تكسير ثالثه ألف بعدها حرفان متحركان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، فكل ما كان من هذا النوع، فإنه لا ينصرف سواء أكان نكرة، أم معرفة، ومن ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ ﴾ [الحج: ٣٦].

وقوله عز من قائل: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [الحج: ٤٠]. وقوله جل ذكره: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُونَ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ ﴾ [سبأ: ١٣].

ومنع هذا الضرب من الجمع من الصرف؛ لأنه متى كان بالصفة التي أوضحناها كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحق منع الصرف.

وقيل: لما كان هذا الجمع الجمع الذي ينتهي إليه الجموع، ولا نظير له في الآحاد مكسر على حده، صار كأنه جمع مرتين نحو: كلب، وأكلب، وأكالب، ورهط، وأرهط، وأراهط، ونعم، وأنعام، وأناعيم، وكررت العلة، وقامت مقام علتين.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وكن لجمع مشبه مفاعلا ❖ أو المفاعيل بمنع كافلاً
فإن كان هذا الجمع معتل الآخر بالياء، فالحالة التي هي غالبية الاستعمال أن تقرر الكسر التي قبل الآخر، فتبقى الياء على حالها. فإن تجرد من الألف، واللام،

والإضافة أجري في الرفع، والجر مجرى قاض، وسار أي: في التنوين، وحذف الياء لا في جميع الوجوه، فإن جره بفتحة مقدرة، وتنوينه تنوين عوض بخلاف قاض، وسار فإن جرها بكسرة مقدرة، وتنوينهما تنوين صرف.

تقول: هؤلاء جوارٍ، ونظرت إلى جوار. قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]. وقال ﴿وَالْفَجْرِ ۝١﴾ ﴿وَلَيْالٍ عَشْرِ﴾ [الفجر: ١، ٢]، فغواش مرفوع على الابتداء بضممة مقدرة فوق الياء المحذوفة.

وليال مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة، وإنما عدت الفتحة التي كان يستحقها ذلك المعتل في حالة الجر ثقيلةً مع أنها أخف الحركات الثلاث، فقدرت على الياء المحذوفة كالضمة، والكسرة؛ لأنها نائبة هنا عن الكسرة، وهي ثقيلة، والنائب عن الثقيل ثقيل.

وأجري في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة آخره من الحذف، وظهور فتحته من غير تنوين نحو: رأيت جوارِي. قال الله تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيَالٍ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾ [سبأ: ١٨]، ف"ليالي" منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

قال الناظم:

وذا اعتلالٍ منه كالجواري ❖ رفعا، وجرا أجره كساري
وأتبع ذلك بقوله:

ولسراويل بهذا الجمع ❖ شبه اقتضى عموم المنع
السراويل: لباس يغطي السرة، والركبتين، وما بينهما.

قال سيبويه: "وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة، ولا معرفة". انتهى.

يعني أن سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على مثال مفاعيل ، فشبهوه به ، ومنعوه من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة حملاً على مُوازنه من العربي كدنانير ، وعصافير. وإنما كان أعجمياً لما عرفت من أن بناء مفاعل ، ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع ، أو ما سمي به فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف ، وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبه بينهما.

ونقل الأخفش أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعله اسماً مفرداً ، وذكر أنه سمع من العرب : سرولة. ورأى المبرد في (المقتضب) الجزء الثالث الصفحة السادسة ، والعشرين بعد المائتين ما رآه سيوييه في سراويل ، ثم ذكر في الجزء الثالث في الصفحة الخامسة ، والأربعين بعد الثلاثمائة ، وما بعدها أن من العرب من يراها جمعاً واحداً سرولة. وينشدون :

عليه من اللؤم سرولة ❖ فليس يرق لمستعطف
ورأى بعضهم أن ما أنشده المبرد عن بعض العرب من قوله :

عليه من اللؤم سرولة ❖
مصنوع على العرب ، فلا حجة فيه ، وقيل : إن سرولة لغة في سراويل.
قال الناظم :

وإن به سمي ، أو بما لحق ❖ به ، فالانصراف منه يحق
راجع (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة التاسعة ، والعشرين بعد المائتين ،
والسابعة ، والثلاثين بعد الثلاثمائة ، و(توضيح المقاصد ، والمسالك) الجزء الرابع
الصفحة السابعة ، والثلاثين بعد المائة ، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث
الصفحة الحادية ، والأربعين بعد المائتين ، وما بعدها.

الممنوع من الصرف (٢)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : ما يمنع من الصرف للوصفية، وزيادة الألف والنون ٢٣٩
- العنصر الثاني : ما يمنع من الصرف للوصفية، وموازنة الفعل ٢٤٣
- العنصر الثالث : ما يمنع من الصرف للوصفية والعدل ٢٤٩

ما يمنع من الصرف للوصفية، وزيادة الألف والنون

ما يمنع من الصرف للوصفية، وزيادة الألف والنون :

كل صفة على وزن فعالن بفتح الفاء، وسكون العين لا يلحق مؤنثها تاء التأنيث، وإنما تؤنث بالألف تمنع من الصرف.

فإن كان مؤنث هذه الصفة لا تلحقه التاء لكونه على وزن فعلى، فلا خلاف في امتناع صرفه، وذلك نحو: عطشان، وريان، وغضبان، وسكران إذ مؤنثاتها عطشى، ورياً، وغضبي، وسكري.

وإنما منع نحو ما تقدم من الصرف باتفاق لتحقيق الفرعيتين فيه أعني فرعية المعنى، وفرعية اللفظ.

أما فرعية المعنى ؛ فلأن فيه الوصفية، وهي فرع عن الجمود ؛ لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه، أما الجامد فلا يحتاج إلى ذلك، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج.

وأما فرعية اللفظ ؛ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث الممدودة في نحو: حمراء.

وأوجه المضارعة أي: المشابهة هي أنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألفي حمراء في بناء يخص المؤنث، وأنهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: سكرانة كما أنه لا يقال: حمراء.

وأن الأول من كل من الزيادتين ألف، وأن الثاني من كل منهما، وهو الهمزة في نحو: حمراء، والنون في نحو: سكران حرف يعبر به عن المتكلم في أفعل، ونفعل تقول: أقوم، ونقوم.

فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعتان امتنع من الصرف ، وإن كانت الصفة التي على وزن فعلا ن لا مؤنث لها أصلاً كَلَحِيان ، أو لَحِيانٍ ، وهو الكبير اللحية اختلف فيه بين الصرف ، والمنع من الصرف .

فمن صرف نظر إلى أن المنع بسبب زيادتي سكران ، ونحوه لشبههما بزيادتي حمراء كما ذكرنا آنفاً ، ونحو: لَحِيان بخلاف ذلك ، فضعف داعي منعه من الصرف ، فكان صرفه من وجهة هذه النظر أولى .

ومن حكم بمنع صرفه رأى أن نحو لَحِيان ، وإن لم يكن له مؤنث على وزن فعلى وجوداً ، فله فعلى تقديرًا ، وذلك أن معناه غير لائق بمؤنث .

لكن لو فرض خرق العادة بوجود معناه لامرأة مثلاً بأنها كبيرة اللحية ؛ لكان إلحاقه بباب سكران أولى من إلحاقه بباب سيفان الذي يكون مؤنثه بالتاء ؛ لأن باب سيفان باب ضيق النظر أما باب سكران ، فواسع فالإلحاق به أولى .

والمقدر في حكم الموجود بدليل الإجماع على منع صرف أكرم للعظيم الكمرة ، وآدر لمن انتفخت خصيته ، وهما لا مؤنث لهما أصلاً .

وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة من الصرف مع أن في الصفة فرعية في المعنى من جهة كونها فرع الجمود ، وفرعية في اللفظ ، وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة ؛ لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمى ، والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة الحدث فيها إلى الموصوف .

والمصدر بالجملة صالح لذلك أي : لما ذكر من نسبة الحدث إلى الموصوف إذا وقع نعتاً ، أو حالاً ، أو خبراً تقول مثلاً : رجل عدل ، ودرهم ضرب الأمير ، فلم يكن اشتقاق الصفة من المصدر مبعداً لها عن معناه ، فكان كالمفقود فلم يؤثر .

ومن أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو: عالم، وشريف، وكريم مصروفاً مع تحقق ما ذكر فيه من فرعية المعنى، وفرعية اللفظ فيه الوصفية، وفيه الاشتقاق من المصدر كذلك.

وأيضاً كان نحو: ندمان بمعنى المنادم مصروفاً مع وجود الفرعيتين فيه؛ لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن زيادة الألف، والنون فيه لا تخص المذكر، وتلحق مؤنثه التاء نحو: امرأة ندمانة، فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتي التذكير، والتأنيث، وقبول علامة التأنيث، فلم يعتد بها.

ويشهد لكون صرف نحو: ندمان بمعنى المنادم لضعف فرعية اللفظ فيه أن قوماً من العرب، وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على وزن فعلان، فيقولون: رأيت رجلاً سكراناً، وصبيّاً غضباناً، وغصناً رياناً، وإناءً ملأناً، وأشباه ذلك.

لأنهم يؤنثونه بالتاء، ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى، فيقولون: سكرانة، وغضبانة، وريانة، وملانة، ولكون الزيادة عندهم ليست شبيهة بألفي حمراء في الاختصاص بواحد من المذكر، والمؤنث، وفي عدم قبول تاء التأنيث، فلم تمنع من الصرف.

وقد حكم اللغويون على هذه اللغة بالضعف، والرداءة، وقال أبو حاتم السجستاني: "لبنى أسد مناكير لا يؤخذ بها".

أما الوصف الذي على فعلان مذكر فعلانة أي: مذكر المؤنث الذي هو بالتاء، فإنه لا يمنع من الصرف نحو: ندمان من المنادمة. والمنادم: هو الموافق للشارب في فعله، ومؤنثه ندمانة، وسيفان، وسيفانة.

وقد جمع ابن مالك - رحمه الله - ما جاء على وزن فعلان مذكر فعلانة في الأبيات الآتية قال:

النحو [٣]

أجز فعلى لفعلاً ❖ إذا استثنيت حبلاًنا
 ودخناً، وسخنناً ❖ وسيفاًنا، وصيحناً
 وصوجاناً، وعلاًنا ❖ وفشواناً، ومصلاًنا
 وموتناً، وندماًنا ❖ وأتبعهن نصرناً

وزاد الشارح المرادي عليه لفظين، فذيل الأبيات السابقة بيت قال فيه :

وزد فيهن خصلاًنا ❖ على لغة، وألياًنا

فمجموع الكلمات ثلاث عشرة كلمة، فالجبلان: الكبير البطن، وقيل: الممتلئ غيظاً، والدخنان: اليوم المظلم، والسخنان: اليوم الحار، والسيفان: الرجل الطويل، والصحيان: اليوم الذي لا غيم فيه.

والصوجان أو الضَّوجان بالصاد المهملة، أو بالضاد المعجمة، والجيم: كل يابس صلب من الدواب، والناس، والنخيل، والعلان: الكثير النسيان، وقيل: هو الرجل الحقيق.

والقشوان: الرقيق الساقين، أو الدقيق الضعيف، والمصان: هو اللئيم، والموتان: هو البليد الميت القلب، والندمان: المنادم.

أما ندمان من الندم، فممنوع من الصرف؛ لأن مؤنثه ندمى، والنصران: واحد النصارى، والخمضان بفتح الخاء المعجمة لغة في ضمها: وهو الذي خلا بطنه، وضمير.

والأليان: بفتح الهمزة كبير الألية من ذكور الغنم يقال: كبش أليان، وكذا إن لم يكن الوصف على فعلاً بفتح الفاء لم يمنع من الصرف كخمضان، ومؤنثه خمصانة لعدم شبه الألف، والنون الزائدتين فيهما بألفي التأنيث.

قال الناظم مشيراً إلى ما تقدم :

وزائدا فعلاً في وصف سلم ❖ من أن يرى بناء تأنيث ختم
راجع (الرضي) الجزء الأول الصفحة السابعة ، والخمسين بعد المائة ، و(توضيح
المقاصد ، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة الثانية ، والعشرين بعد المائة ،
و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الحادية ، والثلاثين بعد المائتين.

ما يمنع من الصرف للوصفية ، وموازنة الفعل

العلة الثانية التي تمنع مع الوصفية وزن الفعل ، وذلك بثلاثة شروط :

- أن تكون الوصفية أصلية.
 - وأن تكون على وزن من الأوزان التي الفعل بها أولى من الاسم.
 - وألا يلحق مؤنثها تاء التأنيث.
- وتتحقق هذه الشروط غالباً في الوصف الذي على وزن أفعل ، ومن أمثلة ما
اجتمع فيه الشروط الثلاثة أشهل : وهو الذي اختلط سواده بزرقه ، وأخضر ،
وأفضل ، وأكبر.
- والمراد بكون الوصفية أصلية أن تكون وصفاً في أصل وضعها كالأمثلة السابقة. لا
أن تكون موضوعة على أنها اسم ، وطراً عليها استعمالها وصفاً.
- والمراد بكون الوصف على وزن من الأوزان التي الفعل بها أولى. أن يكون على
وزن من الأوزان التي يغلب وجودها في الفعل.

فوزن أفعال وزن غالب في الفعل ؛ لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم ، فكان لذلك أصلاً في الفعل ؛ لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى ، وذلك ؛ لأن الهمزة في أول الفعل الذي على وزن أفعال تدل على معنى التكلم إذا افتتح بها المضارع .

ويتحقق الشرط الثالث ، وهو كون مؤنث الوصف الذي على وزن أفعال غالباً لا يلحقه تاء التأنيث في ثلاثة أنواع ، وهي :

في الوصف الذي على وزن أفعال ، ومؤنثه على وزن فعلاء كأحمر حمراء .
والوصف الذي على أفعال ، ومؤنثه على وزن فُعَلَى بضم الفاء كأفضل فضلى .
والوصف الذي على أفعال ، ولا مؤنث له نحو : أكمر ، وآدر ، وقد مر معناهما .
وإنما لم ينصرف ما كان وصفاً أصلياً على وزن أفعال ؛ لأن فيه الفرعيتين فرعياً المعنى بكونه وصفاً ، وفرعية اللفظ بكونه على وزن من الأوزان التي الفعل بها أولى .

وقد يكون الوصف الأصلي على وزن آخر من الأوزان التي الفعل بها أولى غير وزن أفعال ، فيمنع من الصرف كذلك نحو : أحيمر ، وأبيض ، وهما وصفان أصليان على صيغة التصغير ، وعلى وزن فعل مضارع ، وهو مثلاً أبيض .

وإنما اشترط ألا تلحق مؤنثه تاء التأنيث ؛ لأن ما تلحقه تاء التأنيث من الصفات يكون منصرفاً ، وذلك مثل : أرمل ، وهو الفقير فإن مؤنثه أرملة . وإنما لم يمنع ذلك من الصرف مع كونه وصفاً أصلياً على وزن أفعال ؛ لضعف شبهه بلفظ الفعل المضارع ؛ لأن تاء التأنيث المتحركة بحركة إعرابية التي تلحق مؤنث هذا الوصف ، لا تلحق الفعل المضارع ، وإنما تلحقه التاء المتحركة بحركة البنية مثل : هند تقوم ، وتكرم .

وأجاز الأخفش منع صرف نحو: أرمل لجريه مجرى أحمر قالوا: عامٌ أرملٌ بالمنع من الصرف أي: قليل المطر، والنفع، وسنة رملاء. وقد يقال: المصروف إنما هو أرملٌ بمعنى فقير، ويجاب بأن تقارب المعنيين كاتحادهما.

ومما تلحقه التاء أيضاً، فيصرف قولهم: هذا جمل يعمل، واليعمل: هو الجمل النجيب المطبوع فيعملٌ وصف أصيل في الوصفية، وعلى وزن فعل مضارع، ومع ذلك لم يمنع من الصرف لكون مؤنثه بالتاء نحو: هذه ناقة يعملةٌ.

ومثل ذلك قولهم: رجل أبترٌ، وهو القصير، ومن لا نسل له، ومن يبتر رحمه يصرفونه؛ لأنهم يقولون: امرأة أباترة، وكذا رجل أدابر، وهو قاطع رحمه، ولا يقبل قول أحد، يصرفونه لقولهم: امرأة أدابرة.

وإن كان أصلاً في الوصفية، وعلى وزن الفعل، ولكنه وزن مشترك فيه بين الأفعال، والأسماء، وليس الفعل به أولى من الاسم، فلا اعتداد به نحو: بطلٍ، وجذلٍ، وهو الفرح، وندس، وتثلث عينه أي يقال: ندس، وندس، وندس، وهو الفهم الفطن السريع الاستماع لصوت خفي.

فإن كل واحد منهما أصيل في الوصفية، وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه كضرب، وفهم، وكرم فليس الفعل به أولى، فإن كانت الوصفية عارضة صرفت اعتداداً بأصل الوضع، ولا اعتبار لوصفيتها العارضة.

وذلك كقولك: هذا رجل أرنب أي: ذليل، وذلك؛ لأن أرنباً إنما هو في أصل وضعه اسم للحيوان المعروف؛ فلا عبرة باستعماله وصفاً في التعبير السابق، ونحوه. ومثل ذلك مررت بنسوة أربع، فلفظ أربع وقع صفة لنسوة، وفيه وزن الفعل، ومع ذلك صرف، ولم يمنع من الصرف لكونه، وضع في في أصل وضعه ليكون اسماً للعدد، فلم يلتفت لما طرأ عليه من وصفية عارضة.

وأيضاً فإنه قابل للتاء في نحو: مررت برجال أربعة، وللعلامة الرضي وجهة نظر يخالف بها جمهور النحويين، فقد ذكر أنه لم يقم له إلى الآن دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف.

أما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفًا، فمن رأيه أنه يجوز أن يكون الصرف لعدم تحقق شرط وزن الفعل فيه، وهو عدم قبوله تاء التانيث، فإنه يقبلها لقولهم: أربعة لا لعدم شرط الوصف.

وفي مقابل عدم اعتداد جمهور النحويين بالوصفية العارضة في منع الصرف. لا يعتدون بالاسمية العارضة في الوصف الأصلي في عدم المنع من الصرف؛ بل يلغونها مراعين ما وضع في الأصل.

فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الاسمية، ومن ثم منع صرف باب أبطَح، وهو المكان المنبطح من الوادي، أو هو مسيل واسع فيه دقاق الحصى، وأجرع، وهو المكان المستوي. وأبرق: وهو أرض خشنة فيها حجارة، ورمل، وطين مختلطة، وباب أدهم للقيد، وأسود: للحية العظيمة السوداء، وأرقم: للحية التي فيها نقط سود، وبيض كالرقم مع أنها أسماء لأنها، وضعت في الأصل صفات، فلم يلتفت لما طرأ عليها من اسمية.

قال سيبويه: "وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة، ولا نكرة لم تختلف في ذلك العرب". ثم قال: "كما قالوا: تيس أبرق حين كان فيه سواد، وبياض، وكذلك الأبطح إنما هو المكان المنبطح من الوادي، وكذلك الأجرع إنما هو المكان المستوي من الرمل المتمكن". انتهى.

وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة فصرفها ، وذكر أبو حيان أن ابن جني صرح بأن هذه الأسماء كلها تنصرف . وذكر ابن مالك أن اللغة المشهورة في أبطح ، وأمثاله منع الصرف ؛ لأنها صفات استغني بها عن ذكر الموصوفات ، فيستصحب منع الصرف كما استصحب صرف أرنب حين أجري مجرى الصفة مراعاةً لأصل الوضع . إلا أن الصرف لكونه أصلاً ربما رجع إليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف ، فإنه خروج عن الأصل ، فلا يصار إليه إلا بسبب قوي .

وقيل : يفترق باب أبطح ، وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالأمكنة الموجودة معها فهم ذلك المعنى ، يعني : معنى الاسمية ، وباب أدهم صفات عامة .

وهناك ثلاث كلمات وضعت أسماء مجردة عن الوصفية في الأصل ، واستعملت في الحال أسماء كذلك ، ولم تعرض لها الوصفية ، ولكن تُخَيَّل فيها الوصفية ، فالأكثر على صرفها مراعاة لأصل وضعها . ومنعها بعضهم من الصرف لتخيل الوصفية فيها ، وهذه الأسماء الثلاثة هي : أجدل للصقر ، وأخيل لطائر ذي خيلان بكسر الخاء المعجمة ، وسكون الياء ، وهو جمع خال ، وهو النقط المخالفة لبقية البدن ، وهو طائر أخضر ، وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه .

قال الفراء : " هو الشَّقْرَاق " ، وقيل : أخيل ؛ لأنه يُتَخَيَّل في لونه الخضرة من غير خلوصها ، والاسم الثالث هو أفعن ، وهو اسم للحية .

فأكثر العرب يصرفون هذه الكلمات ؛ لأنها مجردة عن الوصفية في أصل وضعها ، ومنهم من لم يصرفها لتخيل معنى الوصفية فيها ، فأجدل مأخوذ من الجدل بسكون الدال ، وهو الشدة . وأخيل مأخوذ من المخيول ، وهو الكثير الخيلان ، وأما أفعن ، فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها ، فأشبهت المشتق ، وجرت مجراه على ضعف .

ومن استعمال أجدل غير مصروف قول الشاعر:

كأن العُقيلين يوم لقيتهم ❖ فراخ القطا لافين أجدلً بازيا
الشاهد في قوله: أجدل حيث جاء به الشاعر ممنوعاً من الصرف للمح معنى
الشدة فيه، والعُقيليون: قبيلة، والقطا: واحده قطاة طائر سمي بذلك لثقل
مشيه من قطا يقطو إذا ثقل مشيه. والبازي: واحد البزاة ضرب من الطيور التي
تصيد كالصقور. ومن استعمال أخيل غير مصروف قول حسان < :

ذريني، وعلمي بالأمور، وشيمتي ❖ فما طائر يوم عليك بأخيل
الشاهد قوله: بأخيل حيث جاء الشاعر بأخيل ممنوعاً من الصرف للمح معنى
الوصفية فيه، وهو التلون، وقد يتشاءم العرب به، فيقولون: هو أشأم من
الأخيل، وذريني: دعيني، والشيمة: هي الطبيعة، والخلق.

قال الناظم:

ووصف أصلي، ووزن أفعلاً ❖ ممنوع تأنيث بتا كأشعلاً
وألغين عارض الوصفية ❖ كأربع، وعارض الاسمية
فالأدهم القيد لكونه وُضع ❖ في الأصل وصفاً انصرافه منع
وأجذل، وأخيل، وأفعى مصروفة ❖ وفد ينلن المنعاً
راجع (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة الواحدة بعد المائتين، و(الرضي) الجزء
الأول الصفحة السابعة، والعشرين بعد المائة، و(توضيح المقاصد) الجزء الرابع
الصفحة الرابعة، والعشرين بعد المائة. و(ارتشاف الضرب) الجزء الثاني الصفحة
الستين بعد الثمانمائة، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الرابعة،
والثلاثين بعد المائتين، وما بعدها.

ما يمنع من الصرف للوصفية والعدل

مما يمنع من الصرف ما تجتمع فيه العدل مع الوصفية ، وذلك نوعان :

أحدهما : المعدول في العدد إلى مفعَل نحو : مثنى ، أو فعالي نحو ثلاثى .

الثاني : آخر : المقابل لآخرين ، فالمعدول في العدد سماعاً موازن مفعَل بفتح الميم ، والعين ، وفُعَال بضم الفاء من الواحد إلى الأربعة اتفاقاً نحو : رأيت القوم موحد ، أو أحادى . ومررت بهم مثنى ، أو ثنائى ، ونظرت إليهم مثلث ، أو ثلاثى ، وأعطيتهم دراهم مربع ، أو رباعى .

وقال ابن مالك في (شرح الكافية) الجزء الثالث الصفحة السابعة ، والأربعين بعد الأربعمائة ، والألف : "وروي فيها عن بعض العرب مخمس ، وعشار ، ومعشر ، ولم يرد غير ذلك" . انتهى .

وجاء عُشَار في قول الكميت :

ولم يستريثوك حتى رميت ❖ فوق الرجال خصائلا عشارا

الشاهد في البيت ورود عشارا المعدولة عن عشرة ، ومعنى لم يستريثوك : لم يجدوك رائئاً أي : بطيئاً من الريث ، وهو البطء ، ورميت : أي : زدت يقال : رمى على الخمسين ، وأرمى أي : زاد .

يقول : لما نشأت نشأة الرجال أسرع في بلوغ الغاية التي يطلبها طلاب المعالي ، ولم يقنعك ذلك حتى زدت عليهم بعشر خصال فقت بها السابقين ، وأياست الذين راموا أن يكونوا لك لاحقين .

وقال أبو حيان: "وفي ذلك ثلاثة مذاهب؛ أحدها: وهو مذهب الكوفيين، وهو القياس فيما لم يسمع على ما سمع، والمسموع عند الكوفيين، والبصريين عشار، ومعشر، وخماس، ومخمس، ورباع، ومربع، وثلاث، ومثلث، وثناء، ومثنى، وأحاد، وموحد".

فقياس على هذا الكوفيون سداس، ومسدس، وسباع، ومسبع، وثمان، ومثمن، وتُساع، ومتسع، وترك البصريون القياس، واقتصروا على مورد السماع، وقيل: يقاس على ما سمع من فعال لا على ما سمع من مفعول. وقيل: يقال: البناءان، وهو الصحيح بسماع ذلك من العرب، فتقول: موحد، وأحاد إلى معشر، وعشار، وحكى البنائي أبو عمرو الشيباني.

وحكى أبو حاتم، ويعقوب من أحاد إلى عشار، وقال الرضي: "وأما ثلاث، ومثلث، فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة، وذلك أنا وجدنا ثلاث، وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد. وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو: قرأت الكتاب جزءاً جزءاً، وجاءني القوم رجلاً رجلاً، وأبصرت العراق بلدًا بلدًا.

فكان القياس في باب العدد أيضاً التكرير عملاً بالاستقراء، وإلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب، فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فقليل: إنه أصله". انتهى. وامتناعها من الصرف عند سيبويه، والجمهور للعدل، والوصفية.

وأما آخر المعدول في نحو: مررت بنسوة آخر فهو جمع أخرى أنشأ آخر بمعنى مغاير، وآخر بفتح الحاء اسم تفضيل، وأصله آخر بهمزتين مفتوحة، فساكنة أبدلت الثانية مدًا من جنس حركة الأولى أي: أبدلت ألفاً.

وقياس اسم التفضيل إذا كان مجرداً من الألف، واللام، والإضافة أن يلزم حالة الأفراد، والتذكير مهما اختلف المفضل عدداً، ونوعاً. قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا ﴾ [يوسف: ٨]. وقال ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكِنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِّنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ﴾ [التوبة: ٢٤].

وتقول: الصلاة في وقتها أحب إلى المؤمن من الدنيا، وما فيها فكان القياس أن يستعمل لفظ آخر هذا الاستعمال، فيقال: مررت بامرأة آخر، وبامراتين آخر، وبنساء آخر، وبرجل آخر، وبرجلين آخر، وبرجال آخر بالتزام الأفراد، والتذكير. ولكنهم عدلوا عن لفظ آخر إلى لفظ الثانية، والجمع، والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقل: عندي رجلان آخران، ورجال آخرون، وامرأة أخرى، ونساء أخر.

فكل هذه الأمثلة معدولة عن آخر إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية، والعدل إلا في آخر؛ لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران، وآخرون كما أنه ليس فيه غيرهما مما يمنع من الصرف بخلاف أخرى.

وقد ظهر من ذلك أن المانع من صرف آخر كونه معدولاً عن آخر مراداً به جمع المؤنث. قال أبو حيان: "وتحليل القول فيها أنها منعت الصرف للوصف، والعدل عن لفظ آخر لا عن أل كما يفهم من كلام النحاة؛ إذ آخر من باب أفعل التفضيل خلافاً للأخفش إذ يزعم أنه ليس من بابة". انتهى.

وإن كانت أخرى بمعنى آخره بكسر الخاء، وهي المقابلة للأولى نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ أَخْرَبْتُهُمْ لَأُولِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ٣٨]. وقوله عز من قائل: ﴿ وَقَالَتْ أُولِيَهُمْ لَأَخْرَبْتُهُمْ ﴾ [الأعراف: ٣٩] من الآية التاسعة، والثلاثين من السورة جمعت على آخر مصروفاً؛ لأنه غير معدول؛ ولأن مذكرها آخر بكسر الخاء مقابل أول.

بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى﴾ [النجم: ٤٧]، وهي الآية السابعة، والأربعون من سورة النجم أي: الآخرة بدليل قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] والقصة واحدة فليست أخرى بمعنى آخرة اسم تفضيل.

قال الناظم مشيراً إلى ما تقدم:

ومنع عدل مع وصف معتبر ❖ في لفظ مثني، وثلاث، وأخر
ووزن مثني، وثلاث كهما ❖ من واحد لأربع، فليعلما
راجع (الرضي) الجزء الأول الصفحة الرابعة عشرة بعد المائة، و(ارتشاف
الضرب) المجلد الثاني الصفحة الثالثة، والسبعين بعد الثمانمائة، وما
بعدها. و(توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الرابع الصفحة السابعة، والعشرين
بعد المائة، و(أوضح المسالك) الجزء الرابع الصفحة الثانية، والثلاثين بعد
المائة. و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث من الصفحة السابعة، والثلاثين بعد
المائتين إلى الحادية، والأربعين بعد المائتين، و(خزانة الأدب) الجزء الأول الصفحة
الحادية، والسبعين بعد المائة.

الممنوع من الصرف (٣)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : مما لا ينصرف العلم المركب تركيباً مزجياً ٢٥٥
- العنصر الثاني : العلم الممنوع من الصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون ٢٥٧
- العنصر الثالث : العلم الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ٢٥٩
- العنصر الرابع : العلم الأعجمي ٢٦١
- العنصر الخامس : العلمية مع: وزن الفعل - ألف الإخاق المقصورة ٢٦٣
- العدل

مما لا ينصرف العلم المركب تركيباً مزجياً

الأعلام الممنوعة من الصرف :

مما لا ينصرف العلم المركب تركيباً مزجياً :

نحو: بعلبك، وحضرموت، ومعد يكرب، وقالى قلا فإنه لا ينصرف لاجتماع
فرعية المعنى العلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب.

وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً لا بإضافة، ولا بإسناد بل بتنزيل ثانيهما من
الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها في كون الإعراب على آخر الاسم الثاني، وما
قبله ملازم لحالة واحدة.

ولذلك التنزيل التزموا فتح آخر الاسم الأول تقول: زرت حضرموت،
وشاهدت بعلبك، وهما علمان لبلدين إلا إذا كان معتلاً، فإنه يبقى على
سكونه، وذلك نحو: معد يكرب، وقالى قلا، وهو اسم موضع.

لأن ثقل التركيب أشد من ثقل تاء التأنيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن
سكنوا الياء في معد يكرب، ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح، فقالوا
مثلاً: هذه قاضية، وتلك رامية.

ولا يتحتم في العلم المركب تركيباً مزجياً منعه من الصرف، فقد ذكر أبو حيان أن
فيه ثلاثة مذاهب:

منعه من الصرف، وإعرابه إعراب المتضايين، وبناءؤه، وما ركب من العدد
خمسة عشر إذا سميت به، فلك أن تقره على حاله، وأن تعربه إعراب
المتضايين، وأن تعربه إعراب ما لا ينصرف.

وعلى ذلك ، فقد يضاف صدر المركب إلى عجزه سواء أكان آخر صدر المركب ياءً ، أم لم يكن ياءً لكنه بعد الإضافة لا يسمى مركباً مزجياً بل يسمى مركباً إضافياً ، وتعد هذه الإضافة لفظية لا معنويةً .

لأن بكاً مثلاً ليس اسماً لشيء أضيف إليه بعل حتى تظهر ثمره الإضافة المعنوية ، بل هو بمنزلة الراء من جعفر ، والدال من زيد ، فلا فرق في المعنى بين الإضافة ، وعدمها ، ولا فائدة لها إلا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين ، واتحادهما ؛ لأن المتضايقين كالشيء الواحد .

ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج ؛ لأن فائدة الشيء قد تحصل بغيره أيضاً ، وعلى اللغة الثانية هذه ، وهي لغة الإضافة يستصحب سكون ما آخر صدره ياء كمعد يكرب ، ونحوه تشبيهاً لياؤه بياء دَرْدَبَيْس . وهو اسم للداهية ، أو العجوز الفانية بجامع أن كلاً من الياءين وسط ، وإن كان درديس كلمة تحقيقاً ، ومعد يكرب كلمة تنزيلاً .

فيقال : رأيت معد يكرب ؛ ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الأفراد أي : مع عدم التركيب تشبيهاً لها بالألف في نحو : الفتى بجامع أن كلاً حرف علة ، فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً في الأفراد .

أما الجزء الثاني ، فيعامل بالنسبة للصرف ، وعدمه في هذه اللغة معاملته لو كان منفرداً ، فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز ؛ لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة ، فيجر بالفتحة ، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل .

تقول : جاء رام هرمز ، ورأيت رام هرمز ، ومررت برام هرمز ، ويقال في حضر موت : هذه حضر موت ، ورأيت حضر موت ، ومررت بحضر موت ؛ لأن موتاً ليس فيه مع التعريف سبب ثان .

وكذلك كرب في اللغة المشهورة، وبعض العرب يصرف كرباً في لغة الإضافة، وبعضهم لا يصرفه، فمن قدره اسماً للحزن صرفه، ومن قدره اسماً للكربة منعه، ومن قدر بكاً، وقللاً في بعلبك، وقال قلا، ونحو ذلك اسماً للبقعة منعه من الصرف، ومن قدر ذلك اسماً لموضع، أو لمكان صرفه.

وهناك لغة ثالثة في هذه الأسماء المركبة، ونحوها، وهي لغة بناء الجزأين على الفتح ما لم يعتل الجزء الأول، فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر، وهي لغة نقلها الأثبات عن العرب. قال الناظم:

والعلم امنع صرفه مركباً ❖ تركيب مزج نحو معد يكرّب
راجع (ارتشاف الضرب) الجزء الثاني الصفحة السادسة، والستين بعد الثمانمائة،
(أوضح المسالك) الجزء الرابع الصفحة الخامسة، والعشرين بعد
المائة. و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة التاسعة، والأربعين بعد
المائتين، وما بعدها.

العلم الممنوع من الصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون

وهو العلم ذو الزيادتين كما قال ابن هشام كمروان، وعمران، وعثمان أي: سواء أكان أوله مفتوحاً أم مكسوراً أم مضموماً.

ولا فرق بين أعلام الأناسي كالمذكورة، وغيرها نحو: غطفان، وإصبهان، وإنما يمنع العلم ذو الزيادتين من الصرف تشبيهاً لزيادتيه بألفي التأنيث.

وذلك أن هذه الألف، والنون في هذه الأعلام، وما كان نحوها محمولات على باب عطشان، وسكران لقرب ما بينهما ألا ترى أنهما زائدتان كزيادتهما؟ وأنه لا يدخل عليهما تاء التأنيث؟

فأنت لا تقول: مروانة، ولا عدنانة؛ لأن العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص، وليس المانع من الصرف كونه على زنة فعلان ألا ترى أن عثمان، وذبيان، وسفيان حكمها حكم عدنان، وغيلان.

وعلمة زيادة الألف والنون: أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف، فلك اعتباران إن قدرت أصالة التضعيف، أي: أصالة ما حصل به التضعيف، وهو الحرف الثاني، فالألف، والنون زائدتان.

وإن قدرت زيادة التضعيف، فالنون أصلية، وإذا سميت برمان، ونحوه مما جهل أصله، فلم يكن له معنى يعرف به، فمذهب الخليل، وسيبويه المنع من الصرف لحوقاً بالأكثر.

قال سيبويه: "وسألته عن رمان، فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف". انتهى.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى صرفه؛ لأن فعلاً في النبات أكثر من فعّلان كما قال الأشموني ذاكراً أنه يؤيده قول بعضهم: أرض مُرْمَنة. قال الصبان: "والمعنى كثيرة الرمان".

وقال أبو حيان بعد ذكره مذهب الخليل، وسيبويه: "ومذهب الأخفش صرفه لاعتقاده أصالة النون فيصرف، أو زيادتها فيمنع مسمى به". انتهى. قال الناظم:

كذلك حاوي زائدي فعّلاتنا ❖ كخطفان، وكأصـــــــــــــــــبها

راجع (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة الثامنة عشرة بعد المائتين، و(ارتشاف الضرب) المجلد الثاني الصفحة الرابعة، والستين بعد الثمانمائة، و(أوضح المسالك) الجزء الرابع الصفحة الخامسة، والعشرين بعد المائة، و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الحادية، والخمسين بعد المائتين، وما بعدها.

العلم الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث

مما يَمنع الصرف اجتماع العلمية، والتأنيث بالتاء لفظاً، أو تقديرًا سواء أكان علم مؤنث، أم مذكر.

أما لفظاً: كعائشة، وفاطمة، وطلحة، وحمزة، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه.

وأما تقديرًا: ففي المؤنث المسمى في الحال كسعاد، وزينب، أو في الأصل كعَنَاق اسم رجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها. إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً أي: سواء أكان مؤنثاً في المعنى أم لا زائداً على ثلاثة أحرف، أم لا ساكن الوسط أم لا إلى غير ذلك مما سيأتي نحو: عائشة، وطلحة، ودحية، وهبة أعلاماً.

وأما المؤنث المعنوي: وهو ما ليس علامته لفظية، فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو: زينب، وسعاد؛ لأن الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث، أو أن يكون ثلاثياً محرك الوسط كسقر، ولظى، وهما اسمان من أسماء جهنم - أعاذنا الله، وإياكم منها.

قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ (٢٦) ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرٌ﴾ [المدر: ٢٦، ٢٧] وقال سبحانه: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدر: ٤٢] لأن الحركة قامت مقام الحرف الرابع.

أو أن يكون العلم المؤنث المعنوي ثلاثي أعجمياً كحمص، وهو علم على إحدى مدن سوريا، أو جورى، وماها اسمي بلدين؛ لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث، والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي؛ لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتمه.

وحكى بعضهم فيه خلافاً. إذ أجاز بعض النحويين فيه الوجهين : الصرف ، وعدمه ، أو أن يكون ثلاثياً منقولاً من مذكر إلى المؤنث كزيد اسم امرأة ؛ لأنه حصل بنقله من التذكير إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ ، فيتحتّم منعه عند سيويوه ، والجمهور.

قال سيويوه : " فإن سميت المؤنث بعمره ، أو زيد لم يجز الصرف هذا قول ابن أبي إسحاق ، وأبي عمرو فيما حدثنا يونس ، وهو القياس ؛ لأن المؤنث أشد ملائمة للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر ". انتهى.

وخالف في ذلك عيسى بن عمر ، وأبو زيد الأنصاري ، وأبو عمر الجرمي ، والمبرد ، فذهبوا إلى أنه ذو وجهين ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَأْسَأَتَهُ ﴾ [البقرة: ٦١] مع قوله ﴿ وَكَانَ أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٩] ، فإن مصر في الأصل اسم لمذكر ، وهو ابن نوح # ، ثم نُقل ، وجعل علماً على البلدة ، وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور.

وقد أجب بأنه يجوز أن يكون قد لحظ في المنصرف المكان أي : وفي غيره البقعة ، أو البلدة.

وقد جمع جرير بين الوجهين الصرف ، وعدمه في قوله :

لم تتلف بفضل مئزرها دعد ❖ ولم تُغذ دعد في العُلب
التلفع : هو الالتحف بالثوب ، والفضل : هو الزيادة ، والمئزر : هو الإزار ، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن ، والعُلب : جمع علبة بالضم ، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب.

يقول : هي حضيرة رقيقة العيش لم تلبس لبس الأعراب ، ولا ترتدي رداءهم.

والشاهد فيه صرف دعد، وترك صرفها في نص واحد؛ لأنه علم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط.

أما إذا كان العلم ثلاثياً ساكن الوسط، ولم يكن أعجمياً، ولا منقولاً من مذكر كهند، ودعد، ومثلهما: بنت، وأخت علمي مؤنث أي: إذا سمي بهما مؤنث جاز فيه الصرف، ومنعه، والمنع أحق عند الجمهور لوجود السبين العلمية، والتأنيث. فمن صرفه نظر إلى خفة سكون الوسط، وأنها قاومت أحد السبين، ومن منع نظر إلى وجود السبين، ولم يعتبر الخفة. قال الناظم:

كذا مؤنث بهاء مطلقاً ❖ وشرط منع العادم كونه ارتقى
فوق الثلاثي، أو كحور، أو سقر ❖ أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكيراً سبق ❖ وعجمة كهند، والمنع أحق
راجع (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة الثانية، والأربعين بعد المائتين، و(أوضح
المسالك) الجزء الرابع الصفحة الخامسة، والعشرين بعد المائة، و(الأشمونية
بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الثانية، والخمسين بعد المائتين، وما بعدها.

العلم الأعجمي

وفيه فرعتان: فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع الأعجمية لكن بشرطين:

الأول: أن يكون علماً في اللسان الأعجمي أي: يكون قبل استعمال العرب له علماً.

قال الرضي: "وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ألا يستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً علماً كإبراهيم،

وإسماعيل ، أو لا كفالون ، فإنه الجيد بلسان الروم ، سمي به نافع راويه عيسى لجودة قراءته". انتهى.

الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو: إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، فإن كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف إذا جعل علماً في اللسان العربي ، كلجام الذي وضعه العرب ليكون اسماً للآلة التي توضع في فم الحصان. والفرندي الذي وضعوه ليكون اسماً للسيف ، فإذا سمي بأي منهما رجل صرف ؛ لأنه قد تُصرف فيه بنقله عمّا وضعته العجم له ، فألحق بالأمثلة العربية.

وذهب قوم منهم أبو علي الشلوبينو ، وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداءً كبندار بضم الموحدة ، وهو في لغة العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن ، ولمن يخزن البضائع للغلاء ، وجمعه بنادرة.

وهؤلاء لا يشترطون لمنع الصرف أن يكون الاسم علماً في لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم الأعجمي إذا كان على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه ، بمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية.

ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط كنوح ، ولوط ، والمتحرك الوسط كالمَكِين بفتح اللام ، والميم ، وهو علم على أحد حفدة نوح # ، وكشّر بفتح الشين ، والتاء جميعاً ، وهو اسم لقلعة من أعمال أَرَّان بفتح الهمزة ، وتشديد الراء ، وهو إقليم بولاية أذربيجان.

اعلم أن أسماء الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ممنوعة من الصرف ما عدا ستة ، وهم:

محمد ، وشعيب ، وصالح ، وهود ، ونوح ، ولوط - عليهم السلام - لحفة الأخيرين ، وكون الأربعة الأول عربية ، وقيل : هود كنوح ؛ لأن سيويوه قرنه معه.

قال الناظم:

والعجميُّ الوضع، والتعريف مع ❖ زيد على الثلاثي صرفه امتنع
راجع (الرضي) الجزء الأول الصفحة الثانية، والأربعين بعد المائة، و(أوضح
المسالك) الجزء الرابع الصفحة الخامسة، والعشرين بعد المائة. و(الأشمونية
بالصبان) الجزء الثالث من الصفحة السادسة، والخمسين بعد المائتين إلى الثامنة،
والخمسين بعد المائتين.

العلمية مع: وزن الفعل - ألف الإلحاق المقصورة - العدل

العلم الموازن للفعل:

أي العلم الذي على، وزن الفعل، فمما يمنع من الصرف اجتماع العلمية،
ووزن الفعل أي: أن يكون العلم على وزن من أوزان الفعل الماضي، أو
المضارع، أو الأمر، والمعتبر في منع العلم من الصرف من وزن الفعل أنواع
ثلاثة:

أحدها: أن يكون العلم على وزن من الأوزان التي تخص الفعل، والمراد بالوزن
الذي يخص الفعل أنه لا يوجد في غير فعل إلا في علم، أو أعجمي، أو نادر.

وقد ذكر ابن مالك، وغيره بعض الأوزان التي تخص الفعل، وذلك مثل: صيغة
الماضي المفتوح بقاء المطاوعة كتعلم، أو بهمزة الوصل كانطلق، وما سوى أفعل،
ونفعل، وتفعل، ويفعل من أوزان المضارع.

وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله، وبناء فَعَل بالتشديد، وما صيغَ
للأمر من غير فاعل، ومن غير الثلاثي.

فهذه الأوزان، ونحوها مما يخص الفعل، فلا تخرج عنه إلا في الأمور الثلاثة التي أوردناها: العلم، أو الأعجمي، أو النادر فمثال وجودها في العلم نحو: خَضَم بالخاء، وتشديد الضاد المعجمتين، وهو اسم لمكان، ولشخص، وقد غُلِبَ على القبيلة. قال الراجز:

لولا الإله ما سكنا خَضَمَ

يريد بلاد خضم أي: بلاد بني تميم.

ونحو عَثْرَ، وهو اسم مكان. قال زهير:

ليث بعثر يصطاد الرجال إذا ❖ ما كذب الليث عن أقرانه صدقا

وقالوا: شَمِر بالشين المعجمة، وتشديد الميم، وهو اسم فرس.

ومثال وجودها في الأعجمي نحو: بَقَم بفتح الموحدة، وتشديد القاف مفتوحة، وهو اسم صبغ معروف، وبدَّر ماء معروف، قال كثير:

سقى الله أمواها عرفت مكانها ❖ جُرأبا، ومَلْكوَمَا، وبدر، والمَعْمَر

ونصب جرأبا، وما بعده على البدل من أمواها؛ لأنها كلها أسماء مياه.

ومثال وجودها في النادر، وهو ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو: دُئِلَ علمًا لقبيلة، وتُبَشِّر بضم التاء، والباء، وكسر الشين المشددة كما في (القاموس المحيط) لطائر.

فلا ينع وجدان هذه الأسماء اختصاصها بالفعل؛ لأن العلم منقول من فعل، فالاختصاص باق؛ ولأن الأعجمي، والنادر لا حكم لهما.

والثاني: المعتبر من وزن الفعل الوزن الذي به الفعل أولى؛ لكونه غالبًا فيه بمعنى أنه وقع فيه الاشتراك بين الأفعال، والأسماء غير أنه يكون كثيرًا في الفعل قليلًا في الاسم.

وذلك كَأُثْمِدٍ بكسر الهمزة، والميم، وسكون المثلثة، وبالدال المهملة: اسم حجر يتخذ منه الكحل، وأبْلُغَ بضم الهمزة، واللام بينهما موحدة ساكنة: وهو اسم خوص الدَّوْم. وإصْبَع بكسر الهمزة، وفتح الباء الموحدة: وهو واحد الأصابع، فإن هذه الأوزان تقل في الأسماء، وتكثر في الفعل الأمر من الثلاثي كالأمر من ضرب، فإنه موازن لإثمد، والأمر من كتب فإنه موازن لأبلمن.

والأمر من ذهب فإنه موازن لإصبع، فلو جعلت هذه الأفعال أسماءً لمنعت من الصرف للعلمية، ووزن الفعل.

والثالث: المعتبر من وزن الفعل: الوزن الذي الفعل به أولى؛ لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم نحو: أفكل بفتح الهمزة، والكاف، وسكون الفاء، وما بينهما، وهي الرُّعْدَة.

وأكلب بفتح الهمزة، وسكون الكاف، وضم اللام، وهو جمع كلب، فإن نظائرها تكثر في الأسماء، والأفعال فمن نظائر أفكل من الأسماء: أبيض، وأسود، وأفضل، ومن الأفعال: أذهب، وأعلم، وأسمع.

ومن نظائر أكلب من الأسماء: أبحر، وأوجه، وأعين، ومن الأفعال: أنصر، وأدخل، وأخرج لكن الهمزة من أفعل، وأفعل تدل على معنى في الفعل، وهو المتكلم نحو: أذهب، وأكتب، ولا تدل على معنى في الاسم، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتتح بهما من الأسماء.

ويشترط في وزن الفعل المانع من الصرف ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون لازماً بالكلمة، فنحو: إثمذ لازم له وزن اضرب، ونحو إصبع لازم له وزن اقطع، ونحو أبلمن لازم له وزن اكتب، فلو سمي بأي منها منع من الصرف للعلمية، ووزن الفعل للزوم وزن الفعل لهذه الأعلام.

النحو [٣]

الثاني: أن يكون الوزن باقياً على حالته الأصلية، فنحو: رُد، وقيل مبيان للمفعول، فلو سمي بهما لم يُمنع من الصرف، وذلك؛ لأن أصلهما رُدَدَ، وقُولَ، ولكن الإعلال، والإدغام أخرجهما إلى مشابهة قُفْلٍ، وديك فلم يعتبر فيهما وزن فعل لعدم بقائه لفظاً.

الثالث: ألا يلحقه تغيير يكون به مخالفاً لطريقة الفعل، ولذا حكى أبو عثمان المازني أن أبا الحسن الأخفش يرى صرف أَلْبَبٍ علماً مع أنه على وزن أكتب، وأقتل؛ لأنه خالف فعله الذي هو لَبَّ بالفك، وأَلْبَبَ بضم الباء جمع لب، واللب هو العقل.

والأصح وعليه سيبويه منعه من الصرف مسمى به لوجود موازنة الفعل؛ ولأن الفك رجوع إلى أصل متروك، فهو نظير تصحيح ما الحق إعلاله كاستحوذ؛ ولأن الفك قد يلحق الفعل لزوماً كقولهم في التعجب: أشد به.

وجوازاً كقولهم في الأمر، والجزم: اردد، ولم يردد، وشذوذاً في القياس مع فصاحة الاستعمال كقولهم: ضيَّبَ البلد يضَيَّبُ إذا كثرت فيه الضيَّاب جمع الضب، وقولهم: أَلِلَّ السقاء يألل إذا تغيرت رائحته. وقولهم: لَحِجَّت عينه تلحح إذا لزقت أجفانها، فعلم بذلك أن الفك في الفعل أسهل منه في الاسم.

قال الناظم:

كذلك ذو وزن يخص الفعل ❖ أو غالب كأحمد، ويعلى
راجع (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة الخامسة، والتسعين بعد المائة، و(ارتشاف
الضرب) المجلد الثاني الصفحة الثانية، والستين بعد الثمانمائة. و(أوضح المسالك)
الجزء الرابع الصفحة السادسة، والعشرين بعد المائة، و(الأشمونية بالصبان)
الجزء الثالث الصفحة الثامنة، والخمسين بعد المائتين، وما بعدها.

العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة:

السادس مما يمنع من الصرف مع العلمية العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة.

فمما يمنع من الصرف اجتماع العلمية مع ألف الإلحاق المقصورة أي: إذا سمي بها المذكر كَعَلَقَى، وهو نبت، وأرطى، وهو شجر، وهما ملحقان بجعفر، فإذا سمي بأي منهما منع من الصرف.

وذلك لشبه ألف الإلحاق المقصورة بألف التأنيث من وجهين:

الأول: أنها زائدة ليست مبدلة من شيء.

والثاني: أنها تقع في وزن صالح لألف التأنيث المقصورة، فنحو أرطى على وزن سكرى، وعزهى بكسر العين المهملة، وسكون الزاي، وهو اسم للرجل الذي لا يلهو، وألفه زائدة للإلحاق بدرهم.

وهو على وزن ذكرى بخلاف ألف الإلحاق الممدودة كعلباء الملحقة بقرطاس، والعلباء: هي عصابة صفراء في صفحة العنق، فإنها مبدلة من ياء، وأصلها علباي، فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة؛ لأنها مبدلة من ألف ثانية، فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير.

قال الناظم:

وما يصير علمًا من ذي ألف ❖ زيدت للإلحاق، فليس ينصرف
راجع (ارتشاف الضرب) المجلد الثاني الصفحة الرابعة، والستين بعد الثمانمائة،
(أوضح المسالك) الجزء الرابع الصفحة الثامنة، والعشرين بعد المائة،
(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث الصفحة الثانية، والستين بعد المائتين، وما بعدها.

العدل :

الموضع السابع الذي يمنع من الصرف : للعلمية ، أو شبهها مع العدل : كالعلم المذكور المعدول إلى فُعْل ، وألفاظ التوكيد التي على وزن فُعْل كجمع ، وأخواته .

أما العلم المذكور المعدول إلى فُعْل ، فنحو : عمر ، وزفر ، وزحل ، ومضر ، وثُعْل ، وهُبْل ، وجُشَم ، وقُثَم ، وجُمَح ، وقزح ، وذلف ، وهُذِل ، وعُصَم ، وبلغ ، وجُحَا .

فعمر معدول عن عامر ، وزفر معدول عن زافر بمعنى ناصر ، أو حامل ، وكذا باقيها قيل : وبعضها معدول عن أثعل ، وهو ثعل ؛ لأن ثاعلاً غير مستعمل ، وأثعل هو المستعمل ، وهو من الثَّعل بالتحريك ، وهو زوائد في الأسنان ، واختلاف منابتها .

وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه عن العرب غير مصروف عارياً من سائر الموانع ، ما عدا العلمية التي لا تستقل بالمنع ، فقدرة النحويون معدولاً عن فاعل غالباً لثلاثة أمور :

الأول : أنه لو لم يقدر عدله للزم ترتيب المنع على علة واحدة ، إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية ، وقُدِّر العدل دون غيره لإمكانه دون غيره .

والثاني : أن الأعلام يغلب فيها النقل ، فجُعل عمر معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة ، ولم يُجعل مرتجلاً ، وكذا باقيها .

والثالث : أن صيغة فُعْل قد كثر فيها العدل التحقيقي كغُدر ، وفسق ، وجمع وكتع ، وآخر إلى آخره فإن ورد فُعْل مصروفاً ، وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول . وذلك نحو : أدد ، وهو أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ، وقد سُمع عن العرب مصروفاً .

أما فعل في التوكيد ، فالمراد به جُمع المؤكد لجمع المؤنث ، وتوابعه ، وهو أربعة أَلْفاظ ، وهي : جمع ، وكتع من تَكْتَع الجلد إذا اجتمع ، وبَصَع بالصاد المهملة من البُصْع ، وهو العرق المجتمع ، ويتع بموحدة ، فمشاة فوقية من البَتْع ، وهو طول العنق .

وذلك مثل قولك مثلاً: احتفيت بالنابغات كلهن جمعَ كتعَ بصعَ بتعَ، فكل جمع من هذه الأربعة تأكيد لكلمة النابغات مجرور بالفتحة بدل الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لشبه العلمية، والعدل.

أما شبه العلمية فللتعريف؛ لأنه مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكد؛ فشابه بذلك العلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية، وأثر تعريفه في منع الصرف كما تؤثر العلمية. أي: أن الأصل في نحو: أكرمت النابغات جمع: أكرمت النابغات جُمعهن، فحذف الضمير للعلم به، واستغني بنية الإضافة، وضعف هذا القول بأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف. وأجيب بأن عدم اعتباره إذا وجد المضاف إليه؛ لأن حكم منع الصرف لا يتبين معه، وأما مع حذفه، فلا مانع من اعتباره، ولذلك يمكن أن يقال: إن أحد سببي منع هذا النوع من الصرف شبه العلمية، وهذا ظاهر كلام سيويوه. قال: "وسألته عن جمع، وكتع، فقال: هما معرفة بمنزلة كلهم". انتهى.

وقد اختار ذلك ابن عصفور، وابن مالك، وأما العدل فإنها معدولة عن فعلاوات، وذلك؛ لأنها جموع تكسير مفرداتها على وزن فعلاء، فمفرداتها جمعاء، وكتعاء، وبصعاء، وبتعاء، والمفرد إذا كان اسماً على فعلاء يكون القياس في جمعه فعلاوات. قال الناظم:

والعلم امنع صرفه إن غدلاً ❖ كفعَل التوكيد، أو كفعلاً

راجع (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة الرابعة، والعشرين بعد المائتين، و(ارتشاف الضرب) المجلد الثاني الصفحة الثامنة، والستين بعد الثمانمائة. و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثالث من الصفحة الثالثة، والستين بعد المائتين إلى الخامسة، والستين بعد المائتين.

الجملة وأقسامها وبعض أحكامها - الجمل التي لا محل لها من الإعراب (١)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخص منها ٢٧٣
- العنصر الثاني : تقسيم الجملة إلى: اسمية، وفعلية، وظرفية ٢٧٥
- العنصر الثالث : تقسيم الجملة إلى: صغرى، وكبرى ٢٧٩
- العنصر الرابع : الجمل التي لا محل لها من الإعراب: "الجملة الابتدائية والاستئنافية" ٢٨٣

شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخص منها

لقد اختلفت عبارات النحويين في تعريف الكلام، فمنهم من ذكر أن شرط الكلام هو الإسناد فقط، فعرفه بأنه ما تركيب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى.

ومنهم من لم يكتف بالإسناد، فضم إليه الفائدة، والقصد، ومن هؤلاء ابن مالك الذي عرف الكلام بأنه ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته، وحذا حذوه في اشتراط الفائدة، والقصد ابن هشام الأنصاري، فقد عرف الكلام بأنه القول المفيد بالقصد.

والمراد بالقول اللفظ المستعمل، والمراد بالمفيد ما أفاد معنى يحسن السكوت عليه، والمراد بالقصد أن يكون هذا المعنى المفيد فائدة تامة معنى مقصوداً يقصده المتكلم. فلا يعد كلاماً عند النحاة ما أفاد فائدة غير مقصودة ككلام النائم، والمجنون فقد يكون كلامهما مفيداً أي: دالاً على معنى يحسن السكوت عليه لكنه غير مقصود بالإفادة، وحينئذ فلا يسمى كلاماً عند النحاة؛ لأنه فقد شرط القصد.

واختلف النحويون في الجملة أي مرادفة للكلام، أم مخالفة له؟ وذلك على قولين:

القول الأول: أن الجملة، والكلام مترادفان، فكلاهما يطلق على القول المفيد المركب تركيب إسناد، وقد ذكر المرادي أنه لم يشترط كثير من النحويين في الكلام سوى التركيب، والإسناد. انتهى.

ومن هؤلاء الزمخشري الذي عرف الكلام بقوله: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، ويشر صاحبك، أو في فعل، واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة". انتهى.

وفي كلام الزمخشري أشار إلى أن التركيب الذي تحصل به الفائدة يسمى كلاماً، ويسمى جملة، فهما مترادفان.

والقول الثاني: أن الكلام، والجملة ليسا مترادفين، فالكلام أخص من الجملة، والجملة أعم من الكلام، وإنما كان الكلام أخص من الجملة؛ لأنه يشترط في الكلام شرط لا يوجد في الجملة، وهو الإفادة المقصودة بخلاف الجملة، فإنه لا يشترط أن تكون مفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها.

ولهذا يقول النحاة: جملة الشرط، ويقولون: جملة الجواب، ويقولون: جملة الصلة، وكل ذلك لا يفيد، فكل كلام جملة، ولا ينعكس أي: ليس كل جملة كلاماً، فنحو: قام زيد من قولنا مثلاً: إن قام زيد قام عمرو يسمى جملة، ولا يسمى كلاماً لأنه لا يحسن السكوت عليه.

ونلاحظ أن من عد الكلام، والجملة مترادفين لم يشترط في الكلام الإفادة، وإنما اشترط فيه الإسناد فحسب، ومن رأى أن بين الكلام، والجملة فرقاً قد اشترط في الكلام الإفادة، فما كان مفيداً سمي كلاماً، وما لم يكن مفيداً لم يسم كلاماً، وإن كان جملة.

راجع (المفصل) الصفحة الثامنة، و(شرح التسهيل) الجزء الأول الصفحة الخامسة، و(الرضي) الجزء الأول الصفحة الثالثة، والثلاثين. و(توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الأول الصفحة التاسعة، والستين بعد المائتين، و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة الرابعة، والسبعين بعد الثلاثمائة.

تقسيم الجملة إلى: اسمية، فعلية، وظرفية

تنقسم الجملة أقساماً مختلفة باعتبارات متعددة، ومن هذه الاعتبارات اعتبار ما يتصدرها، فتقسم باعتبار ما يتصدرها إلى اسمية، وفعلية، وظرفية.

الجملة الاسمية: هي التي يكون صدرها اسماً، وقد يكون هذا الاسم صريحاً كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] وقد يكون مؤولاً كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وقد يكون وصفاً عاملاً عند من جَوَّزَ إعماله دون اعتماد على نفي، أو شبهه، وهم الأخفش، والكوفيون نحو: قائم الزيدان، ومنع ذلك سائر البصريين إذ إن الوصف لا يعمل عندهم إلا أن يعتمد على نفي، أو استفهام.

وتعد هذه الجملة جملة اسمية؛ لأن صدرها اسم، وقد يكون هذا الاسم اسم فعل نحو: هيهات العقيق.

والجملة الفعلية: هي التي يكون صدرها فعلاً نحو: قام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقم.

فهذه الجمل جميعاً جمل فعلية؛ لأن صدرها فعل، فقام زيد مثال للجملة الفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل، وضرب اللص مثال للجملة الفعلية التي فعلها ماض مبني لما لم يسم فاعله.

وكان زيد قائماً مثال للجملة الفعلية التي فعلها ناسخ مختلف الأثر إذ رفع المبتدأ، ونصب الخبر، وظننته قائماً مثال للجملة الفعلية التي فعلها ناسخ متفق الأثر إذ نصب المبتدأ، والخبر جميعاً، وجعلهما مفعولين.

ويقوم زيد مثال للجملة الفعلية التي فعلها مضارع ، وقم مثال للجملة الفعلية التي فعلها أمر ، ونلاحظ أن الجملة المصدرة بكان تعد جملة فعلية ؛ لأن كان مسندة إلى اسمها ، وهو الصحيح الذي ذهب إليه جمهور النحويين إذ ذهبوا إلى أن كان تدل على الحدث ، والزمان .

يقول أبو حيان : " والمشهور ، والمنصور أنها تدل على الحدث ، والزمان ، وأن الحدث مسند إلى الجملة " . انتهى .

وخالف في ذلك بعض البيانين ، فذهبوا إلى أن كان قيّد في الخبر ، فمعنى كان زيد قائماً زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن الماضي ، وحينئذ يكون الإسناد بين اسمها ، وخبرها كما كان قبل دخول كان .

وتكون هذه الجملة جملة اسمية ، وهذا القول مبني على أن كان لا تدل على الحدث ، وهو قول ضعيف مرغوب عنه ؛ لأن كان فعل ، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث ، والزمن معاً ؛ لأن الدال على الحدث وحده هو المصدر .

والدال على الزمن وحده هو اسم الزمان ، وليست كان مصدراً ، ولا اسم زمان فهي فعل ، والأصل في كل فعل أن يدل على الحدث ، والزمان ، ولا عدول عن الأصل إلا بدليل ، فإذا ثبت أن كان دالة على الحدث ، والزمن في نحو : كان زيد قائماً فإن كان مسندة إلى اسمها ، والجملة فعلية .

والجملة الظرفية : هي التي يكون صدرها ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً قبل اسم مرفوع على أنه فاعل بالظرف ، أو المجرور .

وقد مثل ابن هشام للجملة الظرفية بمثالين هما : أعندك زيدٌ؟ ، وأفي الدار زيدٌ؟ إذا قدّرتَ زيداً فاعلاً بالظرف ، والجار ، والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما .

ومعنى ما ذكره ابن هشام - رحمه الله - أن الجملة إذا كانت مُصدَّرة بالظرف، أو المجرور، فإن في إعرابها ثلاثة أوجه :

الأول: أن يكون الظرف، أو المجرور خبراً مقدماً، والاسم المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخرًا، والجملة حينئذ جملة اسمية.

والثاني: أن يكون الظرف، أو المجرور متعلقاً باستقر محذوفًا، ويكون الاسم المرفوع فاعلاً بالاستقرار المحذوف، والجملة حينئذ جملة فعلية.

والثالث: أن يكون الاسم المرفوع مرفوعاً بالفاعلية، وأن يكون رافعه هو الظرف، أو المجرور، فإذا أعرب الاسم هذا الإعراب الأخير كانت الجملة جملة ظرفية.

ويجدر بنا أن نذكر أن ابن هشام - رحمه الله - قد جعل قولنا: أعندك زيد؟ وأفي الدار زيد؟ جملتين ظرفيتين بناء على أن الظرف، والجار، والمجرور هما عاملا الرفع في الاسمين المرفوعين بعدهما.

والقول بأن الظرف هو العامل، وأن الاسم المرفوع مرفوع به يضعفه أن الأصل في الظرف ألا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان عاملاً هنا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل.

فيقال: إن أمامك زيدًا، وإن في الدار عمرًا، فالراجع أن الاسم المرفوع مبتدأ مؤخر، وأن ما قبله خبر مقدم، وإذا كان الأمر كذلك كان قولنا: أعندك زيد؟، وأفي الدار زيد؟ من الجمل الاسمية، وبطل أن يكون هناك جملة ظرفية.

وزاد الزمخشري الجملة الشرطية أي: الواقعة فعل الشرط، فذكر في باب المبتدأ، والخبر أن الخبر يكون مفردًا، ويكون جملة، ثم قال: "والجملة على أربعة أضرب فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية".

ومثل للجملة الشرطية الواقعة خبراً بقوله: "بكر إن تعطه يشكر"، ولم يرتض ابن هشام ما ذهب إليه الزمخشري، فذهب إلى أن الجملة الشرطية جملة فعلية.

ونختم الحديث عن هذا العنصر بالإشارة إلى أمرين:

الأول: أنه لا يُعتد بالفضلات، والحروف في الحكم على اسمية الجملة، وفعليتها فالمراد بصدر الجملة هو المسند، أو المسند إليه، فنحو: أقاتم الزيدان؟ وأزيد أخوك؟ ولعل أباك منطلقاً. وما زيد قائماً، كل ذلك جمل اسمية؛ لأن صدرها وهو المسند إليه اسم، ولا عبرة بما تقدمه من حرف استفهام، أو حرف عامل. ونحو: أقام زيد؟ وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهما قمت جمل فعلية؛ لأنها صدرها، وهو المسند فعل.

والثاني: أن المراد بصدر الجملة ما كان صدرًا في الأصل، فنحو: كيف جاء زيد؟ جملة فعلية، وإن كان صدرها في اللفظ اسم استفهام؛ لأنه في موضع نصب على الحال، فموضعه التأخر، ولكنه تقدم في اللفظ؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، ونحو قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١] جملة فعلية؛ لأن أي مفعول للفعل تنكرون، وقد تقدم عليه.

ونحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧] جملة فعلية أيضاً؛ لأن فريقاً مفعول به تقدم على فعله، والأصل كذبتهم فريقاً، وتقتلون فريقاً.

فالأسماء التي تقدمت في الأمثلة السابقة في نية التأخير عن الأفعال، فعدت هذه الجمل جملاً فعلية.

ومن الجمل الفعلية أيضاً نحو: يا عبدَ الله، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] ونحو قوله ﷻ: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلْقَهَا﴾ [النحل: ٥] ونحو قوله تعالى: ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَفْتُنِي﴾ [الليل: ١١].

وإنما كانت هذه الجمل فعلية ؛ لأن صدورها في الأصل أفعال، فقولنا: يا عبد الله الأصل فيه أدعو عبد الله، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ الأصل فيه: وإن استجارك أحد من المشركين. وقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلْقَهَا﴾ الأصل: وخلق الأنعام، وقوله تعالى: ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَفْتُنِي﴾ الأصل فيه: أقسم، والليل.

راجع (المفصل) الصفحة الثالثة، والعشرين، و(ارتشاف الضرب) المجلد الثالث الصفحة الواحدة، والخمسين بعد المائة، والألف. و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة السادسة، والسبعين بعد الثلاثمائة، وما بعدها.

تقسيم الجملة إلى: صغرى، وكبرى

تنقسم الجملة بحسب اكتنافها لغيرها، واكتناف غيرها لها قسمين: صغرى، وكبرى.

فالجملة الكبرى تكتنف جملة أخرى أي: تضمها.

والجملة الصغرى تكتنفها جملة غيرها، ولا توصف الجملة بأنها صغرى، أو كبرى إلا كان بينها، وبين غيرها إسناد.

فإن جاءت الجملة مستقلة بذاتها غير مسندة إلى غيرها نحو: زيد قائم، ونحو: قام زيد لم يجز أن توصف بأنها صغرى، أو كبرى.

وقد عرف ابن هشام الجملة الكبرى بأنها الجملة الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، ونحو: زيد أبوه قائم، وعرف الجملة الصغرى بأنها الجملة المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين.

ومعنى ما ذكره ابن هشام أن الجملة الكبرى جملة مكونة من جملتين، فنحو: زيد قام أبوه جملة اسمية تضم جملة فعلية، وهي جملة الخبر، فالجملة كلها جملة كبرى.

وجملة الخبر جملة صغرى؛ لأنها وقعت مسندة إلى جملة أخرى، وكذلك نحو: زيد أبوه قائم، فهذه الجملة جملة اسمية، وقد جاء خبرها جملة اسمية، فالجملة الأولى كبرى؛ لأنها ضمت جملة أخرى.

والجملة الثانية الواقعة خبراً جملة صغرى؛ لأنها وقعت مسندة إلى جملة أخرى، وتمثيل ابن هشام بزيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم لا يعني انحصار الصغرى في الجمل الواقعة خبراً للمبتدأ. بل يطلق على الجملة جملة صغرى إذا وقعت خبراً لناسخ نحو: بات المؤمن يعبد ربه، فيعبد ربه جملة صغرى؛ لأنها وقعت خبراً لبات، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فقوله تعالى: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ جملة صغرى؛ لأنها وقعت خبراً لإن، كما تكون الجملة صغرى إذا كانت مفعولاً ثانياً لظن، وإليه أشار ابن هشام في قوله: "ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم. وقد يقال: كما تكون - يعني الجملة الكبرى - مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل، نحو: ظننت زيدا يقوم أبوه". انتهى.

ومعنى ما ذكره ابن هشام أن جملة ظننت زيدا يقوم أبوه جملة كبرى، وأن جملة يقوم أبوه جملة صغرى؛ لأنها وقعت مفعولاً ثانياً لظن، والمفعول الثاني في أصله خبر المبتدأ.

وقد يكون للجملة الواحدة حكمان :

أحدهما: باعتبار ما قبلها.

والآخر: باعتبار ما بعدها.

فتكون صغرى باعتبار ما قبلها، وتكون كبرى باعتبار ما بعدها، ومن ذلك: زيد أبوه غلامه منطلق، فزيد مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه ضمير مبني في موضع جر. وغلامه مبتدأ ثالث، والهاء مضاف إليه ضمير مبني في موضع جر، ومنطلق خبر المبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث، وخبره خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني، وخبره خبر المبتدأ الأول.

فمجموع هذا الكلام جملة كبرى؛ لأن الخبر وقع جملة، وجملة غلامه منطلق جملة صغرى؛ لأنها جملة وقعت خبراً، وجملة أبوه غلامه منطلق جملة صغرى باعتبار، وجملة كبرى باعتبار آخر.

فهي جملة صغرى؛ لأنها وقعت خبراً للمبتدأ الذي هو زيد، فقد ضمتها جملة أخرى، وهي جملة كبرى؛ لأن فيها مبتدأ، وهو أبوه، وقد جاء خبره جملة، فلما ضمت هذه الجملة جملة أخرى قيل: إنها جملة كبرى.

ومثله قول الله تبارك، وتعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] فالأصل لكن أنا هو الله ربي، فلكن حرف استدراك، وأنا مبتدأ أول. وهو إذا قدر ضمير الشأن مبتدأ ثان، والله مبتدأ ثالث، وربى خبر الثالث، والثالث، وخبره خبر الثاني، والثاني، وخبره خبر الأول. وليس في قوله: الله ربي رابط؛ لأنه عين المبتدأ، فالجملة بتمامها جملة كبرى لا غير لاكتنافها غيرها من الجمل.

وجملة : الله ربي جملة صغرى لا غير ؛ لأنه خبر عن المبتدأ الذي هو ضمير الشأن ، وجملة : هو الله ربي لها حكمان هي جملة صغرى بالنظر إلى المبتدأ الأول ، وهي جملة كبرى بالنظر إلى جملة : الله ربي .

ومما سبق يتبين أن الجملة إما أن تكون كبرى لا غير ، وإما أن تكون صغرى لا غير ، وإما أن تكون كبرى باعتبار ، وصغرى باعتبار . وقد يحتمل الكلام الكبرى ، وغيرها لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف النحويين .

فمن اختلاف التقدير المؤدي إلى احتمال الكبرى ، وغيرها ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَنِيتُكَ بِهِ ﴾ [النمل : ٣٩] . فأتيتك يحتمل أن يكون فعلاً مضارعاً ، والأصل أأتيتك فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها بعد همزة ، والفاعل ضمير مستتر ، وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب على أنه مفعول به .

ويحتمل أن يكون اسم فاعل ، والكاف ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه ، فإن قدر فعلاً مضارعاً كان في الكلام جملة كبرى ، وهي أنا أتيتك ، وجملة صغرى ، وهي أتيتك ؛ لأن الجملة المؤلفة من الفعل ، والفاعل جملة صغرى في محل رفع على أنها خبر المبتدأ الذي هو أنا . وإن قدر اسم فاعل كان الخبر مفرداً ، فلم يكن في الكلام جملة كبرى ، وصغرى .

ومن اختلاف النحويين المؤدي إلى احتمال الكبرى ، وغيرها : زيد في الدار ، وزيد عندك ، ونحوهما مما جاء الخبر فيه ظرفاً ، أو جاراً ، ومجروراً ، فقد اختلف النحويون في تعلق شبه الجملة على قولين :

الأول : أن شبه الجملة يتعلق بفعل ، والتقدير : زيد استقر في الدار ، وزيد استقر عندك .

والثاني: أن شبه الجملة يتعلق باسم، والتقدير: زيد كائن في الدار، وزيد كائن عندك، ولذلك قال المرادي - رحمه الله: "فمن قدر كائناً جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدر استقر جعلهما من قبيل الجملة". انتهى.

ومعنى ذلك أن من قدر كائناً جعل الكلام جملة واحدة، فليس فيه كبرى، وصغرى، ومن قدر استقر جعل الكلام جملتين صغرى، وكبرى فقد احتمل الكلام الكبرى، وغيرها لا اختلاف تقدير النحويين.

راجع (توضيح المقاصد، والمسالك) الجزء الأول الصفحة التاسعة، والسبعين بعد الأربعمائة، و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة الثمانين بعد الثلاثمائة.

الجملة التي لا محل لها من الإعراب: الجملة الابتدائية والاستئنافية

فالجملة التي لا محل لها من الإعراب: هي الجملة التي لا يجوز أن يحل المفرد محلها، ولا يمكن أن تُقدَّر هي بمفرد.

وأصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، ولذلك بدأ ابن هشام بالجملة التي لا محل لها من الإعراب، فقال: "بدأنا بها؛ لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجملة". انتهى.

وإنما كان ذلك هو الأصل؛ لأن الجملة مركبة لا تظهر عليها علامات الإعراب، والجملة التي لا محل لها من الإعراب سبعة، وهي:

الابتدائية، والمعتضة، والتفسيرية، والجملة المجاب بها القسم، والجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم، أو جازم، ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية، وجملة الصلة، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب. فهذه هي الجملة السبعة التي لا تحل محل المفرد، ولا يمكن تقديرها به.

١. الجملة الابتدائية :

الجملة الابتدائية التي يبدأ بها الكلام نحو: الله غايُتنا، والرسول قدوتنا، ونحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: ٤٧] ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] ونحو: يغفر الله الذنوب، فهذه الجمل كلها سواء ما صدر منها باسم، وما صدر منها بفعل جمل ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

وتسمى الجملة الابتدائية جملة مستأنفة، وهذه التسمية أوضح من التسمية بالابتدائية؛ لأن الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل نحو: جاء زيد، ويده على رأسه.

فجملة ويده على رأسه جملة ابتدائية؛ لأن صدرها مبتدأ، وهي في موضع النصب على الحال، فلما كانت التسمية بالابتدائية تطلق على معنيين؛ أحدهما مراد، والآخر غير مراد، وكانت التسمية بالاستئنافية نصاً في المعنى المراد كان الأولى تسمية الجملة استئنافية.

٢. الجملة الاستئنافية :

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن مصطلح الجملة الاستئنافية مصطلح يستخدمه البيانيون، ويريدون به الجملة التي تكون جواباً لسؤال مقدر. كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ (٤٤) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ [الذاريات: ٢٤، ٢٥] فجملة: قال سلامٌ قَوْمٌ منكرون جملة استئنافية؛ لأنها جواب عن سؤال مقدر، وهو ماذا قال لهم؟

ومنه أيضاً ما جاء في قول الشاعر :

زعم العواذل أنني في غمرة ❖ صدقوا، ولكن غمرتي لا تنجلي
فجملة : صدقوا جواب عن سؤال مقدر، وهو أصدقوا أم كذبوا؟ وبالنظر إلى
هاتين الجملتين، ونحوهما مما عده البيانون استثناءً بيانياً يتبين لنا أن الاستئناف
البياني نوع من الاستئناف النحوي، فالاستئناف النحوي أعم؛ لأنه يطلق على
ما كان جواباً عن سؤال، وعلى غيره.

والاستئناف البياني أخص؛ لأنه لا يطلق إلا على الجملة التي تكون جواباً عن
سؤال مقدر، والاستئناف النحوي نوعان :

الأول: الجملة التي يفتح بها المتكلم كلامه نحو: زيد قائم، ويقوم زيد، ومنه
الجملة التي تفتح بها السور القرآنية الكريمة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها لفظاً، أو معنى، فمثال المنقطعة عما قبلها
لفظاً: مات فلان - رحمه الله، فإن جملة: رحمه الله جملة مستأنفة؛ لأنها
منقطعة عن الجملة التي قبلها لفظاً.

ومعنى انقطاعها عما قبلها لفظاً أنه ليس هناك حرف يوصلها بالجملة التي قبلها،
وهي متصلة بما قبلها معنى؛ لأن الرحمة مرتبطة بالموت.

ومثال الجملة المنقطعة عما قبلها معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا
كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] فإن قوله تعالى:
﴿اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ جملة استئنافية، وهي منقطعة عما قبلها في المعنى؛
لأن النشأة الآخرة لم تقع، فيؤمروا بالاعتبار بها، وهي متصلة بما قبلها لفظاً؛
لأن ثم للعطف.

ومن الجمل المستأنفة أيضاً جملة العامل الملغى لتأخره نحو: زيد قائم أظن، فأظن جملة من فعل، وفاعل مستتر، وهي جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الجملة الاستئنافية قد تلتبس بغيرها، وقد يلتبس غيرها بها، فربما لم يحكم على الاستئنافية بأنها استئنافية، وربما حكم على غير الاستئنافية بأنها استئنافية.

فمن الأول: جملة: لا يسمعون من قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ (٧) ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمٍ لَا أَعْلَى﴾ [الصافات: ٧، ٨].

فقد يتوهم القارئ أن جملة: لا يسمعون في محل جر لشیطان على أنها صفة له، أو في محل نصب على أنها حال منه، والوجهان جائزان من جهة الصناعة النحوية.

ولكن الاحتكام إلى المعنى يضعف القول بأن هذه الجملة صفة، أو حال إذ إن حفظ السماء من شياطين لا يسمعون لا معنى له، فالمعنى يقود إلى القول بأن هذه الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

ومن الثاني: جملة: تثير الأرض من قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ [البقرة: ١٧١].

فقد زعم بعض العلماء أن الوقف على ذلول، وأن جملة تثير الأرض جملة استئنافية، وادعى أن ذلك من خصائص هذه البقرة، فهي ليست مذلة للحراثة، والسقي، وهو وهم رده كثير من معربي القرآن الكريم. ومنهم أبو البقاء العكبري في كتابه (التيبان في إعراب القرآن) إذ قال: "قيل: هو مستأنف أي: هي تثير الأرض، وهذا قول من قال: إن البقرة كانت تثير الأرض، ولم تكن تسقي الزرع، وهو قول بعيد من الصحة لوجهين:

أحدهما: أنه عطف عليه: ولا تسقي الحرث، فنفى المعطوف فوجب أن يكون المعطوف عليه كذلك؛ لأنه في المعنى واحد.

والثاني: أنها لو أثارت الأرض لكانت ذلولاً، وقد نفى ذلك". انتهى.

ومعنى ما ذكره أبو البقاء العكبري أنه لا يجوز في قوله تعالى: ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ أن تكون جملة استئنافية. بل يتعين أن تكون جملة في محل رفع على أنها صفة لذلول. وجملة: ولا تسقي معطوفة على لا ذلول، والتقدير: لا ذلول مثيرة للأرض، ولا ساقية للحرث.

ونختم الحديث عن هذا العنصر ببيان أن هناك جملاً وقع فيها خلاف بين النحاة، فعدها بعضهم استئنافية، وعددها بعضهم غير ذلك.

ومن هذه الجمل الجملة الفعلية التي يكون فعلها مضارعاً مرفوعاً بعد الشرط كأقوم في نحو: إن قام زيد أقوم، فقد اختلف النحويون في هذه الجملة، ونحوها على قولين:

القول الأول: أن في الكلام تقديمًا، وتأخيرًا، وأن الأصل أقوم إن قام زيد، وإليه ذهب سيبويه، فقال: "وقد تقول: إن أتيتني آتيك أي: آتيك إن أتيتني". انتهى. وعلى هذا الرأي يكون جواب الشرط محذوفاً، وتكون الجملة استئنافية.

والقول الثاني: إضمار الفاء، ويكون التقدير: فأنا أقوم، وهو قول المبرد، وعلى هذا الرأي يكون جملة جواب الشرط جملة اسمية في موضع جزم.

ولنا عودة إلى الحديث في هذه الجملة بالتفصيل، ومن الجمل التي اختلف في عددها استئنافية، وغير استئنافية جملة أفعال الاستثناء: ليس، وخلا، وعدا، وحاشا. في نحو: قام القوم ليس زيداً، فقد جوز السيرافي فيها أن تكون في موضع

نصب على الحال ، والتقدير : جاء القوم خالين عن زيد كما جوز فيها أن تكون مستأنفة .

ومن الجمل التي اختلف في عدها استئنافية ، وغير استئنافية : مذ يومان في نحو قولك : ما رأيته مذ يومان ، فمذ يومان جملة اسمية ، واختلف فيها ألها محل من الإعراب أم لا ؟

فالجمهور يرون أن هذه الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جواب لسؤال مقدر ، والسيرافي يرى أن هذه الجملة في موضع نصب على الحال . وهذا القول مردود مرغوب عنه لخلو هذه الجملة من رابط ، والشرط في جملة الحال اشتغالها على رابط الواو ، أو الضمير ، أو هما معاً ، فلما خلت هذه الجملة من رابط لم يجز أن تكون في موضع نصب على الحال . وصح قول الجمهور ، وهو أن الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب .

راجع (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة السادسة ، والستين ، و(التيان) الصفحة السادسة ، والسبعين ، و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة الثانية ، والثمانين بعد الثلاثمائة ، وما بعدها ، والصفحة الخامسة ، والثمانين بعد الثلاثمائة .

الجملة التي لا محل لها من الإعراب (٢)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : تعريف الجملة المعترضة، وبيان فائدتها ٢٩١
- العنصر الثاني : مواضع الجملة المعترضة، والاعتراض بأكثر من جملة ٢٩٢
- العنصر الثالث : التمييز بين الجملة المعترضة والجملة الحالية ٣٠١
- العنصر الرابع : اصطلاح البيانين يخالف اصطلاح النحويين في الاعتراض ٣٠٣

تعريف الجملة المعترضة، وبيان فائدتها

يطلق الاعتراض في اللغة على عدة معان منها المنع والحيلولة بين شيء، وآخر يقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي: حال دونه، وهذا المعنى اللغوي هو أقرب المعاني إلى المعنى الاصطلاحي للجملة المعترضة؛ فإنها في اصطلاح النحويين الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين أو متطالبيين؛ لتوكيد الكلام، أو تحسينه، ولا يعمل فيها شيء من الكلام المعترض به؛ فيشترط في الجملة المعترضة ألا تكون معمولاً لشيء من الكلام.

ومعنى هذا الشرط: أن الجملة المعترضة لو سقطت من الكلام؛ لم يكن سقوطها محلاً به من جهة الصناعة الإعرابية؛ ولذلك وجدنا من العلماء من يصف الجملة المعترضة بأنها شيء يتم الغرض الأصلي بدونه، ولا يفوت بفوائده، وكون الجملة الاعتراضية - على ما وصفنا - لا يعني أنها تأتي بلا فائدة، أو تذكر حشواً يمكن الاستغناء عنه، بل إن للجملة الاعتراضية فائدة لا تجحد ولا تنكر، ويكفي دليلاً على فائدتها أن ابن جني - رحمه الله - قد ذكر أن الاعتراض دالٌّ على فصاحة المتكلم، وقوة نفسه، وامتداد نفسه.

ومعنى ما ذكره ابن جني: أن الاعتراض إذا وقع في موقعه المناسب له الذي يقتضيه النظم، ويطلبه السياق؛ كان لسقوطه أثرٌ في سقوط جزء أصيلٍ من المعنى، وإن لم ينبِ على ذلك شيء من الإعراب. وقد حصر ابن هشام فائدة الجملة الاعتراضية في أمرين: التأكيد والتزيين؛ فقال - رحمه الله: "الجملة الثانية - يعني: من الجمل التي لا محل لها من الإعراب - المعترضة بين شيئين؛ لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً، أو تحسيناً". انتهى.

فالمراد بالتقوية والتسديد هو التأكيد، والمراد بالتحسين تزيين اللفظ والغالب: أن تكون فائدة الاعتراض تأكيد الكلام، وقد وصف ابن جني الاعتراض بأنه جار عند العربي مجرى التأكيد انتهى. راجع (الخصائص) الجزء الأول، الصفحة الخامسة والثلاثين بعد الثلاثمائة، والحادية والأربعين بعد الثلاثمائة، و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة السادسة والثمانين بعد الثلاثمائة.

مواضع الجملة المعترضة، والاعتراض بأكثر من جملة

تقع الجملة المعترضة في مواضع كثيرة بين الشيئين المتلازمين، ومن هذه المواضع:

الموضع الأول: بين الفعل ومرفوعه، فالفعل يطلب فاعلاً، وقد يُفصل بين الفعل والفاعل بجملة اعتراضية، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩] فإن جملة: "إذ ظلمتم" جملة معترضة بين الفعل والفاعل؛ فالفعل هو "ينفعكم" والفاعل هو "أنكم" وما بعدها، ونظيره قول الشاعر:

شجاك أظنُّ ربعَ الطاعنين ❖ ولم تعباً بعذلِ العاذلين

في رواية من روى هذا البيت برفع "ربع" على الفاعلية بشجاك.

فشجاك فعل ماضٍ بمعنى أحزنك، والكاف فيه مفعول به، وفاعله هو ربع الطاعنين. والمعنى أحزنك ربع الطاعنين، أي: منزل الراحلين، وجملة أظن المكونة من فعل وفاعل مستتر وجوباً تقديره "أنا" وقعت معترضة بين الفعل وفاعله. وقد وصف الأشموني هذه الجملة بأنها لغوٌ. والمراد بأنها لغوٌ أنها جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

ومن الجمل المعترضة بين الفعل وفاعله قول الشاعر :

وقد أدركتني والحوادثُ جَمَّةٌ ❖ أسنةُ قومٍ لا ضعاف ولا عُدل
فأسنة فاعل لأدركتني ، وقد فُصلَ بينهما بالجملة الاعتراضية ، وهي والحوادث
جممة .

الموضع الثاني : بين الفعل ومفعوله ، كقوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا
يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ [المزمل : ١٧] ف"يومًا" معمول لـ"تتقون" وقد فصل بينهما بالجملة
الاعتراضية "إن كفرتم" . وقد مثل ابن هشام - رحمه الله - للفصل بين الفعل
ومفعوله بقول الشاعر :

وبدلت والدهرُ ذو تبدُّلٍ ❖ هيفًا دبورا بالصبا والشمأل
بدلت بالبناء للمفعول ، هو نائب الفاعل ضمير الريح في البيت قبله . والهيف ريحٌ
حارةٌ ، والدَّبُور : ريحٌ تهب من المغرب ، وتقابلها الصبا وهي ريح تهب من
المشرق .

وقوله : "بالصبا" أي : ذهب ريح الصبا والشمأل ، أي : وهبت علينا الهيف
والدبور .

وذكر ابن جني البيت شاهداً على الاعتراض بين المفعول الأول والثاني والقولان
صحيحان ؛ فإن هيفاً هو المفعول الثاني للفعل بُدِّلَتْ والمفعول الأول هو الضمير
المستتر العائد إلى الريح ، وهو نائب الفاعل .

الموضع الثالث : بين المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ والخبر متلازمان ، ويطلب أحدهما
الآخر ، وقد يفصل بينهما بجملة اعتراضية كما في قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذُقُوهُ
حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ ﴾ [ص : ٥٧] فالمبتدأ هذا ، والخبر حميم ، وقد فصل بينهما بجملة
اعتراضية هي فليذوقوه .

الموضع الرابع: بين ما أصله المبتدأ والخبر، والمراد بما أصله المبتدأ والخبر اسم كان وخبرها، واسم إن وخبرها، ومفعولا ظن؛ فقد تقع الجملة المعترضة بين ما أصله المبتدأ والخبر كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦٦] فجملة سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم جملة معترضة بين الاسم الموصول الواقع اسما لإن وخبرها، وهو قوله: "لا يؤمنون" أي: بين ما أصله المبتدأ والخبر، وهذا القول هو أحد الأوجه الجائزة في إعراب هذه الآية الكريمة.

وقد قال أبو البقاء: "يجوز أن يكون "لا يؤمنون" خبر إن، وسواء عليهم وما بعده معترض بينهما". انتهى.

ومما جاء فيه الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر قول كثير:

وإني وتهيامي بعزة بعدما ❖ تخليت مما بيننا وتخلت
لكالمرتجي ظل الغمامة كلما ❖ نبوأ منها للمقبل اضمحلت
فجملة: "وتهيامي بعزة" إلى آخر البيت جملة اعتراضية بين اسم إن، وهو الضمير المتصل بها وخبرها، وهو قوله: لكالمرتجي ظل الغمامة.

الموضع الخامس: بين الشرط وجوابه؛ فإن جملتي الشرط والجواب متلازمتان وقد يفصل بينهما جملة اعتراضية، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [النحل: ١٠١].
فجملة الشرط: "بدلنا آية مكان آية" وجملة الجواب "قالوا إنما أنت مفتر" وفصل بينهما جملة اعتراضية، وهي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤] فإن جملة:

"ولن تفعلوا" معترضة بين الشرط الذي هو قوله: "فإن لم تفعلوا" وجوابه الذي هو قوله: "فاتقوا النار".

الموضع السادس: بين القسم وجوابه: فإن القسم لابد أن يكون له جواب، وقد يفصل بين القسم وجوابه بجملة اعتراضية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ۖ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَتَّعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۖ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧] فإن القسم في الآية هو قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ۖ﴾ على تقدير زيادة لا للتأكيد، أو على تقدير فلأنا أقسم، وجواب القسم هو قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَرَأَنُ كَرِيمٌ ۖ﴾ وقد فصل بين القسم وجوابه بالجملة الاعتراضية ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَتَّعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۖ﴾. وزعم ابن عطية أن جملة "وإنه لقسم" ليس اعتراضاً، فقال: "وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ ۖ﴾ تأكيد للأمر، وتنبية من المقسم به، وليس هذا باعتراض بين كلامين". انتهى.

ورده ابن هشام - رحمه الله - بقوله: "التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وإنما كان التوكيد والاعتراض غير متنافيين؛ لأن التوكيد غرض من أغراض الاعتراض بل هو الغرض الغالب عليه، حتى وصف ابن جني - رحمه الله - الاعتراض بأنه جار عند العرب مجرى التأكيد". وفي الآية جملة اعتراضية أخرى سيأتي بيانها في الموضع السابع.

ومن الجمل المعترضة بين القسم وجوابه أيضاً ما جاء في قول النابغة الذبياني:

لعمري وما عمري عليّ بهين ❖ لقد نطقت بطلاً عليّ الأفاع
فالقسم قوله: "لعمري" والتقدير: لعمري يميني أو قسمي، والجواب قوله: لقد نطقت بطلاً عليّ الأفاع، وقد فصل بين القسم وجوابه بالجملة الاعتراضية: وما عمري عليّ بهين، والأفاع هم بني قريع بن عوف الذين كانوا قد سعوا به إلى النعمان.

الموضع السابع: بين الصفة والموصوف ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَفَسَّمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ فإن قوله: "قسم" خبر إن المرفوع ، وقوله: "عظيم" صفة له ، وقد وقعت الجملة "لو تعلمون" معترضة بين الصفة والموصوف.

الموضع الثامن: بين الموصول وصلته ، فإن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة ، وقد يفصل بينهما بجملة اعتراضية ، كما في قول جرير:

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا ❖ والحق يدمع ترهات البابل
فقد فصل بين الاسم الموصول "الذي" وصلته "يعرف" بجملة اعتراضية هي "وأبيك" ويروى البيت أيضاً بلفظ تعرف مالك ، أي: تعرفه مالك ، وأراد بمالك القبيلة ، وترهات جمع ترهة وهي الباطل.

الموضع التاسع: بين أجزاء الصلة ، وقد مثل له ابن هشام بقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قُطْعًا مِنْ أَلِيلٍ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [يونس: ٢٧].

والآية تحتمل أوجه متعددة فتحتمل أن يكون الاسم الموصول "والذين" في موضع رفع على الابتداء وخبره قوله: ﴿ مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ وتكون جملة: "وترهقهم ذلة" معطوفة على "كسبوا السيئات" وهما من الصلة ، وما بينهما اعتراض فاصل بينهما ، وتحتمل أن يكون الخبر جملة: "أولئك أصحاب النار" فيكون الاعتراض بأربع جمل.

الموضع العاشر: بين المتضايين ؛ فالمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، ومع شدة اتصالهما يجوز أن يفصل بينهما بجملة اعتراضية نحو: هذا غلام والله زيد ، فغلام مضاف ، وزيد مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالجملة القسمية.

ومن الفصل بين المتضايين مثال سيبويه - رحمه الله : لا أخا فاعلم لك. فقوله : "فاعلم" اعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، والمعنى : لا أخاك ، واللام مقحمة بين المتضايين ؛ لتأكيد معنى الإضافة ، كما هو مذهب سيبويه والجمهور.

الموضع الحادي عشر: بين الجار والمجرور ، فكما جاءت الجملة الاعتراضية بين المضاف والمضاف إليه ، جاءت أيضاً بين الجار والمجرور في نحو : اشتريته بأرى ألف درهم ، فإن الأصل اشتريته بألف درهم ، ففصل بين الجار والمجرور بالجملة أرى وهي بمعنى أظن.

الموضع الثاني عشر: بين الحرف الناسخ وما دخل عليه ، أي : بين الناسخ واسمه ، وقد سبق أن الجملة الاعتراضية قد تكون بين اسم الناسخ وخبره ، أي : بعد الاسم ، والأمر هنا مختلف ؛ إذ تدخل الجملة الاعتراضية قبل الاسم. نحو قول الشاعر :

كأنا وَقَدْ أتى حَوْلَ كَمِيلٍ ❖ أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مَثُولٌ
الأثافي جمع الأثفية ، وهي الأحجار التي تنصب عليها القُدْرُ ؛ فتسود من النار والدخان ، شبهها الشاعر بالحمامات المَثُول ، وهي جمع الماثلة أي القائمة على رجلها ، وقد مر عليها حَوْلُ كَمِيل ، أي : كامل.

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن جملة "وقد أتى حول كميل" جملة اعتراضية بين الناسخ كَأَنَّ ، واسمه أثافيتها.

وذكر ابن هشام - رحمه الله - أن الجملة يمكن أن تكون حالية في موضع نصب وقد تقدمت على صاحبها ، وهو اسم "كأن" ورده الدماميني ؛ لأن هذه الجملة مقترنة بالواو ، وقد ذهب بعض النحاة إلى منع أن تتقدم الجملة الواقعة حالاً ، وهي مقترنة بالواو ، وإذا امتنع تقديم جملة الحال المقترنة بالواو ، وكانت جملة "وقد أتى حول كميل" مقترنة بالواو ؛ تعين أن تكون اعتراضية بين الناسخ واسمه.

الموضع الثالث عشر: بين حرف التنفيس والفعل. ومثاله قول زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري ❖ أقوم آل حصن أم نساء
فإن جملة إخال المكونة من الفعل والفاعل المستتر وجوباً قد وقعت اعتراضاً بين
حرف التنفيس سوف، والفعل المضارع أدري، ونلاحظ في هذا البيت أن الجملة
الاعتراضية إخال قد اكتفتها جملة اعتراضية أخرى، وهي وسوف إخال أدري؛
لأن هذه الجملة اعتراض بين الفعل ما أدري، وجملة أقوم آل حصن أم نساء.

الموضع الرابع عشر: بين قد والفعل، والحرف قد مختص بالفعل المتصرف الخبري
المثبت المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس، وهو كالجزم من الفعل فلا
يفصل بينه وبين الفعل إلا بالقسم، كما في قول الشاعر:

أخالدُ قد والله أو أأت عشوة ❖ وما قائلُ المعروف فينا يُعَفُّ
ففصل بين قد والفعل بجملة القسم والله، ولم يجز النحاة الفصل بين قد والفعل
بغير القسم، ويقال: أوطأني عشوة أو عُشوة أو عُشوة بثلاث العين، أي:
خدعتني وغررتني، وأدخلتني ظلمة لا أهتدي إليها.

الموضع الخامس عشر: بين حرف النفي ومنفيه، كقول الشاعر:

ولا أراها تزال طاملة ❖ تحدث لي قرحةً وتنكوها
فإن الفعل تزال لا بد أن يسبق بنفي، وقد اعترضت جملة أراها بين النافي ومنفيه.

الموضع السادس عشر: بين جملتين مستقلتين، ومنه ما جاء في قوله تعالى:

﴿ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [٢٢٢] ﴿ نِسَاؤُكُمْ
حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٢، ٢٢٣] فإن قوله: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ تفسير لقوله
تعالى: ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ أي: أن المأتي الذي أمركم الله به هو مكان

الحرث ؛ دلالة على أن الغرض الأصلي من الإتيان طلب النسل لا محض الشهوة.
وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة.

ومما سبق من أمثلة ونماذج للجملة الاعتراضية نلاحظ أنه قد يعترض بجملة واحدة وهو الغالب ، وقد يعترض بأكثر من جملة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَّلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَايَكَ إِلَى الْمَصِيرِ ﴾ [لقمان: ١٤] فإن قوله : ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَايَكَ إِلَى الْمَصِيرِ ﴾ تفسير وبيان لقوله : " ووصينا " وبينهما جملتان اعتراضيتان :

الأولى : قوله تعالى : ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ ﴾ .

والثانية : قوله ﴿ وَفَصَّلَهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ .

وكما يكون الاعتراض بجملتين قد يكون بأكثر من جملتين ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُشْرُونَ الصَّلَاةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴾ [٤٤] وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [٤٥] مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾ [النساء: ٤٤-٤٦] .

فإن قوله تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ يمكن أن يكون بياناً لقوله : ﴿ الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ ﴾ ويمكن أن يكون بياناً لأعدائكم ؛ فإن كان بياناً لأعدائكم كان الاعتراض بجملتين جملة : " كفى بالله ولياً " ، وجملة " كفى بالله نصيراً " وإن كان بياناً لقوله : ﴿ الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ ﴾ كان الاعتراض بثلاث جمل وهي : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ .

ومما يدل على جواز الاعتراض بأكثر من جملة قول الشاعر :

لعمرك والخطوب مغيرات ❖ وفي طول المعاشرة التقالي
لقد باليت مظعن أم أوفى ❖ ولكن أم أوفى لا تبالي

فالاعتراض وقع بجملتين بين القسم "لعمرك"، وجوابه "لقد باليت" وهما "والخطوب مغيرات" وفي طول المعاشرة التقالي والتقالي: التباغض، وقد فر أبو علي الفارسي من القول بجواز الاعتراض بأكثر من جملة، وزعم أنه لا يجوز الاعتراض إلا بجملة واحدة، وذكر ذلك في قول الشاعر:

أُراني ولا كفرانَ لله آيةٌ ❖ لنفسِي قد البتُّ غير مُبيلِ

فقد ذكر ابن جني وغيره أن في هذا البيت جملتين اعتراضيتين هما: "ولا كفران لله" و"آية" لأن آية معمول لفعل محذوف، والتقدير: أويت لنفسِي آيةً، أي: رحمتها؛ وبناء على هذا الإعراب يكون في البيت جملتان اعتراضيتان.

وقد رأى أبو علي الفارسي أنه لا يجوز الاعتراض إلا بجملة واحدة، وأن هذا البيت ليس فيه إلا جملة اعتراضية واحدة، وهي: "ولا كفران لله" فذهب إلى أن "آية" مفعول لأجله، والعامل فيه هو اسم لا، وهو كفران؛ لئلا يلزم الاعتراض بأكثر من جملة والرأي الذي تطمئن إليه النفس هو أنه يجوز الاعتراض بأكثر من جملة، ويكفي دليلاً على صحة ذلك ما سبق أن سقناه من آيات القرآن الكريم شاهداً على جواز الاعتراض بأكثر من جملة.

راجع: (الخصائص) الجزء الأول الصفحة الخامسة والثلاثين بعد الثلاثمائة والسابعة والثلاثين بعد الثلاثمائة وما بعدها، و(التيان) الصفحة الحادية والعشرين، و(شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الثالثة والخمسين بعد المائة و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة المتممة للتسعين بعد الثلاثمائة وما بعدها و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثاني الصفحة الثامنة والعشرين.

التمييز بين الجملة المعترضة والجملة الحالية

كثيراً ما تشبه الجملة المعترضة بالجملة الحالية فتلتبس إحداها بالأخرى ؛ لا سيما والجملة الحالية قد يكون بين كلامين ، وهذا هو شأن الجملة الاعتراضية ، وقد وضع العلماء بعض الفروق التي بها تستبين هذه من تلك ، ويمكن إجمال الفروق بين الجملتين في الأمور الآتية :

أولاً: الجملة الحالية تنوب عن المفرد والجملة الاعتراضية لا تنوب عنه ؛ إذ من المعلوم أن الجملة الحالية في محل نصب ، ويمكن أن يحل المفرد محلها ، فإذا قيل : جاء زيد يضحكُ ؛ فإن جملة " يضحك " في موضع نصب على الحال ؛ إذ يمكن أن يحل المفرد محلها ، فيقال : جاء زيد ضاحكاً ، ولا يمكن أن يحل المفرد محل الجملة الاعتراضية .

ثانياً: يشترط في الجملة الحالية أن تكون جملةً خبريةً ، ولا يشترط ذلك في الجملة الاعتراضية ؛ إذ قد تأتي إنشائيةً ؛ فتكون جملة الاعتراض دعاءً أو نداءً أو قسمًا ، وهذه الأساليب كلها أساليب إنشائية ، وتقع في الاعتراض ؛ فمثال الدعاء قول الشاعر :

إِنَّ سَلِيمِي وَاللَّهِ يَكْلُوهَا ❖ ضَعْتُ بِشْيَ مَا كَانَ يَرْزُوهَا
فجملة " والله يكلؤها " جملة اعتراضية ، وهي دعاء ، والدعاء إنشاء لا خبر .

ومثال النداء قول الشاعر :

يقولون: جَاهِدْ يَا جَمِيلَ بَغْزَوَةٍ ❖ وَأَيُّ جِهَادٍ غَيْرُهُنَّ أَرِيدُ
فجملة النداء جملة إنشائية ، وقد وقعت معترضة .

ومثال القسم قول الشاعر :

إني وأسطار سطرن سطرًا ❖ لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرًا
فقوله : وأسطار سطرن سطرًا قسم ، وقد اعترض بين اسم إن وخبرها ، فهذه
الجملة الإنشائية تصلح أن تكون معترضة ، ولا يجوز ذلك في جملة الحال ، وقد
غلط من جعل أسلوب الإنشاء حالاً في قول الشاعر :

اللب ولا تضجر من مطلبي ❖ فافّة الطالب أن يضجراً
فقد ذهب بعضهم إلى أن الواو في قوله : "ولا تضجر من مطلبي" للحال وأن لا
ناهية وهو خطأ ، وإنما هي عاطفة - أي : الواو - عاطفة إما مصدرًا يُسبك من أن
والفعل ؛ لأن الواو بعد الطلب ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوباً ،
والمعطوف عليه مصدر متوهم من الأمر السابق ، والتقدير : يكن منك طلب
وعدم ضجر ، وإما عاطفة جملة على جملة.

ثالثاً : يجوز في الجملة الاعتراضية أن تتصدر بدليل استقبال ، كالسين وسوف ،
ولن ، والشرط. فمثال اقترانها بسوف مثلاً قول الشاعر :

وما أدري وسوف إخال أدري ❖ أقوم آل حصن أم نساء
فإن الجملة الاعتراضية مصدرة بـ"سوف" ولا يجوز ذلك في جملة الحال ، وقد
وهم بعض العربيين ؛ فجوز أن تكون الجملة المصدرة بالسين في موضع النصب
على الحال في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّدِينَ ﴾ [الصافات : ٩٩].

ومثال اقتران الجملة الاعتراضية بلن قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا
فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [البقرة : ٢٤]. ومثال اقترانها بالشرط قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ
تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [محمد : ٢٢] ولا يجوز في جملة الحال أن تتصدر بشيء
من ذلك ؛ لأن الاستقبال ينافي دلالتها على الحال.

رابعاً: يجوز اقتران الجملة الاعتراضية بالفاء ، ولا يجوز ذلك في جملة الحال ، وقد اقترنت الجملة الاعتراضية بالفاء في قول الشاعر :

واعلم فعلم المرء ينفعه ❖ أن سوف يأتي كل ما قدراً
فجملة "فعلم المرء ينفعه" اعتراضية ، وقد اقترنت بالفاء ، ولا يجوز ذلك في الحالية .

خامساً: أن الجملة الاعتراضية يجوز أن تقترن بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت ، ومنه قول أبي الطيب المتنبي :

يا حادي غيرها وأحسبني ❖ أوجد ميئاً قبيل أفقدها
ففا قليلاً بها عليّ فلا ❖ أقلّ من نظرة أزودها

فجملة : "وأحسبني" إلى آخر البيت الأول معترضة بين النداء ، وبين المقصود به ، وهو قوله : "ففا قليلاً" إلى آخره ، وقد اقترنت بالواو مع أنها مصدرية بالفعل المضارع المثبت ، ولا يجوز ذلك في جملة الحال إلا إذا قُدِّرَ ضمير محذوف ؛ فتكون الجملة اسمية واقعة موقع الحال . يقول ابن مالك - رحمه الله : "وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي بلا ؛ فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر" . انتهى . راجع (شرح التسهيل) الجزء الثاني الصفحة السابعة والستين بعد الثلاثمائة و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة الخامسة والتسعين بعد الثلاثمائة إلى الصفحة التاسعة والتسعين بعد الثلاثمائة .

اصطلاح البيانين يخالف اصطلاح النحويين في الاعتراض

ذكر ابن هشام أن للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين ، وأن من هؤلاء البيانين الزمخشري صاحب (الكشاف) .

ففي تفسير قوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَاكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٣] جوز الزمخشري في قوله تعالى :

﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ أن تكون الجملة في موضع النصب على الحال وأن تكون جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

وفي (حاشية الدسوقي على مغني اللبيب): "للبانيين اصطلاحات ثلاثة ؛ فعرفه بعض بأنه الإتيان في أثناء الكلام، أو في آخره، أو بين كلامين متصلين معنى، بجملة فأكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة أعم من أن تكون لدفع الإلباس أو غيره". وهذا الذي مشى عليه الزمخشري. والاصطلاح الثاني خص النكتة بغير دفع الإلباس. والاصطلاح الثالث: أن يؤتى في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما". انتهى.

راجع (الكشاف) الجزء الأول الصفحة الرابعة والتسعين بعد المائة، و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة التاسعة والتسعين بعد الثلاثمائة، و(حاشية الدسوقي على مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة الثانية والسبعين.

الجملة التي لا محل لها من الإعراب (٣)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الجملة التفسيرية: التمثيل لها، وأنواعها، وهل تأتي إنشائية ٣٠٧
- العنصر الثاني : الجملة الملقب بها القسم، والتمثيل لها ٣١٣
- العنصر الثالث : جملة جواب الشرط ٣١٥
- العنصر الرابع : الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف ٣١٧
- العنصر الخامس : الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب ٣١٩

الجملة التفسيرية: التمثيل لها، وأنواعها، وهل تأتي إنشائية

يقال: فسّر الشيء فسراً وفسّره تفسيراً، أي: أبانه ووضحه، والمعنى الاصطلاحي للجملة المفسرة لا يبعد عن المعنى اللغوي؛ فقد عرف ابن مالك الجملة المفسرة بأنها الكاشفة حقيقة ما تلته مما يفترق إلى ذلك، وعرفها ابن هشام بأنها الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، والتعريفان متقاربان؛ إذ يدلان على أن الجملة المفسرة تكشف غامضاً، وتزيل إبهاماً كان قبلها.

ونلاحظ أن ابن هشام قد وضع في التعريف قيداً لم يذكره ابن مالك، وهو الفضلة، وإنما وضع ابن هشام هذا القيد ليحترز به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها تكشف حقيقة ضمير الشأن الذي تليه، وتبين المراد منه، ولكنها تخالف الجملة المفسرة التي نتحدث عنها هنا؛ فإن هذه الجملة المفسرة لا موضع لها من الإعراب.

والجملة التي تلي ضمير الشأن يكون لها من الإعراب محلٌ بإجماع آراء النحويين؛ إذ تكون خبراً في الحال، أو في الأصل، فتكون خبراً في الحال في نحو قولنا: هو زيدٌ قائمٌ؛ فجملة زيدٌ قائمٌ مفسرة للضمير المذكور قبلها، وهذا الضمير في موضع رفع بالابتداء فالجملة بعده في موضع رفع على الخبرية، وتكون خبراً في الأصل في نحو: ظننته زيد قائم؛ فالجملة زيد قائم مفعول ثان لظن في موضع نصب، والمفعول الثاني من مفعولي ظن خبر في الأصل، والجملة التفسيرية أمثلتها كثيرة لا تحصى، نجتزئ منها بستة أمثلة مبينين في كل منها الجملة التفسيرية، وما فسرته.

النحو [٣]

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٢٣] فإن جملة الاستفهام "هل هذا إلا بشر مثلكم" جملة مفسرة للنجوى؛ فلا محل لها من الإعراب. والمعنى: أن الكلام الذي تناجوا به وأسروه بينهم، ولم يطلعوا عليه أحداً غيرهم هو قولهم: هل هذا إلا بشر مثلكم.

والقول بأن هذه الجملة جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب قول غير متعين؛ إذ يمكن أن تكون هذه الجملة في موضع نصب على البدل من المفعول به، وهو النجوى كما يمكن أن تكون مفعولاً لقول محذوف، والتقدير: قالوا: هل هذا إلا بشر مثلكم، وتكون جملة القول في محل نصب على الحال، أي: قائلين: هل هذا إلا بشر مثلكم.

وحذف القول كثير في العربية والقرآن ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَبِعَمِّي الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] فإن التقدير: يقولون: سلام عليكم.

والمثال الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] فإن جملة "خلقه من تراب" تفسير لقوله: مثل آدم، باعتبار المعنى لأن المعنى المراد هو أن شأن عيسى كشأن آدم - عليهما السلام - في كون كل منهما قد خالف المعهود في الخلق، وخرج عن العادة المستمرة، وهي التولد بين أبوين.

وقيل: إن جملة: خلقه من تراب في موضع نصب على الحال، مع تقدير "قد" لأن الجملة فعلية فعلها ماضٍ، وقد ضعف أبو البقاء العكبري هذا القول؛ لضعف المعنى الذي يترتب عليه، إذ يصير المعنى: خلقه كائناً من تراب، وليس المعنى عليه.

والمثال الثالث: قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَذُنُكُمْ عَلَىٰ نَجْوَىٰ بُعِيْكُمْ مِّنْ عَذَابِ إِلِيمٍ ۖ ۝١٠ تَوَّابُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۝﴾ [الصف: ١٠، ١١] فإن جملة: تَوَّابُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ تفسير لمعنى التجارة وبيان لها وكشف لحقيقتها. وقيل: إنها جملة استئنافية بمعنى الطلب أي آمنوا. ويدل على ذلك الجزم في قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ﴾ [الصف: ١٢].

والمثال الرابع: قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ ۖ﴾ [البقرة: ٢١٤] فقوله: مسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ مفسرة لـ"مثّل"؛ لأنها شرحت المثل وفسرته كأنه قيل: ما كان مثلهم؟ فقيل: مسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ.

وأجاز أبو البقاء أن تكون الجملة في موضع النصب على الحال وتضمير معها قد، وإنما أضمر قد؛ لأن الجملة فعلية فعلها ماضٍ، والجملة الماضية كما قلنا: إذا وقعت حالاً وجب اقترانها بقدر ظاهرة أو مقدرة؛ لتقرب الماضي من الحال.

وقد رد ابن هشام ما جوزه أبو البقاء؛ لأن الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف واحداً من ثلاثة، ذكرها المرادي في (توضيح المقاصد والمسالك) وهي أن يكون المضاف عاملاً في الحال كقوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ﴾ [يونس: ٤] فجميعاً حال من الضمير الواقع مضافاً إليه؛ لأن المضاف وهو مرجع هو العامل في الحال.

أو أن يكون المضاف جزء المضاف إليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ۖ﴾ [الحجر: ٤٧] أو أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه به؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ﴾ [آل عمران: ٩٥].

فإذا لم يكن المضاف واحداً من الثلاثة السابقة لم يُجزَّ مجيء الحال من المضاف إليه. وقد حكى ابن مالك الإجماع على ذلك، ولما لم يكن المضاف في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ ۖ﴾ واحداً من الثلاثة

المتقدمة كان القول الذي أجازته العكبري ضعيفاً مرغوباً عنه ، وصح القول بأن جملة مستهم البأساء والضراء جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب .

والمثال الخامس : قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٥] فإن جملة يقول الذين كفروا جملة مفسرة ليجادلونك ، إذ إنها قد كشفت عن حقيقة هذه المجادلة .

والمثال السادس : قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُنَنَّهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: ٢٥] فإن فاعل بدا على الرأي الراجح هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل . وقد أضمر لدلالة الفعل عليه ، والمعنى : ثم بدا لهم بداء ، أو بدا لهم بُدو ، وعلى هذا الرأي الراجح يكون قوله : ليسجننه تفسيراً للاسم المضمر في بدا كأنه قيل : بدا لهم بُدو ، فقيل : ما هو؟ فجاء الجواب : ليسجننه حتى حين .

والقول بأن جملة ليسجننه جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب هو أحد الأوجه في إعراب هذه الآية الكريمة ، وقيل : إنها في محل رفع فاعل ؛ لأن الكوفيين يرون جواز مجيء الفاعل جملة وقيل : إنها جواب لقسم مقدر ، وإذا نظرت إلى هذه الأمثلة الستة التي ذكرناها ، ومثلنا بها للجملة المفسرة ؛ وجدت أنها على الترتيب : "هل هذا إلا بشر مثلكم" و"خلقه من تراب" و"تؤمنون بالله" و"مستهم البأساء والضراء" و"يقول الذين كفروا" و"ليسجننه" .

ويجمع هذه الجمل الست شيء واحد هو أنها جميعاً قد جاءت مجردة من حرف التفسير ؛ فلم يسبقها أي ، أو أن ، وهما حرفا التفسير .

ومجيء الجملة المفسرة مجردة من حرف التفسير هو أحد قسميها ؛ إذ إن لها قسمين إجمالاً وهي ثلاثة أقسام تفصيلاً ، فقسمها إجمالاً هما مجردة من حرف التفسير ، وقد سبقت أمثلة من هذا القسم ، ونماذج له ، ومقرونة بحرف التفسير ، ولهذا القسم صورتان :

الأولى: أن تكون الجملة المفسرة مقرونة بأي.

والثانية: أن تكون الجملة المفسرة مقرونة بأن.

فمثال الجملة المفسرة المقرونة بأي قول الشاعر:

وترمينني بالطَّرفِ أي أنتَ مذنبٌ ❖ وتُظِلِّني لكنَّ إياك لا أَقْلِي
القلى البغض فهو مكسور مقصور، تقول: قلاه يقليه قلى وقلاءً بالفتح والمد،
وفي التنزيل: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الضحى: ٢٣] فجملة: أنت مذنب في
البيت السابق تفسير لمعنى ترميني بالطرف؛ لأن المراد برمي الطرف نظر
الغاضب، ولا يكون إلا عن ذنب. وقد جاءت هذه الجملة المفسرة مقرونة بحرف
التفسير "أي".

ومثال الجملة المقرونة بأن: كتبتُ إليه أن افعل، فجملة افعل جملة مفسرة
مقرونة بأن التي بمعنى "أي" وهي الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون
حروفه، ويشترط في الجملة التي قبلها أن تكون جملة تامة؛ فإن لم يكن قبلها
جملة تامة لم تكن أن تفسيرية، كالتي في قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

فإن أن مخففة من أن الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وهو محذوف، والجملة بعدها
في موضع رفع على الخبر، والتقدير: وآخر دعواهم أنه الحمد لله رب العالمين،
وإنما كانت أن هنا مخففة من الثقيلة لأن ما قبلها ليس جملة تامة، ومن لم يشترط
ذلك من النحويين ذهب إلى أن أن تفسيرية في الآية الكريمة. وخلاصة ما سبق أن
للتفسير حرفين: أي وأن.

وإتماماً للفائدة نقول: إن أي يجوز أن يفسر بها كل مبهم من الجملة كما سبق،
ومن المفرد نحو: هذا عسجد أي ذهب، ونحو: جاءني زيد أي أبو عبد الله،

ويفسر بها القول الصريح وغيره مثل : قلت له قولاً أي عبد الله منطلق ، وأمرت زيدا ، أي اضرب ، وإنما يحتاج إلى التفسير إذا كان في الكلام غرابة ، أو إبهام أو حذف شيء .

ونختم الحديث عن هذا العنصر بالإشارة إلى أمرين :

الأول : أن جمهور العلماء قد ذهب إلى أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب ، وخالف في ذلك الأستاذ أبو علي الشَّلوِيْنُ ؛ فذهب إلى أن الجملة المفسرة تابعة لما تفسره ؛ فإن كان ما تفسره له محلٌ من الإعراب ؛ كان لها محلٌ من الإعراب ، وإن كان ما تفسره لا محل له لم يكن لها محل .

فالجملة المفسرة مثلاً في نحو : زيدا ضربته لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها فسرت جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب ؛ إذ التقدير : ضربت زيدا ضربته ، والجملة المفسرة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] في موضع رفع ؛ لأنها فسرت جملة في محل رفع خبر إن إذ التقدير : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر .

والثاني : أن الجملة المفسرة لا يشترط فيها أن تكون جملة خبرية ، بل يجوز أن تكون إنشائية ، وتقع الجملة المفسرة إنشائية في موضعين :

أحدهما : أن يكون المفسر إنشاءً نحو : أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار ؛ فإن الجملة المفسرة : أعطه ألف دينار جملة إنشائية فصدرها أمر ، وهي مفسرة لجملة أحسن إلى زيد ، وهي أيضاً إنشائية ؛ لأن صدرها فعل أمر .

والآخر : أن يكون المفسر مفرداً مؤدياً معنى جملة كقوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٣] فإن الجملة المفسرة هي قوله تعالى : ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ وهي جملة إنشائية استفهامية ؛ لأن

المفسر الذي يراد كشفه مفرد، ولكنه بمعنى الجملة؛ لأن الذي تناجوا به هو قولهم: ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ كما مر.

راجع: (التبيان في إعراب القرآن) الصفحة الحادية، والسبعين بعد المائة والسابعة والستين بعد المائتين، و(شرح التسهيل) الجزء الثاني الصفحة الثانية والأربعين بعد الثلاثمائة، والصفحة الخامسة والسبعين بعد الثلاثمائة، و(الرضي) الجزء الرابع الصفحة السابعة والثلاثين بعد الأربعمائة و(توضيح المقاصد والمسالك) الجزء الثاني الصفحة السابعة بعد السبعمائة، و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة التاسعة والتسعين بعد الثلاثمائة وما بعدها.

الجملة المجاب بها القسم، والتمثيل لها

لا بد في كل قسم من جواب يؤكد بجملة القسم، ويكون هذا الجواب جملة اسمية، أو جملة فعلية، وجملة جواب القسم هي الجملة التي يجاب بها القسم الصريح، أو القسم المقدر الذي دلت عليه قرينة لفظية، فمن القسم الصريح قوله تعالى: ﴿ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: ٢، ٣] وقوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٥٧] فإن القسم صريح في هذين الموضعين. ومن القسم الصريح قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [الروم: ٥٥] فإن جملة: ما لبثوا غير ساعة جواب للقسم الصريح المعبر عنه بقوله: يقسم.

ومن القسم الصريح أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤَلَّفُوا أَلَاتَبَرًا ﴾ [الأحزاب: ١٥] فإن جملة: لا يؤلّفون الأديار جواب لقسم صريح؛ لأن عاهدوا بمعنى أقسموا قاله أبو البقاء.

ومن المقسم المقدر الذي دلت عليه قرينة اللفظية قوله تعالى: ﴿لِيُبْذَنَ فِي الْخُطْمَةِ﴾ [الهمزة: ٤٤] فإن قوله: لينبذن جواب لقسم مقدر غير مذكور، ويدل على هذا القسم اللام والنون. ومنه أيضا قول الشاعر:

لأستسهلن الصعبَ أو أدرك المني ❖ فما انفادتِ الآمال إلا لصابر
فإن جملة: لأستسهلن الصعب جواب للقسم المقدر وقد دلت عليه اللام الموطئة والنون المؤكدة.

ونلاحظ في الأمثلة السابقة أن جواب القسم فيها ظاهر غير خفي، ولا يعني ذلك اطراد ظهوره في كل موضع، فقد يكون جواب القسم غير ظاهر يحتاج إلى تأن ورؤية، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] فإن جواب القسم في هاتين الآيتين ليس ظاهراً ظهوره فيما سبق من أمثلة وشواهد، وإنما خفي جواب القسم هنا لأمرين:

أحدهما: عدم وجود جملة القسم.

والآخر: عدم وجود قرينة لفظية كاللام والنون تدل على أن في الكلام قسماً، ومن هنا خفي جواب القسم في الآيتين، وهو في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] وفي الآية الثانية قوله تعالى: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] فهاتان الجملتان المنفيتان هما جواب القسم في الآيتين؛ لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف؛ فكانه قال: حلفناهم؛ فإن قيل: وهل يكون أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف؟

أجيب بأن في القرآن الكريم ما يدل على أن أخذ الميثاق يكون بمعنى الاستحلاف؛ وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

فمن الظاهر أن الجملة بعد اللام جواب للقسم لوجوب اللام والنون، فكما كان أخذ الميثاق في هذه الآية قسماً بمعنى الاستحلاف؛ كان كذلك في الآيتين السابقتين.

راجع (التيان في إعراب القرآن) الصفحة الثالثة والخمسين بعد الألف و(البسيط) الجزء الثاني الصفحة الثالثة عشرة بعد التسعمائة، و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة الرابعة بعد الأربعمائة.

جملة جواب الشرط

الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم، أو الواقعة جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء أو بإذا الفجائية:

ويشتمل هذا العنصر على أمرين:

أحدهما: الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم.

والآخر: الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم، ولم تقترن بالفاء، أو إذا الفجائية.

ونبدأ الحديث عن الأمر الأول: إن من أدوات الشرط أدوات يجازى بها معنى، ولكنها لا تعمل الجزم فيما بعدها، وقد ذكر ابن هشام - رحمه الله - أربع أدوات منها، وهي: "لو، ولولا، ولما، وكيف" وكل أداة من هذه الأدوات الأربع تطلب جملتين: جملة الشرط وجملة الجواب، فمثال لو قولنا: لو جاءني زيد لأكرمته، ومثال لولا قول الشاعر:

لولا الحياءُ هاجني استعبارُ ❖ ولزرت قبرك والحبُّ يُزارُ

ومثال لما قول الشاعر :

وكنا عقدنا عقدة الوصل بيننا ❖ فلما توائمتا شددت وحكت
ومثال كيف قولنا : كيف تجلس أجلس ، برفع الفعلين ؛ لأن كيف تقتضي فعلين
غير مجزومين عند الجمهور ؛ إذ يرون أنها يجازى بها معنى لا عملاً.

فهذه الأدوات الأربع التي ذكرها ابن هشام : لو ولولا ولما وكيف ، تفيد الشرط
ولكنها لا تجزم ، ويلحق بها إذا ؛ فإنها أداة شرط غير جازمة أيضاً ، ومثالها قوله
تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل : ٩٨].

وكل جملة وقعت جواباً لشرط غير جازم ؛ فلا محل لها من الإعراب. وقد قال
ابن هشام : "الجملة الخامسة -أي : من الجمل التي لا محل لها من الإعراب :
الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً". وقوله : "مطلقاً" يراد به أن هذه الجمل لا
محل لها من الإعراب سواء اقترنت بالفاء كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ
فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ أم لم تقترن بالفاء كما في غير هذه الآية من
الشواهد والأمثلة.

وإنما وضع ابن هشام هذه اللفظة مطلقاً هنا ؛ تنبيهاً على أن هناك فرقاً بين الجملة
الواقعة جواباً لشرط غير جازم ، والجملة الواقعة جواباً لشرط جازم ؛ فالأولى لا
موضع لها مطلقاً ، والثانية : لا موضع لها إذا لم تقترن بالفاء ، أو بـ "إذا"
الفجائية ؛ فإن اقترنت بأحد الحرفين تغير حكمها كما سيأتي بيانه - إن شاء الله
تعالى - في الجمل التي لها محل من الإعراب.

وذهب العلامة الدماميني - رحمه الله - إلى أن الجملة الواقعة جواباً للشرط لا
محل لها من الإعراب مطلقاً ، سواء أكانت واقعة لشرط جازم أو غير جازم ،
وسواء أكانت مقترنة بالفاء أو بإذا أو غير مقترنة بهما ، وحجته في ذلك أنه لا

يجوز أن يحل المفرد محلها، وكل جملة لا يحل المفرد محلها فليس لها محل من الإعراب.

راجع (توضيح المقاصد والمسالك) الجزء الثالث الصفحة السابعة والسبعين بعد المائتين والألف، و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة التاسعة بعد الأربعمئة.

الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف

إن الموصول قسمان اسمي وحرفي؛ فالموصول الاسمي ما افتقر أبداً إلى عائدٍ وجملة صريحة، أو مؤولة غير طلبية، ولا إنشائية والحرفي ما كان مؤولاً مع ما يليه بمصدر، ولم يحتاج إلى عائدٍ؛ فكل من الموصول الاسمي والحرفي مفتقر إلى صلة؛ لأنه ناقص لا يتم معناه إلا بصلته، والفرق بينهما أن الموصول الاسمي يفتقر إلى عائد والحرفي لا يفتقر إليه.

فمثال الموصول الاسمي وصلته: جاء الذي قام أبوه، فالذي اسم موصول مبني في موضع رفع على أنه فاعل، وجملة قام أبوه جملة الصلة التي لا موضع لها من الإعراب، ولا عبرة بما كان يقوله بعض المعلمين لأصحابه: إن الموصول والصلة في موضع كذا من الإعراب؛ لأنهما كالكلمة الواحدة، بل الصواب أن الموصول له موضع من الإعراب، وموضعه بحسب موقعه وصلته لا موضع لها.

ويدل على ذلك أن الموصول قد يظهر عليه الإعراب نحو: يعجبني أيهم في الدار، ولأكرم من أيهم في الدار، وامرر بأيهم، فقد ظهرت علامة الإعراب على الاسم الموصول أي، وبعضهم يعرب أيّاً مطلقاً.

ومما تظهر فيه علامة الإعراب أيضاً المثني كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا الَّذِي نَفْضِلُكُمْ بِهِ﴾ [فصلت: ٢٩] فإن الاسم الموصول اللذين مفعول به منصوب، وعلامة

نصبه الياء ، وقد ظهرت علامة الإعراب. ومما تظهر فيه علامة الإعراب أيضا الاسم الموصول الدال على جمع الذكور في لغة لبعض العرب ، ومنه قول راجزهم :

نحن اللذون صبَّحُوا الصباخا ❖ يوم النخيل غارةً ملحاحا
قوله : صبَّحوا معناه : جاءوا بعددهم ، وعُددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجري قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ﴾ [الحجر : ٨٣] والنخيل اسم مكان بعينه ، وملحاحا أراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا .

والشاهد قوله : اللذون فهو خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو فظهرت عليه علامة الإعراب ، وظهور علامات الإعراب في هذه الأسماء الموصولة يدل على أن الاسم الموصول له محلٌّ من الإعراب. أما جملة الصلة فلا موضع لها.

أما الموصول الحرفي ، فيؤول مع ما بعده بمصدر ، ومثاله : أعجبني أن قمتَ ، فأُنْ قمت في تأويل قيامك ، والتقدير : أعجبني قيامك ، فأُنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل مرفوع ، وفي هذا المثال نقول : إن الموصول وصلته في موضع رفع فاعل ؛ لأن الموصول حرف ، فلا إعراب له لفظاً ولا محلاً. ومثله : أعجبني ما صنعت ، إذا قلنا : إن ما موصول حرفي ، كأنه يؤول مع ما بعده بمصدر ، ويكون التقدير : أعجبني صنعك ؛ فيكون هذا المثال كسابقه.

ولو قلنا : إن ما اسم موصول فإنه يكون فاعلاً ، وتكون الجملة بعده جملة الصلة لا محل لها من الإعراب ، والتقدير : أعجبني الذي صنعته ، والعائد محذوف ، ومما يحتمل الأمرين قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ ﴾ [طه : ٦٩] فإن "ما" يجوز أن تكون موصولاً حرفياً ، يؤول مع ما بعده بمصدر ، ويكون التقدير : إنَّ صنْعهم كيد ساحر ، فصنعهم اسم إن منصوب ، ويجوز أن يكون اسماً موصولاً والجملة

بعده صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، ويكون التقدير : إن الذي صنعه كيد ساحر ، وحُذِفَ العائد المنصوب.

راجع (شرح التسهيل) الجزء الأول الصفحة السادسة والثمانين بعد المائة ، و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة التاسعة بعد الأربعمئة وما بعدها.

الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب

إن الجملة التي لا محل لها من الإعراب إذا تبعها جملة أخرى بأن عطفت عليها أو أبدلت منها ، كان حكم الجملة الثانية كحكم الأولى ، وهو أنه لا محل لها من الإعراب ، نحو : قام زيد ولم يقم عمرو ، على أحد تأويلين ؛ لأن الواو يجوز فيها وجهان :

الأول : أن تكون للحال ، وعليه تكون الجملة الثانية في موضع نصب.

والثاني : أن تكون عاطفة - وهو الوجه الذي يعنينا - وعليه تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، ولما كانت الجملة الأولى ابتدائية لا موضع لها من الإعراب ؛ كانت الثانية كذلك لا موضع لها من الإعراب ؛ لأنَّ الجملة التابعة للجملة تأخذ حكمها.

ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١٣٢) ﴿ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنَ ﴾ [الشعراء : ١٣٢ ، ١٣٣] فجملة ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ لا محل لها من الإعراب إذ وقعت صلة للاسم الموصول ، ثم أبدلت منها جملة ﴿ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنَ ﴾ بدل بعض من كل ؛ لأن الثانية أخص من الأولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الأولى ؛ لأن "ما تعلمون" يشمل الأنعام وغيرها.

وذكر أبو حيان أن ابن الخباز في كتابه (النهاية) قال: "تبدل الجملة من الجملة إذا اتفقا في المعنى". وجعل من ذلك قراءة "أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ" (المؤمنون: ١١١) على قراءة الكسر، يعني: كسر همزة إنَّ، بدلاً من قوله تعالى في صدر الآية الكريمة: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [المؤمنون: ١١١].

ويجوز فيها الاستئناف، ونلاحظ أن التابع في الجمل لا يكون إلا عطف نسق كما في نحو: قام زيد ولم يقم عمرو، أو بدلاً كما في آيتي الشعراء، ولا يكون التابع في الجمل صفة ولا توكيداً؛ لأن الصفة لا تكون للجمل إذ الجمل لا توصف، ولأن التوكيد لا يكون في الجمل إلا لفظياً، والتوكيد اللفظي في الجمل لا أصل له في الإعراب. وأما عطف البيان فإنه داخل في البدل.

وخلاصة ما سبق: أن التوابع في المفردات أعم من التوابع في الجمل؛ إذ لا يكون التابع في الجمل إلا بدلاً أو عطف نسق، وأن الجملة التابعة لجملة لا موضع لها من الإعراب تأخذ حكم الجملة التي سبقتها، فلا يكون لها موضع من الإعراب. راجع: (ارتشاف الضرب) المجلد الرابع الصفحة الثانية والسبعين بعد التسعمائة والألف، و(أوضح المسالك) الجزء الثالث الصفحة السابعة بعد الأربعمئة وما بعدها، و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة العاشرة بعد الأربعمئة.

الجميل التي لها محل لها من الإعراب

عناصر الدرس

٣٢٣	العنصر الأول : الجملة الواقعة خبراً
٣٢٥	العنصر الثاني : الجملة الواقعة حالاً
٣٣١	العنصر الثالث : الجملة الواقعة منفعولاً به

الجملة الواقعة خبراً

تتعرف على ثلاث جمل من الجمل السبع التي لها محل من الإعراب :

الجملة الواقعة خبراً :

قد تقع الجملة خبراً عن مبتدأ في الحال ، أو بحسب الأصل بأن تقع خبراً لكان ، أو لإن إلى آخر هذه المواقع ، وموضعها بحسب موقعها ، فموضعها رفع إذا كانت في موضع مفرد ذي رفع ، وذلك في بابي المبتدأ ، وإنّ ، ونصب إذا كانت في موضع مفرد ذي نصب ، وذلك في بابي كان وكاد ، ومعنى هذا أن الجملة التي لها محل من الإعراب هي التي يحل محلها المفرد ، والجملة الواقعة خبراً قد تكون اسمية ، كقولك : الله فضله عظيم ، وقد تكون فعلية كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [الشورى : ١٣] .

ويدخل في الاسمية الجملة المصدرة بحرف عامل في المبتدأ كقوله ﴿ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] فجملة : لا إله إلا هو الواقعة خبراً للفظ الجلالة تعد جملة اسمية ، وهي مصدرة بحرف عامل في المبتدأ ، وهو ل النافية للجنس .

ومثل ذلك المصدرة بما الحجازية نحو : زيد ما هو قائم ، أو المصدرة بإن نحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف : ١٧٠] ومثل : زيد إنه قائم ، ونحو ذلك ، أو المصدرة باسم شرط غير معمول بفعل الشرط نحو : الله من يطعه ينجو وعمره من يكرمه يكرمه ، ويدخل في الفعلية الشرطية المصدرة بحرف نحو : الله إن تسأله يعطك ، أو المصدرة باسم معمول للشرط نحو : الله من يهد فلا مضل له .

وقد اختلف النحويون في وقوع الجملة الطلبية خبراً نحو: زيد اضربه وعمرو هل جاءك؟ أي في موقع الجملة الطلبية الواقعة بعد المبتدأ خبراً، على النحو الآتي. المنع وهو مذهب قوم من الكوفيين منهم أبو بكر بن الأنباري نظراً إلى أن الخبر ينبغي أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك.

قال ابن مالك: وهو نظر واهن، أي: ضعيف قال: لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفرداً، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب؛ فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بالألا يشترط احتمالها للصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يحتملها. وأيضاً فإن وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو: كيف أنت، ثابت باتفاق فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب، كقول رجل من طيء:

قلتُ من عيلٍ صبرُهُ كيفَ يسْلُو ❖ صالِحاً نارَ لوعةٍ وغرام

انتهى.

وقال الرضي: وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: لا يصلح أن تكون طلبية يعني: جملة الخبر؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم، أي: غلط، وإنما أتوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، يريد أن الكوفيين إنما اتهم الوهم -أي: الغلط- من جهة لفظ خبر المبتدأ. قال: وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً، ففي قولك: زيد عندك، يسمون الظرف خبراً مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة، يعني: للصفة التي ذكرها الكوفيون.

قال: ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْجَاءَ بِكُمْ﴾ [ص: ٦٠] وأيضاً اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم: أما زيد فاضربه. انتهى.

وذهب ابن السراج إلى أن الجمل الطلبية في نحو ما تقدم في محل نصب بقول مضمّر ، والتقدير: زيد أقول فيه: اضربه ، وقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ في المثالين المذكورين ، ونحوهما رفع على الخبرية.

قال ابن هشام: وهو الصحيح. أي: بناء على تجويز الإخبار بالجملة الطلبية. وقال أبو حيان: والمتفق على وقوعه خبراً من الجمل هي الجمل الخبرية ، وقد يعرض لها ما لا يسوّغ لها ذلك كدخول لكن عليها ، وبل وحتى وقد يمتنع وقوع غير الجملة الخبرية خبراً ، وذلك جملة النداء نحو: زيد يا أخاه. انتهى.

راجع (شرح التسهيل) الجزء الأول الصفحة التاسعة بعد الثلاثمائة وما بعدها و(الرضي) الجزء الأول الصفحة السابعة والثلاثين بعد المائتين وما بعدها و(ارتشاف الضرب) المجلد الثالث الصفحة الخامسة عشرة بعد المائة والألف و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة العاشرة بعد الأربعمئة.

الجملة الواقعة حالاً

تقع الجملة حالاً فتكون في موضع نصب ، وهو موضع المفرد الذي يحل محلها ، وقد مثل ابن هشام لها بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] فتستكثر في الآية الكريمة جملة فعلية مكونة من الفعل ، وفاعلها المستتر فيها ، وقعت حالاً من فاعل تمنن ، أي: لا تمنن حالة كونك مستكثراً لما تعطيه.

ونحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣] فقوله: وأنتم سكارى حال من واو الجماعة في قوله: لا تقربوا. وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١] فقوله: واتبعك الأرذلون حال من الكاف في لك.

وذكر ابن هشام أن من الجمل الواقعة حالاً قوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [٢] لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴿٣﴾ [الأنبياء: ٢، ٣] فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم، وهو ضمير الغائبين، أو من فاعله، وهو ذكر، وذكر أنه قرئ محدثاً، أي: بالنصب على الحال من ذكر، وهي قراءة زيد بن علي كما في (البحر المحيط) الجزء السادس الصفحة السادسة والتسعين بعد المائتين.

ولما كان صاحب الحال هنا نكرة، والأصل فيه أن يكون معرفة، أجاب ابن هشام بأن هنا مسوغين للإتيان بالحال من النكرة، وهما أن الذكر مختص بصفته، أي: وهي قوله: من ربهم، وأنه قد سبق بالنفي بما؛ فالحالان يعني محدث واستمعوه، على التقدير الأول، مثلهما، أي: في كون الحال الأولى يعني: محدثاً من الفاعل المتأخر وهو الذكر، والحال الثانية يعني استمعوه من المفعول المتقدم مثلهما في قولك: ما لقي الزيد عمر ومصعداً إلا منحدرين.

يعني: فالزيد مفعول مقدم وعمر فاعل مؤخر، ومصعداً حال من عمر؛ فالحال الأولى صاحبها الثاني والحال الثانية صاحبها الأول؛ ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور.

وذهب قوم إلى عكسه، واختاره السيوطي؛ مراعاة للترتيب، وقياساً على ما هو أحسن عند المحققين من أهل المعاني؛ لانساق الذهن إلى الترتيب وهو ما يعرف باللف والنشر المرتب، وقيل: عند ظهور المعنى يُرد كل حال إلى ما يليق به، نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدر. وكقول الشاعر:

لقي ابني أخويه خائفاً ❖ منجديه فأصابوا مغنماً

والحالان على التقدير الثاني، وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل يأتيهم، مثلهما في كون الحالين مترادفين على شيء واحد، وهو الفاعل، أي: الذكر في قولك: ما لقي الزيد عمر وراكباً إلا ضاحكاً.

وأما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلتان ؛ لدخول صاحب الثانية في الأولى ؛ فالتداخل أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير في الحال الأولى والترادف ، ويطلقون عليه التعدد أن تكون الحالان لشيء واحد ، ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من التداخل أيضاً ، أو من فاعل استمعوه فيكون من التعدد لا من التداخل.

أي : إذا جعل يلعبون ولاهية حالين من الضمير في استمعوه فهما من قبيل الترادف والتعدد ، وإذا جعل يلعبون حالاً منه ولاهية حالاً من الضمير في يلعبون فهما من قبيل التداخل ، فإذا نُظِرَ إلى قوله : لاهية ، وللحال التي قبلها ، أي قوله : وهم يلعبون فمن التعدد. وإذا نُظِرَ إليه مع قوله : استمعوه فمن التداخل.

ومن مُثَلِّ الحالية كذلك قوله ﷺ : ((أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)) وهو شاهد على أحد المواضع التي يحذف فيها خبر المبتدأ وجوبا ، فمن مواضع حذف الخبر وجوباً أن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافاً إلى مؤول بالمصدر المذكور ، مثل : أخطب ما يكون الأمير قائماً ، ومنه الحديث الشريف ومعناه أشد أكوانه ، أي : أحواله قرباً من ربه حاصل وهو ساجد ، وكان في المثال والحديث تامة ، والدليل على تمامها أمران :

الأول : التزام كون المنصوب نكرة مشتقة ، فلم تستعمل العرب في هذا الموضع معارف ، ولا جوامد ؛ مما يدل على أن النكرة حال ؛ إذ لو كانت خبراً لكان ؛ لجاز أن تكون معرفة ونكرة ، ومشتقة وغير مشتقة.

والثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو بعدها ؛ ولذلك علق ابن هشام على الحديث الشريف بقوله : وهو من أقوى الأدلة على أن انتصاب قائماً في : ضربني زيدا قائماً ، على الحال لا على أنه خبر لكان محذوفة ؛ إذ لا يقترب الخبر بالواو. انتهى. وللعلماء في تقدير خبر المبتدأ في المواضع السابقة رأيان :

أحدهما: أن الخبر في نحو ما سبق مقدر بمتعلق: إذ كان، إن أريد الماضي، وإذا كان إن أريد المستقبل، وهذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين فيكون الخبر محذوفاً، وهو متعلق ظرف زمان، والتقدير: حاصل إذ كان أو إذا كان؛ فحاصل خبر وإذا أو إذا ظرف للخبر مضاف إلى كان التامة، وفاعلها ضمير مستتر فيها عائد على مفعول المصدر أي: زيداً، وقائماً حال من الضمير المستتر في كان.

والثاني: أن الخبر هو الحال نفسها كما قيل في الظرف في نحو: زيد عندك، وهذا مذهب الكسائي، والفراء، وهشام، وابن كيسان، وهو المذهب الذي أبطله ابن هشام بقوله: وهو - يعني الحديث الشريف - من أقوى الأدلة. إلى آخر ما قال.

وبيان ذلك أن أقرب في الحديث الشريف أفعل تفضيل، وهو بعض ما يضاف إليه، وقوله: ما يكون أي: أكوان، فقد أضيف أقرب إلى المصدر، فيكون مصدراً بمنزلة ضربي. وقوله: وهو ساجد بمنزلة قائما، ولا يقترن الخبر بالواو على التحقيق، وهذا دليل على فساد ما ذهب إليه الكوفيون.

ومن المثل التي أوردها ابن هشام للجملة الواقعة حالاً قولك: ما تكلم فلان إلا قال خيراً، كما تقول: ما تكلم إلا قائلاً خيراً، وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة، يعني: أن جملة قال خيراً حال، أي: ما تكلم بكلام في حال من الأحوال إلا حال كونه قائلاً خيراً؛ فالاستثناء من شيء عام، وقول الفرزدق:

بأيدي رجالٍ لم يشيمُوا سيوفَهُم ❖ ولم تُكُثِرِ القتلى بها حين سُلَّتِ

لأن تقدير العطف مفسد للمعنى. البيت قاله الشاعر في مدح آل البيت - رضوان الله عليهم - والفعل شام من الأضداد، يقال: شام سيفه إذا سله وشام سيفه إذا غمده، أو أغمده، والمراد: لم يغمدوا السيوف، بل أخرجوها من غمدها وأظهروها.

والشاهد في قوله: ولم تكثر القتلى إلى آخره، فهذه الجملة حالية، أي: أنهم لم يغمدوها، أو لم يغمدوها في حال عدم كثرة القتلى، بل في حال كثرتها، أي: أنهم لم يغمدوها إلا بعد أن كثرت بها القتلى، وخضبوها بالدماء، كما تقول: لم أضربك، ولم تجن عليّ، أي: إلا بعد أن جئت عليّ.

والعطف مفسد للمعنى؛ لأن المعنى عليه أن السيف بأيدي رجال لم يغمدوها ولم تكثر القتلى، وإذا انتفى الإغماد، وكثرت القتلى كان ذلك جبنًا، وهذا بخلاف المقصود الذي هو المدح.

وقد يجاب عن صحة العطف، كما أجاز قوم أن المعنى: لم تكثر القتلى لعلو همتهم من حيث إنهم لا يقتلون إلا الشجعان لا رعاع الناس. وقول كعب < :

شَجَّتْ بذِي شِمْ مِنْ مَاءٍ مَحْنِيَةٍ ❖ صَافٍ بِأَبْطَحٍ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ
وقبله:

تَجَلَّوْا عَوَارِضَ ذِي ظُلْمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ ❖ كَأَنَّهُ مُنْهَلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولٌ
ضمير تجلّو عائد على سعاد المذكورة في صدر القصيدة، ومعناه: تكشف وتظهر، والعوارض ما بعد الأنياب من الأسنان، وقيل غير هذا، وذو ظلم، أي: عارض ثغر ذي ظلم، والظلم: ماء الأسنان، وبريقها وصفاءها وشدة بياضها، ومنهل اسم مفعول من أنهله، إذا أورده النهل بفتحيتين، وهو الشرب الأول، والراح هو الخمر، ومعلول من علّهُ يعلّهُ أو يعلّهُ بضم العين وكسرها، إذا سقاه العلل بفتحيتين، وهو الشرب الثاني.

والمعنى: تشبيه ريح فهما بريح الخمر الطيبة، وخص التشبيه بحال ابتسامتها تنبيهًا على لطف أخلاقها، ولأنها وقت الابتسام يظهر للعين محاسن الثغر.

وقوله : شُجَّتْ بالبناء للمفعول ونائب الفاعل ضمير الراح ، أي : مُزجت والجملة حال من الراح بتقدير قد ، وقوله : بذى شُبم أي : بماء ذي شُبم بفتحتين مصدر شُبم الماء إذا برد ، ومحنية ما انعطف من الوادي ، وانحنى منه ، والأبطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، والمشمول الذي هبت عليه ريح الشمال ، وجملة : وهو مشمول حال من ضمير أضحى التامة وليست أضحى ناقصة. والجملة بعدها خبر ؛ لئلا يلزم عليه اقتران الخبر أضحى بالواو وهو لا يجوز.

وقال ابن مالك في (التسهيل) : "وتقع الحال جملة خبرية غير مفتوحة بدليل استقبال". وقال في شرحه : "قيدت الجملة الواقعة حالاً بخبرية ؛ احترازاً من الطلبية ؛ فإنها لا تقع حالاً ، وكذلك المصدرة بفعلٍ مقرون بحرف تنفيس ، أو منفي بلن". انتهى.

وأوضح الرضي علة وجوب كون جملة الحال خبرية ، فقال : "أما وجوب كونها خبرية فلأن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ؛ فمعنى قولك : جاءني زيد راكباً ، أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب ، الذي هو مضمون الحال ؛ ومن ثم قيل : إن الحال يشبه الظرف في المعنى. والإنشائية إما طلبية ، أو إيقاعية بالاستقراء ، وأنت في الطلبية لستَ على يقينٍ من حصول مضمونها ؛ فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون.

وأما الإيقاعية : نحو : بعْتُ وطلَّقتُ ؛ فإن المتكلم بها لا ينظر أيضاً إلى وقت يحسن فيه مضمونها ، بل مقصوده إيقاع مضمونها ، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع ، بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ أن وقت التلفظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه" انتهى.

وذكر أبو حيان أن الفراء جَوَّزَ وقوع الأمر ونحوه حالاً ، تقول : تركت عبد الله قم إليه ، وتركت عبد الله غفر الله له ، على تقدير الحال ، وأن غير الفراء يتأول ما ورد من ذلك .

راجع (الكتاب) الجزء الأول الصفحة التاسعة عشرة بعد الأربعمئة و(شرح التسهيل) الجزء الثاني الصفحة التاسعة والخمسين بعد الثلاثمئة ، و(الرضي) الجزء الثاني الصفحة الواحدة والأربعين و(ارتشاف الضرب) المجلد الثالث الصفحة الثانية بعد الستمئة والألف و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة العاشرة بعد الأربعمئة وما بعدها و(الأشمونية بالصبان) الجزء الثاني الصفحة الرابعة والثمانين بعد المائة .

الجملة الواقعة مفعولاً به

الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً ومحلها النصب إن لم تُنبَّ عن فاعل ، فالجملة إذا نابت عن الفاعل كانت في محل رفع ، وهذه النيابة مختصة بباب القول كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ [المطففين : ١٧] وإنما صح وقوع الجملة مفعولاً به ، ونائباً عن الفاعل مع أن كلا منهما إنما يكون اسماً مفرداً ؛ لأن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة .

قيل : وتقع الجملة أيضاً نائب فاعل في الجملة المقرونة بمعلق نحو : عُلِمَ أقام زيد ، فجملة أقام زيد في محل رفع على أنها نائب فاعل ، وأجاز أصحاب هذا القول ، وهم من الكوفيين وقوع هذه الجملة المقرونة بمعلق فاعلاً ؛ لأنها إذا وقعت نائباً عن الفاعل صح وقوعها فاعلاً .

وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]
 وقوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦] وقوله -تبارك وتعالى:
 ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُوءُهُ﴾ [يوسف: ٣٥].

والصواب خلاف ذلك، وهو أن يكون الفاعل مستتراً عائداً إلى مصدر هذه الأفعال؛ لأن الفاعل أو نائبه مسند إليه، والمسند إليه لا يكون إلا اسماً مفرداً، أو ما هو بمنزلة.

وقيل في آية يوسف الفاعل ضمير السجدة المفهوم من قوله: ﴿السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣] أو ضمير الفعل بدا أي: ثم بدا لهم هو، أي: البداء. قال الشاعر:
 لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِفَاوَّةٍ ❖ بَدَأَ لَكَ مِنْ تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ
 أو مفهوم من السياق أي رأي.

وقيل في آية إبراهيم: الفاعل مضمرة يدل عليه الكلام، أي: وتبين لكم حالهم وخبرهم، أو جواب هذا الاستفهام، أي: وتبين لكم جواب هذا الاستفهام.
 وقيل في آية السجدة: الفاعل ضمير الرب -تبارك وتعالى- أو الرسول ﷺ ويهدي، أي: يبين والمفعول محذوف تقديره العبرة بإهلاك الأمم قبلهم، وكم أهلكنا بمعنى كثيراً أهلكنا، والجملة كأنها مفسرة للمفعول المحذوف.

وعلى قول هؤلاء الذين أجازوا وقوع الجملة فاعلاً يزداد في الجمل التي لها محل من الإعراب: الجملة الواقعة فاعلاً؛ فتكون الجمل التي لها محل من الإعراب حينئذٍ ثمانية لا سبعة، ولا يقال: وينبغي زيادتها إلى ثمانية أيضاً بناء على ما اختاره ابن هشام في مبحث الجملة التفسيرية من جواز أن يقال نحو: ظهر لي أقام زيد، مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط.

فالجواب إنما أجاز ابن هشام ذلك بناءً على أن المسند إليه ، أي : الفاعل مضاف محذوف لا الجملة ؛ فالتقدير عنده : ظهر لي جواب هذا الاستفهام ، وحينئذٍ فلا تزداد الجملة التي لها محل من الإعراب على السبع .

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب :

الباب الأول : باب الحكاية بالقول أو بمرادفه :

فالأول : نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [مريم : ٣٠] أي : قال هذا اللفظ .

وقد اختلف العلماء في موقع الجملة المحكية بالقول أهى مفعول به ، أم هى مفعول مطلق نوعى كالقرفصاء فى نحو : قعد القرفصاء ؛ إذ هى دالة على نوع خاص من القول ؛ لأن الأصل قال قولاً ثم بين نوع هذا القول بقوله : إني عبد الله ، كما أن القعود محتمل ؛ لكونه تربعاً ، أو قرفصاء ، أو تمدداً ، فبين نوعه بقوله : القرفصاء ؟ مذهبان :

أولهما : للجمهور .

وثانيهما : اختيار ابن الحاجب الذى قال : "والذى غر الأكثرين ، يعنى : فى قولهم : إنه مفعول به ، أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم فى علمتُ لزيد منطلق ، أى : أنهم ظنوا أن هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صار مقولاً ، كما أن العلم إذا تعلق بأمر صار ما تعلق به معلوماً . قال : وليس كذلك ؛ لأن الجملة نفس القول ، والعلم غير المعلوم فافتقراً " . انتهى .

وصوب ابن هشام قول الجمهور ، فقول ابن الحاجب هو الذى لا يسلم ؛ إذ تمسكه بإطلاقهم القول على الجملة تسامح ؛ إذ الجملة مقولة وحينئذٍ فقد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها ، فكما يقال لما تعلق العلم بها معلومة يقال

لما تعلق القول بها مقولة ؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة ، كما يخبر عن زيد من ضربتُ زيداً بأنه مضروب ، بخلاف القرفصاء في المثال ؛ فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة ؛ لأنها نفس القعود.

والثاني : وهو الحكاية بمرادف القول نوعان ما معه حرف التفسير كقوله :

وترمينني بالطرف أي أنت مذنّب ❖ وتقلّيني لكنّ إياك لا أقلّي
وقولك : كتبتُ إليه أن افعل ، إذا لم تقدر باء الجر ، وإلا لم تكن أن مفسرة ، بل كانت مصدرية ، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل ؛ فلا موضع لها ، وما ليس معه حرف التفسير ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّيْهَا إِذْ أَهْرَاسُهُ بَيْنَهُ وَيَعْقُوبُ يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ ﴾ [البقرة: ١٣٢] ونحو قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ، وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا ﴾ [هود: ٤٢] وقوله :

رجلان من مكة أخبرانا ❖ إنا رأينا رجلاً عرياناً
روي البيت بكسر إنّ لأنه محكي بقول محذوف. تقديره : وقالوا : إنا رأينا رجلاً عرياناً ، فهذه الجمل الواقعة بعد مرادف القول غير مسبوقة بحرف تفسير في محل نصب اتفاقاً ، والنصب بقول مقدر عند البصريين ، وبالفعل المذكور عند الكوفيين.

وقد أيد أبو حيان مذهب البصريين فقال : " ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناها ". انتهى. ويشهد لصحة رأي البصريين التصريح بالقول في نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [هود: ٤٥] وقوله عز من قائل : ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ، نِدَاءً خَفِيًّا ﴾ (٣) قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ [مريم: ٣ ، ٤].

الباب الثاني : من الأبواب التي تقع الجملة فيها مفعولاً به : باب ظن :

واعلم فإنها تقع مفعولاً ثانياً لظن، ومفعولاً ثالثاً لأعلم؛ وذلك أن أصل المفعول الثاني لظن، والمفعول الثالث لأعلم الخبر، ووقوع الخبر جملة أمر سائغ، وقد اجتمع وقوع خبري كان وإنّ، والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب الهذلي:

فإنّ تزعميني كنتُ أَجهلُ فيكمو ❖ فإني شريتُ الحِلْمَ بعدك بالجهلِ
شريت معناه هنا اشتريت، وأجهل فعل مضارع، وقد وقع بجملة خبراً لكان فهي في محل نصب، وجملة كان واسمها وخبرها مفعول ثانٍ لتزعم، فهي في محل نصب أيضاً، والمفعول الأول هو ياء المتكلم في محل نصب، وقوله: فإني شريت، الياء اسم إنّ، وجملة شريت خبر إنّ.

الباب الثالث: من الأبواب التي تقع الجملة فيها مفعولاً به: باب التعليق:

وهو جائز في كل فعل قلبي، أي: في كل فعل دلّ على معنى قائم بالقلب كعلم، وتفكر، ونظر، وعرف.

والقسم الثاني: أن تكون الجملة في موضع المفعول المصريح أي غير المقيد.

والقسم الثالث: أن تكون الجملة في موضع المفعولين.

راجع (ارتشاف الضرب) المجلد الرابع الصفحة التاسعة والعشرين بعد المائة والألفين و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة الثانية عشرة بعد الأربعمائة والسادسة عشرة بعد الأربعمائة وما بعدها.

تابع الجمل التي لها محل لها من الإعراب

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الجملة الواقعة مضافا إليها ٣٣٩
- العنصر الثاني : الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب ٣٤٢
- العنصر الثالث : الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب ٣٤٤
- العنصر الرابع : الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب ٣٤٨
- العنصر الخامس : بيان الخسار الجمل التي لها محل في تسع لا في سبع ٣٥١

الجملة الواقعة مضافا إليها

الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب هي الجملة المضاف إليها ومحملها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية نكتفي هنا بإيراد أشهرها وهو أربعة:

الأول: أسماء الزمان ظروفًا كانت، أي: أسماء منصوبة على الظرفية متضمنة معنى في، أو أسماء، أي: أسماء زمان غير منصوبة على الظرفية.

وقد أورد ابن هشام في (مغني اللبيب) أربعة أمثلة لذلك وهي قوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣] وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤] وقوله عز من قائل: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ (١٥) ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٥، ١٦] وقوله جل وعز: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]

ثم علل لما ذكره من أسماء الزمان تضاف بجملتها إلى الجملة مطلقًا سواء كانت ظروفًا، أو غير ظروف، فقال: "ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى يعني: في آية مريم، ومفعول ثان في الثانية، يعني: في آية إبراهيم، أي أنذرهم وخوفهم الآن من ذلك اليوم؛ فهو ليس ظرفًا؛ إذ ليس المراد خوفهم في ذلك اليوم. وبدل في الثالثة، يعني: أن يوم الثانية في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ بدل من الأول الواقع مفعولًا ثانيًا في قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ والمفعول الأول محذوف. والتقدير: لينذرهم يوم التلاق.

وخبر في الرابعة يعني: في آية المرسلات، ويمكن في الثالثة يعني في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ أن يكون ظرفًا ليخفى من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ "انتهى.

النحو [٣]

يعني بالعبارة الأخيرة أنه يمكن أن يكون الوقف على التلاق في سورة غافر، ويكون التقدير: لينذرهم ذلك اليوم لا يخفى على الله منهم شيء يوم هم بارزون، وعليه يكون الثاني منصوباً على الظرفية؛ لأنه على معنى في، ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة؛ إذ باتفاق، وإذا عند الجمهور، ولما التي تختص بالماضي؛ فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: لما جاءني أكرمته، عند القائلين باسميتها وهم ابن السراج، والفارسي، وابن جني، وجماعة، وقد رأوا أنها ظرف بمعنى حين، ويسمونها لما الحينية.

وقال ابن مالك: "إنها ظرف بمعنى إذ". واستحسن ذلك ابن هشام في مبحث لما، وقال: "وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة". انتهى. يعني: كما أن إذ كذلك.

والثاني: من الأسماء التي تضاف إلى الجملة: حيث: وتختص بإضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان؛ لأنها إنما تضاف لمفرد، وتضاف حيث للجملة وجوباً، ولو خرجت عن الظرفية خلافاً للمهدوي شارح (مقصورة ابن دريد) الذي زعم خروج حيث عن الإضافة إلى الجمل لخروجها عن الظرفية في قوله:

ثُمَّ رَاحَ فِي الْمَلَبِّينِ إِلَى ❖ حَيْثُ تَحَجَّ الْمَأْزَمَانِ وَمِنَى
ثمة مخصوصة بعطف الجمل بخلاف ثم؛ فإنها تعطف المفرد والجملة، وراح سار من بعد الزوال إلى الليل، والمليين جمع الملبى، وتَحَجَّ بالمكان أقام به، والمأزمان جبلان بين المزدلفة وعرفة، ومنى موضع رمي الجمار والمعنى: ثم راح الرجل مع الملبين إلى مكان موصوف بأنه حل فيه هذان المكانان، وهما المأزمان ومنى فالمأزمان فاعل تحجَّ.

وقال المهدوي: "حيث هنا تجردت عن الظرفية إلى الاسمية بدخول إلى عليها؛ إذ من المعلوم أن اسم الزمان أو المكان إذا جُرَّ بغير من خرج عن الظرفية، وصارت حيث هنا بمعنى مكان؛ فالجمله بعدها صفة لها، وتكلف تقدير رابط للجملة الواقعة صفة عنده أي: فيه". ورد ابن هشام دعوى المهدوي بأن ما بعد حيث من الجمل في محل جر، سواء أكانت ظرفاً أم غير ظرف قياساً على أسماء الزمان.

والثالث مما يضاف إلى الجمل: آية بمعنى علامة؛ فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها، قال سيبويه في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء: "ومنه أيضاً آية. قال الأعشى:

بِأَيَّةٍ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شَعْنًا ❖ كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

وقال يزيد بن عمرو بن الصَّعِق:

أَلَا مَنْ مَبْلَغٍ عَنِي تَمِيمًا ❖ بِأَيَّةٍ مَا تَحْبُونَ الطَّعَامًا

فما لغو". انتهى.

الشاهد في البيت الأول إضافة آية إلى الجملة الفعلية، وكأن إضافة على تأويل إقامتها مقام الوقت؛ فكأنه قال: بعلامة وقت تقدمون، وقد شبه الشاعر ما يسيل من الخيل من العرق إذا تعبت بالمدام، أي: بالخمير والشاهد في البيت الثاني كالشاهد في البيت الأول.

والرابع من الأسماء التي تضاف إلى الجمل: ذو بمعنى صاحب، إلى مضارع سلم مسنداً إلى المخاطب بعد الفعل اذهب في قولهم: اذهب بذئ تسلم، والباء في ذلك ظرفية، بمعنى في، وذئ صفة لزمن محذوف، أي: اذهب في وقت صاحب سلامة، أي: في وقت هو مظنة السلامة.

النحو [٣]

راجع : (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة السابعة عشرة بعد المائة وما بعدها
و(شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الستين بعد المائتين و(الرضي) الجزء
الثالث الصفحة الثالثة والسبعين بعد المائة و(مغني اللبيب) الجزء الثاني من
الصفحة التاسعة عشرة بعد الأربعمئة إلى الصفحة الواحدة والعشرين بعد
الأربعمئة.

الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب

الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جوابا لشرط جازم، فمثال المقرونة بالفاء قوله
تعالى: ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلاَ هَادِيَ لَهُ ﴾ [الأعراف: ١٨٦] ومثال المقرونة بإذا الفجائية
قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يِمَّا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦]
فجملتا: لا هادي له وهم يقنطون كلتاها في محل جزم؛ لوقوع كل منهما جواباً
لشرط جازم حالة محل الفعل المستحق للجزم.

وقد تحذف الفاء للضرورة الشعرية كقول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ❖ والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاًن
أو في ندور من النثر، ومن ذلك ما أخرجه البخاري في (صحيحه) من قوله ﷺ
في شأن اللقطة لأبي بن كعب: ((فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها)) انتهى.
أي: فإن جاء صاحبها فأده إليه؛ وإلا يجيء فاستمتع بها، فجملتا الله يشكرها
واستمتع بها كلتاها في محل جزم على تقدير الفاء.

ومما حذف فيه الفاء عند المبرد، نحو قولك: إن قمت أقوم، أي في تخريج المضارع
المرفوع في أسلوب الشرط في نحو ما تقدم، مع كون الأداة جازمة، فكان الظاهر
استحقاق المضارع المذكور للجزم، ولكن سوغ رفعه مجيء فعل الشرط ماضياً،

وكأن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قرينه ؛ فلا تعمل في الجواب مع بعده عنها ، وعلى الرفع جاء قول زهير بن أبي سلمى يمدح هَرمَ بن سنان :

وإن أئاه خليلٌ يومَ مسغبةٍ ❖ يقول: لا غائب مالي وكلا حرم
وقول الآخر:

ولا بالذي إن بانَ عنه حبيبهُ ❖ يقول ويخفي الصبرَ إني لَجَارُغُ
وقد اختلف النحويون في تخريج المضارع المرفوع في نحو ما تقدم على ثلاثة آراء ؛ فسيبويه يرى أن المضارع المرفوع ليس جواباً حقيقةً ، وإنما هو دليلُ الجواب ، تقدم من تأخير فهو على نية التقديم ، والجواب محذوف اكتفاء عنه بالدليل ، ويقدر الجواب مضارعاً مجزوماً ، قال : "وقد تقول: إن أتيتني آتيك ، أي: آتيك إن أتيتني. قال زهير: وإن أئاه خليل... البيت" انتهى.

وعليه يكون المضارع المرفوع مستأنفاً فلا يجوز جزم ما عطف عليه ، ويرى المبرد أن المضارع المرفوع على تقدير الفاء ، أي: أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية هي الجواب في محل جزم ؛ وعليه يكون المرفوع جزءاً من جملة الجواب ؛ فيجوز جزم المعطوف إذا قُدر العطف على جملة الجواب ، أما إن قُدر العطف على لفظ الفعل المضارع وحده ؛ فلا وجه للجزم.

وذهب قوم إلى أن المضارع المرفوع ليس على نية التقديم ، كما يرى سيبويه ، ولا على تقدير الفاء كما يرى المبرد ، وإنما هو الجواب نفسه ، ولم تعمل فيه الأداة لضعفها فلا يجوز جزم ما عطف عليه ، وأقرب هذه الآراء إلى القبول هو رأي سيبويه ؛ لأن التقديم والتأخير ، وحذف الجواب اجتزاء عنه بدليله ، مع كونه خلاف الأصل ، جارٍ في الشعر والنثر وفيه وفاء بحق الأداة لتقدير جواب الشرط المحذوف مضارعاً مجزوماً.

النحو [٣]

راجع : (الكتاب) الجزء الثالث الصفحة السادسة والستين و(شرح التسهيل) الجزء الرابع الصفحة السابعة والسبعين و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة الثانية والعشرين بعد الأربعمئة.

الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب

الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب : وهي الجملة التابعة لمفرد :

وهي ثلاثة أنواع :

النوع الأول : الواقعة نعتاً لمفرد ، فهي في موضع رفع في نحو قوله تعالى : ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤] فجملة لا بيع فيه نعت لفاعل يأتي وهو يوم في محل رفع .

وفي موضع نصب في نحو قوله ﷻ : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١] فجملة ترجعون فيه إلى الله نعت للمفعول في محل نصب ، وفي موضع جر في نحو قول المولى تبارك وتعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَاْمِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [آل عمران: ٩] .

ومن أمثلة الجملة التابعة لمفرد محتملة أكثر من موقع تبعاً لاختلاف التقدير ، جملة : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ في قوله ﷻ : ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ ﴾ [المائدة: ١١٤] فيجوز أن يكون الجار والمجرور من السماء متعلقاً بقوله : أنزل فهو ظرف له فتكون جملة ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ في محل نصب صفة لمائدة .

ويجوز أن يكون الجار والمجرور من السماء متعلقاً بصفة محذوفة لقوله : مائدة ، أي : مائدة كائنة من السماء ؛ فتكون جملة ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ في موضع نصب

صفة ثانية للمائدة، أو حالاً من ضمير مائدة المستتر في الجار والمجرور على تقديره صفة لها، أو حالاً منها؛ لكونها قد وُصفت.

وجملة: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]. يجوز أن تكون صفة لقوله: صدقة في محل نصب، وأن تكون حالاً من الضمير المستتر في خذ في محل نصب أيضاً.

وكثيراً ما يختلف إعراب الجملة التابعة لمفرد تبعاً لاختلاف القراءة، كجملة يرثني في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥، ٦] فجملة يرثني في قراءة الرفع صفة في محل نصب، أي: ولياً وارثاً. وجواب للطلب المقصود منه الدعاء في قوله: هب في قراءة الجزم. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٢٤] أو يصدقني قرئ برفع يصدق وجزمه.

والنوع الثاني من الجمل التابعة لمفرد: الجملة المعطوفة بالحرف نحو قولك: زيد منطلق وأبوه ذاهب، إن قدرت الواو عاطفة على الخبر؛ فلو قدرت العطف على جملة زيد منطلق؛ فلا موضع لها؛ لأن الجملة المعطوفة عليها ابتدائية لا موضع لها، وإن قَدَرْتَ الواو للحال؛ فالجملة بعدها في محل نصب على الحال ولا تبعية. وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] "قوله تعالى: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ﴾ إنما رُفِعَ الفعل هنا، وإن كان قبله لفظ الاستفهام لأمرين:

أحدهما: أنه استفهام بمعنى الخبر، أي: قد رأيت؛ فلا يكون له جواب.

والثاني: أن ما بعد الفاء ينتصب إذا كان المستفهم عنه سبباً له، ورؤيته لإنزال الماء لا يوجب اخضرار الأرض، وإنما يجب عن الماء، والتقدير: فهي أي:

القصة ، وتصبح الخبر ، ويجوز أن يكونَ فتصبح بمعنى أصبحت ، وهو معطوف على أنزل فلا موضع له إذن". انتهى.

ومجمل ما قال أبو البقاء أن جملةَ تصبحُ الأرض قد تكون في محلِّ رفع على الخبرية لمبتدأ هو ضمير القصة ؛ إذا جعل التقدير : فهي تصبح الأرض ، فإذا جعل الفعل المضارع في معنى الماضي ؛ فالجملة لا محل لها من الإعراب ، والتقدير : أنزل فأصبحت.

قال ابن هشام معلقاً على ما ذكر أبو البقاء : " وفيه إشكالان :

أحدهما : أنه لا مُحْوَج في الظاهر لتقدير ضمير القصة ، يريد أنه لا يتوقف عليه معنى الكلام.

والثاني : تقديره الفعل المعطوف ، يعني : تصبح على الفعل المخبر به يعني أنزل". وأورد ابن هشام جواب الإشكاليين ؛ فذكر أن جواب الأول أنه قد يكون قَدَّرَ الكلام مستأنفاً ، والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ ، إما لقصدتهم إيضاح الاستئناف ، أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير ، على حَدِّ ما قِيلَ في الفعل تشرب بالرفع ، في قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ لأنه لو لم يقدر المبتدأ ، أي : وأنت تشرب للزم العطف ، والعطف مع رفع الفعل لا وجه له ؛ إذ ليس في الكلام ما يعطف عليه المضارعُ المرفوع ، فطردوا ذلك في باب الاستئناف.

وجواب الإشكال الثاني أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ، بمعنى أنها أفادتهما الربط معاً ؛ ولهذا اكتُفِيَ فيهما بضمير واحد ؛ لأن لفظ الجلالة في الآية الكريمة في الأصل مبتدأ ، والضمير الذي اكتُفِيَ به في أنزل وأما في فتصبح فلا رابط فيها ، لما كانت الجملتان بمنزلة جملة واحدة بمقتضى إفادة الفاء لربط

الجملتين، فالخبر هو مجموعهما، والمحل لذلك المجموع، وأما كلٌّ منهما فجزء الخبر فلا محل له.

والنوع الثالث: من الجمل التابعة لمفرد المبدلة منه كقوله تعالى: ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت: ٤٣].

فما في الآية الكريمة اسم موصول بمعنى الذي، أي: إلا الذي قد قيل للرسول من قبلك، فهي اسم مفرد في محل رفع على أنها نائب فاعل، وقد أُبدِلَ منها جملة إنَّ وما عملت فيه؛ فالجملة في محل رفع أيضاً تبعاً لمحل المبدل منه، وجاز إسناد يقال إلى الجملة مع أن المسند إليه إنما يكون مفرداً؛ لكون الجملة أريد لفظها؛ وحينئذٍ فيحكم لها بحكم المفرد.

كما جاز في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا آسَاءَةُ ﴾ [الجاثية: ٣٢]. فجملة: ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ نائب فاعل قيل.

فأما إن كان المعنى في آية فصلت: ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري، فالجملة استئناف.

ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى: ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣] فجملة ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ الآية بدل من النجوى، فهي في محل نصب، ويجوز أن تكون تفسيرية فلا محل لها من الإعراب.

وقال ابن جني في قول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ❖ وبالشام أخرى كيف تلتقيان

النحو [٣]

"قوله : كيف تلتقيان جملة في موضع نصب بدلاً من حاجة وحاجة ، فكأنه قال : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما". انتهى.

راجع : (المحتسب) الجزء الثاني الصفحة الخامسة والستين بعد المائة ، وما بعدها و(التيان) الصفحة السابعة والأربعين بعد التسعمائة و(شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الأربعين بعد الثلاثمائة و(مغني اللبيب) الجزء الثاني من الصفحة الرابعة والعشرين بعد الأربعمئة إلى السادسة والعشرين بعد الأربعمئة.

الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب

ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة :

فمثال الأول : وهو الوقوع في باب النسق قولك : زيد قام أبوه وقعد أخوه ، إذا لم تقدّر الواو للحال ، وإلا لم يكن هناك تبعية ، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى ، وإلا لم يكن لها محل من الإعراب ؛ لكونها تابعةً لجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

ومثال الثاني : وهو الوقوع في باب البدل شرطه كون الجملة الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد ، كقول الشاعر :

أقولُ له ارحلْ لا تُقيمَنَّ عندنا ❖ وإلا فكنْ في السرِّ والجهرِ مُسلماً

فالمراد بقوله : ارحلْ كمال إظهار الكراهة لإقامته ، وقوله : لا تقيمَنَّ عندنا ، أوفى بتأدية المقصود من الجملة الأولى لدلالته على المعنى المراد بالمطابقة ، بخلاف الجملة الأولى التي تدل على المعنى المراد بالالتزام ، والتأكيد بالنون المشددة دال على كمال إظهار الكراهة.

والشاهد: مجيء جملة: لَأُثْقِمَنَّ عِنْدَنَا فِي مَحَلِّ نَصَبٍ؛ لأنها بدل من جملة
ارحل التي في محل نصب؛ لأنها مقول القول.

ومن ذلك قول ابن عطاء السندي:

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا ❖ وَقَدْ نَهَلْتُ مَنَا الْمُثَقَّفَةُ السَّمْرُ

والشاهد في البيت هنا مجيء قوله: وَقَدْ نَهَلْتُ مَنَا الْمُثَقَّفَةَ السَّمْرَ، منصوب
الموضع لأنه بدل اشتمال من قوله: وَالْخَطِيئُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا، وذلك منصوب
بقوله: ذَكَرْتُكَ، وجاز إبداله منه لما في الثاني من البيان الزائد على ما في
الأول؛ لأنه قد يخطر الخطي بينهم، ثم لا يكون مع ذلك ناهلاً أي مرتوياً
بأن يكون تجاوز من غير تطاعن، وعلى ذلك؛ فالواو في قوله: وَقَدْ نَهَلْتُ،
زائدة وإنما جعل البدل بدل اشتمال؛ لأن اهتزاز الرمح يشتمل على شرب
الدم ويصاحبه.

ويجوز أن تقدر الواو للعطف، أي: لعطف جملة قد نهلت على جملة يخطر
بيننا؛ فتكون الجملة الثانية تابعة لجملة لها محل من الإعراب، ويكون ذلك واقعاً
في باب النسق، كما يجوز أن تقدر الواو للحال، وتكون جملة قد نهلت في محل
نصب، إما حالاً من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادف
الأحوال.

وعلى هذا فالمعنى: ذَكَرْتُكَ حال كوني في هاتين الحالتين، وإما حالاً من فاعل
يخطر فتكون الحالان متداخلتين، بأن تكون الثانية حالاً من الضمير المستتر في
الأولى، وسميت الحال متداخلة لدخول صاحب الثانية في الأولى. والرباط على
هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن المثقفة السمر هي الرماح.

النحو [٣]

ونختم بما ذكره ابن هشام من أنه من غريب باب بدل الجملة من الجملة قولك : قلت لهم : قوموا أولكم وآخركم ، إذ زعم ابن مالك أنه من هذا الباب ، وأن التقدير : ليقم أولكم وآخركم ، أي أن الأصل قوموا ليقم أولكم وآخركم ، فقوله : أولكم وآخركم معمول محذوف وهذه الجملة بدل من قوموا .

ووجه الغرابة فيما قال ابن مالك أن المتبادر في المثال المذكور بدل المفرد من المفرد ، كما قال غير ابن مالك ، وإن لم يمكن أن يتسلط عامل المبدل منه على البدل ؛ إذ لا يقال : قم أولكم وآخركم ، مع أن البدل على نية تسليط عامل المبدل منه على البدل ، أي : على نية تكرار العامل ، وإنما صحَّ بدل الأفراد عند غير ابن مالك اعتماداً على أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع .

غير أن ابن مالك ممن لا يُجَوِّز هذا الاغتفار ، وقد طبق هذا في باب العطف في نحو قوله تعالى : ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] وقوله ﴿ لَا تُضَاكَّرْ وَبِأُولَادِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ﴾ [البقرة : ٢٣٣] وقول المولى تبارك وتعالى : ﴿ لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوْى ﴾ [طه : ٥٨] .

فالعطف عند ابن مالك في الآيات من عطف الجمل ، والتقدير بحسب ورود الآيات السابقة : وليسكن زوجك ، ولا يضار مولود ، ولا تخلفه أنت .

وإنما قال ابن مالك بذلك في باب العطف ؛ لأنه شَرَطَ في عطف المفرد على المفرد أن يكون المعطوف أو ما في معناه صالحاً لمباشرة العامل ، والاسم الظاهر لا يصلح أن يرتفع بفعل الأمر .

راجع (شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الثانية والسبعين بعد الثلاثمائة و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة السادسة والعشرين بعد الأربعمئة وما بعدها .

بيان انحسار الجمل التي لها محل في تسع لا في سبع

بيان انحسار الجمل التي لها محل في تسع لا في سبع :

في ختام مبحث الجمل التي لها محل من الإعراب في (مغني اللبيب) نبه ابن هشام على أن ما ذكره من انحسار الجمل التي لها محل في سبع ، جار على ما قرره النحاة ، وذكر أن الحق أنها تسع لا سبع ، وأن النحاة قد أهملوا جملتين منها وهما : الجملة المستثناة أي استثناء منقطعاً ؛ لأن إلا فيه بمعنى لكن وهي لا تدخل إلا على جملة ، والجملة المسند إليها.

أما الأولى : وهي الجملة المستثناة : فنحو قوله تعالى : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾ (٢٢) **إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ** (٢٣) **فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ** ﴿ الغاشية : ٢٢-٢٤ ﴾ قال ابن خروف : "مَنْ" مبتدأ ، و"يعذبه الله" الخبر ، والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع . انتهى .

يعني : لست مسلطاً عليهم ، ولا متولياً عليهم ، لكن من تولى وكفر ؛ فالله المتولي عليه ، ويعذبه العذاب الأكبر ؛ فلا يتوهم تركه ؛ فالاستثناء منقطع لأن الجملة لا يعقل دخولها في غيرها حتى يحكم على الاستثناء بأنه متصل . والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء المنقطع .

وقيل : الاستثناء متصل . والمعنى : إلا من تولى وكفر فأنت مسلط عليه بالجهاد ، وذكر الفراء في قراءة ابن مسعود وأبي الأعمش : "فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ" (البقرة : ٢٤٩) أن المستثنى مرفوع ؛ لأنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره : لم يشربوا .

وذكر ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع من الاستثناء من

النحو [٣]

الكلام التام الموجب إلا النصب. وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه. فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: "أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم" فإلا بمعنى لكن، وأبو قتادة مبتدأ، ولم يُحرم خبره، أي: لكن أبو قتادة لم يحرم.

ومن الابتداء بعد إلا محذوف الخبر قول النبي ﷺ: ((ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله)) أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس. انتهى ما قاله ابن مالك.

وأما الثانية: وهي الجملة المسند إليها: فنحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] إذا أعرب سواء خبراً مقدماً، وأعربت هذه الجملة، وهي أنذرتهم مبتدأ مؤخرًا، وإنما صح ذلك لقيام هذه الجملة مقام المفرد؛ لأنها في تأويل المصدر المسبوك بغير سابق.

والتقدير: إنذارك، وعدمه سواء، ومثل ذلك قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، إذا لم يُقدر: أن تسمع، بل قدر تسمع قائماً مقام السماع، أي: قائماً مقام المفرد، وهو المصدر المسبوك، بلا سابق كآية البقرة. واختلف النحاة أ تكون الجملة المسند إليها فاعلاً، أو نائب فاعل؟ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازته هشام، وثعلب من الكوفيين مطلقاً. وفسر الفراء وجماعة ونسبوه إلى سيبويه، فقالوا: "إن كان الفعل قلباً ووُجد له مُعلّق عن العمل نحو: ظهر لي أقام زيد؟ صح وإلا فلا".

راجع (معاني القرآن) للفراء الجزء الأول الصفحة السادسة والستين بعد المائة و(شرح التسهيل) الجزء الثالث الصفحة الثانية والسبعين بعد الثلاثمائة و(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك الصفحة الثانية والأربعين وما بعدها و(مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة السابعة والعشرين بعد الأربعمائة وما بعدها. هذا، والله ولي التوفيق.

قائمة المراجع العامة

١. (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)

ابن أم قاسم المرادي ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠١ م.

٢. (شرح التسهيل)

ابن مالك الطائي ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ م.

٣. (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)

عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ٢٠٠١ م.

٤. (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)

جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، بيروت ، دار الحيل ، ١٩٧٩ م.

٥. (ارتشاف الضرب من لسان العرب)

أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، ومراجعة : رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٨ م.

٦. (الإنصاف في مسائل الخلاف)

أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، دار الجيل ، ١٩٨٣ م.

٧. (التبسيط في شرح جمل الزجاجة)

عبد الله بن أحمد ابن أبي الربيع ، تحقيق : عياد بن عبد الشيتي ، دار العرب الإسلامي ، ١٩٨٦ م.

٨. (التبيان في إعراب القرآن)

محب الدين أبوا لبقاء العكبري ، اعتنى به : محمد حسين شمس الدين ،
بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨ م.

٩. (شرح الأشموني)

علي بن محمد الأشموني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ،
دار الكتاب العربي ، ١٩٥٥ م.

١٠. (شرح الرضى على الكافية)

رضي الدين الاستربادي ، تحقيق : يوسف عمر ، ليبيا ، جامعة قار يونس ،
١٩٧٨ م.

١١. (شرح ألفية بن مالك)

بدر الدين بن الناظم ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، بيروت ، دار
العلمية ، ٢٠٠٠ م.

١٢. (شرح كتاب سيبويه)

الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق : محمد عوني عبد الرؤوف ، القاهرة ،
دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٣ م.

١٣. (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، غناية : أحمد شمس الدين ،
بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٧ م.

